علم الاجتماع السياسي

د. شعبان الطاهر الأسود

الدار المصرية اللبنانية

علم الاجتماع السياسى

علم الاجتماع السياسى

الدار المصرية اللبنانية

16 عبد الخالق ثروت - ص . ب 2022 برقيا دارشادو - القاهرة - ت : 3923525 - 3936743 - فاكس : 3909618

رقم الإيداع : 10141 / 1999
الترقيم الدولي : 7 - 542 - 270 - 977

تجهيزات فنية : الإسراء ت : 3143632
طبع: أمون ت : 7944356 - 7944517

الطبعة الأولى : ربيع ثاني 1420 هـ أغسطس 1999 م
الطبعة الثانية : جماد أول 1422 هـ أغسطس 2001 م

علم الاجتماع السياسى

تأليف
الدكتور شعبان الطاهر الأسود

الدار المصرية اللبنانية



محتويات الكتاب

الصفحة

* * *

مقدمة

السياسة من الظواهر الاجتماعية التى تشترك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى فى الخصائص العامة ، مع احتفاظها بخصائص وسمات خاصة بها ، والظاهرة السياسية منتشرة على المستوى الشعبى ، فضلاً عن انتشارها على المستوى الرسمى ، لذا فهى تتطلب التحليل الاجتماعى بوصفها ظاهرة اجتماعية، وقد انشغل الفكرى البشرى ، على مر العصور، بتناول قضية السياسة لارتباطها ارتباطاً وثيقاً بمختلف جوانب الحياة الإنسانية ، فهى مرتبطة بنظام الحكم والسلطة وكيفية ممارستها، وحقوق وواجبات الأفراد تجاه الحكومة والدولة والمجتمع. فالسياسة على أية حال ملازمة للمجتمع الإنسانى تلازماً يؤثر ويتأثر بحياة أعضاء هذا المجتمع. والمجتمعات البشرية بكل أشكالها تحتاج إلى سلطة ، تنظم حياة أفرادها، وتتحكم فى العلاقات فيما بينهم، وتقف فى وجه أى عدوان خارجى، بل إن السياسة تهدف إلى القضاء على ملكية المخلوق للمخلوق، لأنها تؤكد على أن الإنسان ذا الإرادة الحرة هو القادر على خلق النظام السياسى المستقر من خلال الدعم، وليس من خلال تقديس الفرد الحاكم، خلافاً للإنسان الذى لا يسهم فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشىء.

لقد أصبحت السياسة فى وقتنا الحالى، تمثل مسألة حيوية، وموضوعاً أساسيًا فى الحياة، لا بالنسبة للمنشغلين بالسياسة والمختصين فى العلوم الاجتماعية فقط، بل إننا نجد كل أفراد المجتمع يناقشون موضوعاتها وتساؤلاتها شأنها شأن أى موضوع آخر فى حياتهم، ويعود السبب فى ذلك إلى أن العالم المعاصر بذلك الكم الهائل من التغيرات التى طرأت على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أصبح عالماً سياسيًا، حتى إننا لنجد بعض الدارسين يذهب فى وصف الإنسان الحديث إلى أنه إنسان سياسى.

إن لدى المشتغلين والمفكرين السياسيين على اختلاف أنواعهم واتجاهاتهم الرغبة الأكيدة والجادة فى الوصول إلى تعريف دقيق ومحدد للسياسة، ليتمكنوا من وضع حد لافتقار علم السياسة للتحديد الدقيق، سواء كان على مستوى المجال أو المصطلحات والمفاهيم المستخدمة فى التحليل. ومن خلال تناولنا للمحاولات العديدة التى بذلت فى الوصول إلى تعريف دقيق ومحدد للسياسة، يمكننا تصنيفها إلى ثلاثة منظورات:

المنظور الأول:

نسب إلى فلاسفة اليونان القدامى أو الفلسفة الإغريقية، حيث اشتق مصطلح سياسة من الاسم اليونانى القديم الذى كان يطلق على مجتمع المدينة، وقد غيّر «أرسطو» من وجهة النظر اليونانية، فالسياسة حسب ما يرى، هى كل ما من شأنه أن يحقق الحياة الخيّرة فى مجتمع له خصائص متميزة، من أهمها: الاستقرار، والتنظيم العالى الكفاءة، والاكتفاء الذاتى. أما علم السياسة فهو يركز على طبيعة الحياة الخيّرة، كما تظهر فى المدن اليونانية التى تناولها بالدراسة، ويتسم هذا التصور بالاتساع الشديد والشمول باعتماد «أرسطو» على المدينة والمجتمع المحلى الصغير فى الدراسة، إذ لم يفرز لنا وجهات نظر متكاملة للمجتمع والعلاقات الاجتماعية .

المنظور الثانى:

ظهر فى العصور الحديثة مستهدفاً تطوير منظور أكثر تحديداً، لكى يكون صالحاً وملائماً للناحية التطبيقية، فعلم السياسة طبقاً لهذا المنظور، هو ذلك العلم الذى يدرس الدولة، وتأسيساً على ذلك. . فإن علم السياسة هو ذلك العلم الذى يبحث فى موضوع الحكومة التى تمثل السلطة وممارستها، وعليه فإن الأنشطة والنظم التى توصف بأنها سياسية هى تلك التى يتحدد انتماؤها إلى الدولة، نتيجة اختلاف التعريفات والتطبيقات على كل المستويات، فـ«ماكس فيبر» يربط الدولة بالقيادة السياسية، فى حين يرى «جينز برج» ضرورة وجود الدولة فى كل المجتمعات التى تسعى فيها الأنظمة إلى حماية أعضائها، أما «لازويل» و«كابلان» فقد عرّفا الدولة بأنها جماعة إقليمية ذات سيادة.

من هنا نجد أنه لم يكن لهذا المفهوم الدلالة الكافية والواضحة لكى نعدّه أساساً لعلم السياسة أو للقيام بدراسة علمية منظمة حول مفهوم الدولة، والجدير بالإشارة هنا هو أنا مفهوم الحكومة يحتوى على مجموعة من المفاهيم الفرعية التى لها أهميتها فى التحليل السوسيولوجى، كالضبط والسلطة والتنظيم والقيادة، والذى بدوره أدى إلى أن علم السياسة عنى بمعالجة مجموعة من الظواهر الإنسانية لتحقيق العدل النسبى داخل النظام السياسى الواحد، وإلى إيجاد نوع من التوازن بين الفرد والمجتمع، وبين الدولة والدول الأخرى.

المنظور الثالث:

يؤكد أنصاره على أن السياسة هى القوة، والقوة بالمعنى العام تعنى القدرة على فرض الإرادة، وهى قدرة جماعة أو شخص على التأثير وممارسة النفوذ على سلوك الآخرين، والسياسة هى قوة تمارس من خلال البناءات الرسمية فى المجتمع بما تشتمل عليه من تنظيمات حكومية. من هنا ظهرت فكرة أن السياسة هى دراسة علاقات القوة بين الناس من حيث الصورة والمصدر والشكل والنظم، التى تشكل بدورها معاً البناء والوظيفة، وتكون مظاهر القوة فيها متخللة فى كل الأنشطة الاجتماعية، مما حدا بـ«مريام» إلى القول بأن القوة هى محور دراسات علم السياسة.

لأجل ما تقدم.. نجد أن مهمة التعريف بعلم السياسة وتحديد مجاله وعلاقته بالعلوم الأخرى، ليست بذلك العمل البسيط. على أية حال إن الاتجاه الحديث يجعل من السلطة المتمثلة فى الحكومة، أيّاً كان شكلها، محور ومركز اهتمام علم السياسة، فالسياسة بمعناها العام قديماً وحديثاً اقترنت بتصريف الأمور مع الآخر بأسلوب قوامه الإقناع القائم على الحنكة.

وعموماً فقد ارتبطت الاتجاهات سواء كانت الواقعية أو المثالية، مروراً بالسلوكية فى دراسة السياسة، وارتبطت جميعاً بالأبعاد التى تناولت السياسة كفن وعلم وفلسفة، سواء أكان هذا الاقتراب قانونيّاً يتقيد بالنصوص،أم تجريبيّاً يبحث عما هو كائن، أم خياليّاً يبحث عما يجب أن يكون.

فالنظام السياسى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. إذ تؤثر ممارسة علم السياسة فى كل فرد داخل المجتمع، فللسياسة دور كبير ومتميز

فى حياتنا، فهى التى تقرر فيما إذا كان علينا أن نحمل السلاح للدفاع عن الوطن، بل إنها تقرر كم نحتاج من مرافق خدمية.

لقد أخذت بعد الحرب العالمية الثانية، أنشطة الدولة فى التزايد والاتساع، مما دعا الدول الغربية إلى الأخذ بمبدأ التخطيط الاقتصادى، ودول الكتلة الشرقية قبل انهيار الاتحاد السوفياتى، بمبدأ التخطيط الاشتراكى الشامل موسعة مجال تدخل الدولة فى الاقتصاد. أما فى العصر الحديث فقد برزت النظرية العالمية الثالثة مثبتة زيف الأنظمة السياسية وعجزها عن تقديم حلول جذرية لمشاكل الإنسان المختلفة، فأوضحت أن الحل الجذرى والأمثل لمشاكل الإنسانية، هو قيام سلطة الشعب الذى لا سلطة لسواه، فالشعب يقرر وينفذ ويراقب.. أى أنه يمتلك كل مقدراته لتكون السلطة والثروة والسلاح مملوكة للجماهير الشعبية. ومن هنا نجد أن الدول المختلفة لم تعد تتباين من حيث أشكال السلطة فقط، بل تعدى هذا التباين إلى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى حدود الدولة، لأجل ذلك وجد المبرر القوى لدراسة النظام الاجتماعى القائم وتحليله دون الاقتصار على دراسة نظام الحكم فقط.

من هنا يتضح مدى اتساع مفهوم السياسة ليشمل كل أنواع الأنشطة، زد على ذلك أن القوة السياسية داخل الدولة الواحدة تشعبت أوجه ممارستها، فلم تعد تمارس من قبل الفئة الحاكمة فقط، بل تعدتها إلى قوى اجتماعية أخرى، مثل: جماعات الضغط. ومن هنا كان لزاماً أن يتضمن تحليل النظام السياسى داخل المجتمع تحليلاً شاملاً لكل القوى والتنظيمات الاجتماعية، سواء أكانت هذه القوى رسمية أم غير رسمية.

يتضح من ذلك أن طبيعة علم الاجتماع السياسى هى دراسة العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، ومن أجل وصف وتحديد النتائج المترتبة على هذه العلاقة. فقد حاول «منتسكيو» فى كتابه (روح القوانين) تطوير نظرية اجتماعية للدولة، من خلال العلاقة التى تربط بين وظائف كل من المجتمع والدولة، ومن خلال الأحوال العامة.. أى تبيان العلاقة بين المحددات الاجتماعية وطبيعة شكل الحكومة. أما «سان سيمون» فيرى أنه لابد للمجتمع من أن يعمل كما يعمل المصنع، وعلى الحكومة

الاهتمام بالاقتصاد، فالاقتصاد السياسى هو الأساس المتين للسياسة. ويتحدد مفهوم المجتمع والدولة عند «هيجل» فى أن المجتمع المدنى هو ذلك المتسع الكبير الذى ينتقل إليه الفرد بعد التربية الأخلاقية، التى يمر بها داخل الإطار الصغير للأسرة. أما الدولة فهى المركب بين الأسرة والمجتمع. . أى أنها التحقيق الفعلى للفكرة الأخلاقية، حيث نجد أن الدولة تعارض كل الرغبات الفردية فى نطاقها معتبرة أن إشباعها يتحقق فى المجتمع المدنى. ومما يعاب على «هيجل» أنه لم يوفق بين الحرية الفردية والإرادة الجماعية، وأنه جعل مصلحة الدولة مطلقة، وهذا هو الذى ـ حسب وجهة نظرى ـ أفرز نظماً سياسية مستبدة فى تلك الفترة.

يدرس علم الاجتماع السياسى، كما هو معلوم، الظواهر السياسية فى محتواها الاجتماعى، فعلم الاجتماع السياسى، باعتباره أحد فروع علم الاجتماع، نجده يهتم بدراسة سلطة الدولة، أو قوتها السياسية مركّزاً على علاقتها بمختلف القوى الاجتماعية الأخرى. لأن كل النظم بما فيها النظام السياسى، لا يمكن لها أن توجد إلا داخل الحياة الاجتماعية التى بدورها لا توجد إلا بتوافر متطلبات ومقومات قد تكون الأهداف المشتركة والتنظيم والتخطيط والقيادة والسلطة والضبط من أبرزها.

وقد اختلف المفكرون على اختلاف مدارسهم فى تحديد نشأة هذه السلطة، فمفكرو العقد الاجتماعى يحددون النشأة على أساس وجود حياة بدائية سبقت الحياة الاجتماعية، فالأولى: لم تكن غير اجتماعية ولكنها كانت غير سياسية، وقد كانت اجتماعية لأن الناس فيها كانوا يتعاملون على أساس القانون الطبيعى الذى يعطى للجميع ويتيح لهم الحرية والمساواة واحترام الحقوق والواجبات. والثانية: وهى الحياة الجماعية السياسية والاجتماعية، ظهرت فى الواقع كترجمة فعلية لإرادة الإنسان، أما «دور كايم» فيذهب إلى أن الحياة العامة هى الأساس الذى تستند إليه بنية الوعى، وأن التصورات الجماعية هى التى توحى بالتصورات الفردية، أى أن الوجود الجماعى سابق للوجود الفردى، كما أن الإنسان حيوان سياسى كما أورده «أرسطو».

نجد فى الطرف المقابل من يقول: إن الإنسان عدوانى بطبعه، وعلى الرغم من أننى لست من أنصار هذا الاتجاه، إلا أننى استعنت به لاستخدامه كمبرر لوجود

السلطة القادرة على تنظيم الحياة الاجتماعية، نتيجة لهذا الزخم الهائل من العلاقات المتبادلة التى أنتجت مشاكل، وأوجبت وجود الحاكم والمحكوم.. أى سلطة تتخذ القرار ليقوم آخرون بتنفيذ هذا القرار.

أما أسلوب الوصول إلى هذه السلطة فقد اعتمد إما على الوراثة أو على ما يسمى زيفاً بالديمقراطية فى الأنظمة السياسية التقليدية، فالسلطة الحقيقية هى سلطة الجماهير فى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.. وظاهرة السلطة ظاهرة اجتماعية كغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى تنشأ تلقائيّا، وذلك لحاجة الجماعات لضبط سلوك أعضائها، وهذا الزخم المعرفى أسهم فى تطوير علم الاجتماع السياسى، فنجد أن «أفلاطون» قد ركز على أن هناك حياة أفضل للدول وللأفراد، يمكن الوصول إليها عن طريق المعرفة والدراسة، والفضيلة فى رأيه هى أساس أى مجتمع سياسى، كذلك تعرضه للأسرة ونظام التعليم كعوامل مهمة للصقل والتأثير فى السلوك، حيث نادى بأهمية التعليم للجميع، فالسلطة السياسية عنده يجب أن تعطى للأكثر تعليماً لا للأغنى والأقوى أو الأكثر عراقة ونسباً. كذلك نجد «أرسطو» قد أكد على أهمية التوازن فى الدولة، فأوضح القوانين التى تحكم الظواهر السياسية، وأكد على ضرورة ارتباط المفكر السياسى بالسلطة السياسية.

ويعد المفكرون الإسلاميون، مثل: «ابن خلدون» و«ابن الأزرق»، من طليعة المؤسسين لعلم الاجتماع السياسى، فالعلامة «عبدالرحمن بن خلدون» قد اهتم بدراسة المجتمع فى تكوينه وخصائصه، ونتيجة لاهتمامه بدراسة الظاهرة الاجتماعية، نجده يهتم بدراسة الظاهرة الاجتماعية السياسية، فقد تناول الدولة وحللها بطريقة موضوعية. واستطاع ابن خلدون أن يبلور آراءه السياسية فى شكل نظريات، تعدّ إلى حد ما متكاملة، كنظريته فى المناخ والعصبية التى عدّت عملاً بديعاً فى مجال تحليل النظام السياسى إلى جانب نظريته المتكاملة فى الخلافة.

كما أسهم فلاسفة وكتّاب عصر النهضة، مساهمات فعالة فى إرساء قواعد علم الاجتماع السياسى، فقد حقق «ميكافيللى» انفصال التفكير السياسى عن الأخلاق والقيم الاجتماعية، واكتشف تناسق السياسة فى قوانين ثابتة لا تتغير، معتمداً فى ذلك المنهج الموضوعى، وقد عنى كذلك بالوسائل التى تحقق قوة وتماسك الدولة،

كما أنه يعدّ من واضعى أسس نظرية الصفوة، ثم جاء بعد ذلك فلاسفة العقد الاجتماعى، الذين يرون أن العلاقة بين الحكومة والشعب تشكل عقداً، بمقتضاه يفوض الشعب حاكماً، محاولين بذلك تفسير قيام الدولة على فكرة التعاقد. أما فلاسفة القرن التاسع عشر، فقد نظروا إلى المجتمعات على أنها كليات لها تعددية العلاقات وتبادلها، منهم على سبيل المثال لا الحصر: «دى توكفيل ، ماركس، ماكس فيبر، باريتو، موسكا، ميلز ، بودان». ولقد اهتم هؤلاء بتوزيع القوة السياسية داخل المجتمع وتدرجها، وكذلك العلاقة بين المحيط الاجتماعى وبيئته، وظهور التنظيمات والصراعات السياسية.

وقسمت هذا الكتاب إلى اثنى عشر فصلاً، تناولت فيها قضايا علم الاجتماع السياسى من حيث المفهوم والمجال والتطور، إلى جانب اتجاهات التنظير ومناهج البحث، كما قمت بمعالجة موضوعات النظم السياسية والدولة والصفوة والقوة، إضافة إلى موضوعى الأحزاب السياسية والأيديولوجيا، إلى جانب التنشئة والثقافة السياسية والرأى العام والديمقراطية والمشاركة السياسية. وأخيراً قضايا التنمية والتحديث السياسى.

كما أننى أوردت مجموعة مختارة من المصطلحات المستخدمة فى علم الاجتماع السياسى، والتى وردت فى هذا البحث أثناء مناقشة المواضيع المختلفة.

على أننى من خلال ذلك آمل أن أكون قد أضفت شيئاً مفيداً، يدعّم المكتبة المتخصصة، ويعين طلابنا الساعين إلى المعرفة.

والله ولى التوفيق..

د. شعبان الطاهر الأسود

□ الفصل الأول □

علم الاجتماع السياسى

المفهوم والمجال والتطور

أولاً: المفهوم:

نأمل فى هذا الفصل أن نعرض المحاولات المختلفة التى تناولت علم الاجتماع السياسى بالتعريف، هذه المحاولات التى لا تزال موضوع جدل كثير، فبعض العلماء يتعرض بالتعريف لموضوع هذا العلم من خلال محتوى الأبحاث التى تتعرض لدراسة هذا العلم. وفى المقابل نجد علماء السياسة يعدّون علم الاجتماع السياسى ماهو إلا دراسة الآثار الاجتماعية على النسق السياسى التحتى، فى حين نجد علماء الاجتماع يضعون موضوعه بالاعتماد على التداخل القائم بين النظم السياسية والاجتماعية فى المجتمع.

فعلم الاجتماع السياسى كما عرّفه «لويس كونسير»: هو ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى يهتم بالأسباب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين فى نطاق الجماعات أو فيما بينها، ويهتم بالصراعات الاجتماعية والسياسية التى تؤدى إلى التغير فى توزيع القوة»(1) ونجد أن الدراسات التى تقع فى إطار هذا التعريف تتناول الأسباب الاجتماعيةللاتفاق السياسى والخلاف، وكذلك العلاقات بين البناء الاجتماعى، والقوة السياسية وتحليل الصفوات. وتتناول كذلك دراسة الأسس الاجتماعية للجماعات السياسية المختلفة مثل: الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، وتلازم العلاقة بين التغيرات الاجتماعية للجماعات السياسية المختلفة، مثل: الأحزاب السياسية.

من هنا يمكننا القول: إن كل مجال سياسى هو مجال جمعى، والمجال السياسى ليس مجالاً ثابتاً بل هو مجال متحرك، مما فرض ضرورة وجود عملية التفاعل

(1) إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1981، ص6.

المستمر فى كل المجالات السياسية، حتى يتحقق التوازن بين مختلف القوى، وما يصاحبها من ظروف ومتغيرات.

لأجل ذلك كان لزاماً علينا، عند دراستنا لعلم الاجتماع السياسى، أن نتناول بالدراسة العلاقة المتبادلة بين الدولة والمجتمع، حتى نتمكن من وصف وتحديد النتائج المترتبة على هذه العلاقة على كل مستوياتها. أى أن ندرس فى الإطار المنهجى لعلم الاجتماع السياسى، الظواهر السياسية داخل الدولة حسب وجهة النظر الاجتماعية، دراسة واقعية وعملية:

الطبيعة التفاعلية بين السياسة والمجتمع أكدتها كل التعريفات التى تعرضت لمفهوم علم الاجتماع السياسى، منها تعريف «رش» الذى يهتم بدراسة السلوك السياسى فى سياقه المجتمعى. و«غاستون بوتول» يذهب إلى أن علم الاجتماع السياسى هو ذلك العلم الذى يهتم بتحليل طبيعة الأنظمة السياسية، والظواهر السياسية فى علاقتها بالنظم والظواهر الاجتماعية. (1)

وفى الغالب يسعى علماء الاجتماع لدراسة الواقع والظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالى فإن محور عمل علماء الاجتماع السياسى، يهدف إلى وصف نماذج وأشكال التماثل بين الجماعات السياسية فى البناء الاجتماعى، علاوة على العلاقات بين الجماعات وتنظيمها. ويتناول علم الاجتماع السياسى أيضاً النظم السياسية الرسميةوغير الرسمية باعتبارها أجزاء من النسق الاجتماعى، وليست وحدات منفصلة ولكن فى إطارها المجتمعى.

فعلم الاجتماع السياسى يدرس ظواهر المجتمع التى تتصل بالسلطة والقيادة والسيادة،ويحلل طبيعة الأنساق الاقتصادية والثقافية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتابع ردود أفعال التجارب السياسية بين سائر النظم الاجتماعية فى البناء الاجتماعى. كما يركز علم الاجتماع السياسى على دراسة الصفوات ومظاهر الصراع بين جماعات المصلحة، والجماعات ذات النفوذ الرسمى المنظم، إلى جانب تركيزه على دراسة كيفية تشكيل وجهة النظر السياسية.. ومعالجته لمشكلات التنمية والتخلف والتخطيط والتحديث، باعتبارها قضايا عصرية ملحة تواجه المجتمعات فى العصر الحديث..

(1) غاستون بوتول، علم الاجتماع السياسى، ترجمة خليل الحر، المنشورات العربية ب. ر. ص 7 - 20 .

فالظاهرة السياسية تعدّ على درجة عالية من التعقيد، لأننا لا نستطيع فصلها عن الوضع الاقتصادى والمتغيرات الاجتماعية، إلى جانب التشريع القانونى والدينى.

وفى المجال السياسى، يعرّف عالم السياسة علم الاجتماع السياسى بأنه: «ذلك الفرع من علم السياسة الذى يتناول بالدراسة العلاقات المشتركة بين النسق السياسى التحتى والأنساق التحتية الأخرى للمجتمع، ولكنه يتناولها بصفة خاصة من حيث تأثيرها فى النسق الاجتماعى ككل الذى هو بالطبيعة محور اهتمام علم الاجتماع»(1).

ومن هنا نجد أن اهتمامات عالم السياسة فى العموم تتناول الأسباب الاجتماعية للاختلاف بين المعتقدات السياسية، ومدى تأثير التغيرات الاجتماعية على النظم السياسية إلى جانب الأساس الاجتماعى للسلوك الانتخابى، زد على ذلك آثار التغير الاجتماعى الذى يطرأ على مشكلات الثقافة السياسية، والتكامل السياسى، وماهيه الأسباب الاجتماعية للثورات والحروب، وغيرها من الأزمات السياسية..

فهدف عالم السياسة هو أن يقوم علم الاجتماع السياسى بتفسير الظواهر السياسية. فى المقابل لجد أن علماء الاجتماع يحاولون أن يتناولوا الظواهر الاجتماعية فى المجتمع على نطاق واسع، ومن ضمنها القوة السياسية، فقد عرّف «برونجات» علم الاجتماع السياسى بأنه ذلك العلم الذى يعنى بدراسة العلاقة بين المجتمع والسياسة.

ويتناول المهتمون بمجال علم الاجتماع السياسى بالبحث والدراسة، تلك الارتباطات القائمة بين الأصول الاجتماعيةللسياسة والعملية السياسية، إلى جانب تأثير السياسة على السياق المجتمعى والثقافة.(2) ومن هنا نجد أن علماء الاجتماع السياسى على نحو ما يرى «بدونجرت»، يتناولون بالدراسة الأصول الاجتماعية المختلفة للقوة وصنع القرار، والنماذج المختلفة، وكذلك عملية صنع القرار ومدى تأثير هذا النشاط على المجتمع.

فى نهاية القرن الثامن عشر شملت دراسات علم الاجتماع السياسى ميادين كثيرة، إلا أن دراسة القوة فى سياقها الاجتماعى مازالت تحظى بالاهتمام الأكبر،

(1) قبارى محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، 1992، ص20.
(2) عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، 1995 ص 24.

باعتبار أن المجتمع يتكون من تشابك للنظم الاجتماعية حيث إنها تتداخل وتتشابك بعضها مع بعض. . فالسياسة والقوة تعدان من المكونات المحركة لهذه العلاقات والتى بدورها تفصل بين الأهداف والتنافس فى نسق القيم.

ويمثل موضوع القوة السياسيةوكيفية امتلاكها والوصول إليها، أحد موضوعات البحث الرئيسية فى علم الاجتماع السياسى، وبإمكاننا أن نتناول هذا الموضوع من وجهتى نظر، الأولى: تقول: إن علم الاجتماع السياسى هو علم القوة. ويؤكد «موريس ديفرجيه» أن علم الاجتماع السياسى كعلم للدولة، يعنى ربط هذا العلم بشكل الدولة الحديثة باعتبارها آخر شكل تاريخى للمجتمع السياسى، أى الدولة القومية. (1) من هنا نجد أن علم الاجتماع السياسى كعلم للدولة، يؤدى بالضرورة إلى الفصل بين تحليل المجتمع القومى وتحليل نماذج المجتمعات الأخرى، وقد أدى بنا هذا الاعتقاد إلى أن المجتمع القومى والدولة هما نوع آخر يختلف عن بقية التجمعات الإنسانية.

على أية حال تعرض علم السياسة، كما هو الحال فى علم الاجتماع السياسى، لتأثير الدراسات القانونية، فمنذ القرن السادس عشر ظهرت الصلة بين الدولة والقانون، وذلك ناتج عن نظرية السيادة التى صاغها المفكر الفرنسى «بودان»، حيث تذهب هذه النظرية إلى القول: بأن الدولة بحاجة إلى سلطة، تكون لها القدرة على سن التشريعات والقوانين التى تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية، لأجل ذلك تبنى «ديفرجيه» الأيديولوجية التى تقول: إن الدولة تصبح نوعاً من المجتمع الكامل الذى لا يتبع مجتمعاً آخر ويسود سائر المجتمعات الأخرى، فهى بهذا تصبح سيدة، وبالتالى فإن حكام الدول يتمتعون بصفات خاصة، لايشاركهم فيها رؤساء الفئات الأخرى، وهى صفة السيادة. (2)

وهنا نعتقد أنه إذا ما جعلنا علم الاجتماع السياسى علم الدولة، فإننا نؤكد بذلك عزلة هذا العلم بالنسبة لعلم الاجتماع العام، على أنه من الأفضل أن ننحو المنحى

(1) موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة هشام دياب، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، 1980، ص 21.

(2) موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 21.

المضاد حتى نستطيع أن نوفر الحد الأدنى من تحرير البحث العلمى من التراكمات العقائدية. من هنا كانت الحاجة ماسة إلى تبنى تعريف للدولة يكون متضمناً لمجموعة التطور الاجتماعى.

هكذا نجد علم الاجتماع السياسى، كعلم للقوة، له مفهومٌ سائدٌ لدى غالبية المفكرين السياسيين والاجتماعيين على حد سواء أى أنه علم الحكم والسلطة فى كل المجتمعات الإنسانية، إن لم يكن فى جميعها، بمعنى آخر ارتباطه بالتفرقة بين الحكام والمحكومين.

فالقوة على أية حال تعنى قدرة جماعة أو شخص على فرض إرادتها على جماعة أو شخص، وإن كانت هذه الأخيرة تعارض ذلك التنفيذ، والقوة كما تشير الشواهد التاريخية تعطى لمن يمتلكونها مكاسب وامتيازات، هذه المكاسب والامتيازات، فى غالب الأحيان، تصبح موضوعاً للصراعات، سواء أكانت بين الجماعات أم الأفراد، ويتعداها الأمر لتصبح موضوع صراع بين الدول. فالقوة فى كل الأوقات تمارس لصالح جماعة معينة أو قبيلة أو طبقة، وقد تكون فى بعض الأحيان داخل القبيلة الواحدة، إلا أننا نجد أن الصراع الحقيقى يبقى دائماً بين من يمتلك القوة والآخرين الذين لا يمتلكون إلا الانصياع لها.

ويميل أنصار علم الاجتماع السياسى كعلم للقوة، إلى أن القوة فى نطاق الدولة لا تختلف من حيث طبيعتها، عما هى عليه فى المجتمعات، وتعدّ السلوكيات الصادرة عن أجهزة الدولة من أبرز أنواع القوة المجتمعة، فمجال التأثير والتقيد بالقرارات التى تتخذها الدولة تشمل كل أعضاء المجتمع.

ومن هنا يكون لعلم الاجتماع السياسى، من وجهة نظر موضوع القوة، شمول واسع واتساع كبير، بحيث أصبح يتناول موضوعات عدة، منها: الأحزاب السياسية، والتنشئة السياسية، والمؤتمرات واللجان الشعبية، إلى جانب المشاركة السياسية، وجماعات الضغط. وكل هذه الموضوعات تدور حول القوة، التى تعدّ ظاهرة عامة فى المجتمعات الإنسانية، ووجودها ظاهر فى الأنساق النظامية وغير النظامية داخل المجتمع. ونتج عن هذا اهتمام علم الاجتماع السياسى بالأسباب والنتائج الاجتماعية

لتوزيع القوة داخل المجتمعات، باعتبار أن القوة موجودة على مختلف المستويات فى التجمعات البشرية، إذ أصبحت تمثل ظاهرة عامة، ومن ثمّ سيكون علم الاجتماع السياسى هو علم القوة.

عند تتبعنا للأصول الفكرية لعلم الاجتماع السياسى سواء أكان عند علماء السياسة أم علماء الاجتماع فى الفكر المعاصر، نجد أنه ذلك الفرع من علم الاجتماع المتداخل مع علم السياسة الذى يهتم بالأسباب والنتائج لتوزيع القوة فى إطار الجماعات، أو فيما بينها، كما أنه يهتم بالصراعات السياسية والاجتماعية التى قد تؤدى إلى التغير فى ميزان توزيع القوة. وهنا علينا أن نعى أن القوة لا تمارس فى فراغ، ولكن ممارستها تتم فى سياق اجتماعى محدد، ولها نتائج اجتماعية متنوعة، فعلم الاجتماع السياسى لا يهدف إلى التعرف على من يملكون القوة وكيفية ممارستها فقط، بل يتعداها للبحث عن المصالح التى تحققها هذه القوة، ومدى ارتباطها بالبناء الاجتماعى السائد فى المجتمع. وهذا يقودنا بالتالى إلى الاهتمام بالطرق التى تكتسب القوة منها شرعيتها داخل المجتمع، وفى هذا يحاول علم الاجتماع السياسى أن يقوم بعملية ربط الملاحظات الواقعية التى يقوم بها بالإطار النظرى العام الذى يستعمله لفهم بنية المجتمع.

ويرى «بوتومور» أن ظاهرة القوة هى الموضوع الرئيسى لعلم الاجتماع السياسى على مستوى مجتمع شامل، سواء أكان ذلك المجتمع قبيلة، أم دولة قومية، أم إمبراطورية، أم أى شكل آخر. والعلائق بين هذه المجتمعات والحركات والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية المساهمة، مباشرة فى تحديد هذه القدرة.. ذلك أنه فى هذا المضمار تظهر القدرة فى شكلها الأكثر نقاوة وتمييزاً، ومن هذا الموقع فقط يمكن فهم مظاهرها فى مضامير أخرى بشكل صحيح(1) لأجل ذلك نجد صعوبة جمة فى القيام بأى تمييز له دلالته بين علم الاجتماع السياسى والعلم السياسى، لأنه إن وجد هذا التمييز، فهو فى الحقيقة لا يتعدى أن يكون تقسيماً مريحاً للعمل، أو ترجمة لاهتمامات تقليدية غير ذات معنى فى الوقت الحاضر.

لقد تناول الاختلاف بين المجتمع المدنى والدولة الفلاسفة والمفكرون بطرائق مختلفة، فعندما صاغ «كارل ماركس» نظريته الاجتماعية أشار إلى أن العلائق

---

(1) توم بوتومور: علم الاجتماع السياسى، ترجمة وميض شرارة، دار الطليعة، بيروت، 1986. ر. ص 7.

القانونية، وكذلك أشكال الدولة، لا يمكن فهمها بحد ذاتها، ولاتغيرها، مما يُسمى التقدم العام للذهن البشرى، بل إن جذورها تكمن فى الظروف المادية للحياة، التى يتناولها «هيجل» بالتلخيص تحت اسم (المجتمع المدنى)، وأنه ينبغى البحث عن التركيب البنيوى للمجتمع المدنى فى الاقتصاد السياسى.

إن ما يؤخذ على علم الاجتماع بصفة عامة، هو تجاهله لدراسة الدولة وتأكيده على دراسة المجتمع، الذى ربما يرجع إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل فى العلوم الاجتماعية كما أشرت سابقاً. فنجد أن «هيجل» يطرح العديد من القضايا فى المجتمع، مثل: مشكلة النمو والفقر والصراع، ويرى أنه ينبغى على الدولة حلها، والمجتمع المدنى عنده يتحقق فيه ارتباط أفراده بواسطة حاجاتهم والنظام القانونى والتنظيم، وذلك لغرض تحقيق مصالحهم الخاصة والعامة.

وأكد «ماركس»أن من تناول الدولة من مفكرين، سواء أكانوا اقتصاديين أم اجتماعيين، قد تجاهلوا الطابع الطبقى للدولة، وأن الدولة تدعم وتقوى الصراع الطبقى عن طريق حماية ما تحقق من مصالح للطبقة المسيطرة، ضد مصالح ورغبات الطبقات الأخرى فى المجتمع. على أية حال، فإن «ماركس» لم يتناول عند دراسته للدولة المنظور السوسيولوجى، ولكنه تناول، على وجه التحديد، ماترتب على الأنشطة المصاحبة للدولة، فاعتمد المادة كمحرك أساسى للتاريخ، فى حين الصحيح هو أن العوامل الاجتماعية هى المحرك الأساسى فى العصر الحديث.

لقد قام «توكفيل» الذى أسهم إسهاماً كبيراً فى تطوير علم الاجتماع السياسى، عند تناوله للعلاقة بين المجتمع المدنى والدولة، قام بطرح علمى يعدّ جديداً فى السياسة، علم يعنى بالدرجة الأولى بإيجاد صيغة تطورية للديمقراطية. فتركيبة المجتمع الحديث، صيغة لها صفة الحداثة، وتختلف عن التقليدية، فذهب «توكفيل» فى مؤلفه (النظام القديم والثورة) إلى أن الثورة الفرنسية لم تسفر عن ظهور بناء اجتماعى مناقض لذلك الذى كان قائماً قبل نشوبها، عكس الثورة الليبية التى نجدها أوجدت نظاماً جديداً مختلفاً كل الاختلاف عن ذلك النظام الذى كان سائداً قبل الثورة.

وطالب «الكس دى توكفيل» أيضاً بضرورة أن يقام عالم سياسى جديد يختلف عن سابقيه، حتى يستطيع أن يتناول الظواهر السياسية الجديدة التى ظهرت وبرزت على المستوى العالمى فى ذلك الوقت، أهم هذه الظواهر هى الديمقراطية، وظهور المجتمع الصناعى الجديد. وقد اهتم أيضاً بالكشف عن المعانى السياسية لكل من الثورة والديمقراطية إلى جانب الثورة الصناعية. وحتى إذا ماتجاوزنا الأساس الفكرى ومصدر الديمقراطية حسب وجهة نظر «توكفيل»، فنجدها أسهمت إسهاماً فعالاً فى تحقيق قدر معتبر من المساواة والعدالة الاجتماعية، واجتازت الأسس والمعايير التقليدية التى تبنى على الجنس والوراثة، وأعطت للمهن المختلفة حقها من التقدير والاحترام.

على أية حال لا يعنى اهتمامه هذا أنه تجاهل الآثار الاجتماعية والسياسية للثورة الصناعية، فهدفه الرئيسى كان يركز على تمييز الدور الذى يقوم به النظام السياسى الديمقراطى فى بناء وصياغة الحياة الاجتماعية، إضافة إلى عدم تجاهله لأهمية العوامل الثقافية والتاريخية والجغرافية. هذه القضايا التى طرحها «توكفيل» فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، كان لها أثرها الفعال على الفكر السياسى والاجتماعى، وعلى الأخص مسألة العلاقة بين السياسة والمجتمع.

يبدو ذلك واضحاً فى كتابات «ماكس فيبر» الذى نجده قد اهتم بقضية الإدارة فى المجتمع الرأسمالى على حساب اهتمامه بقضية نمط الإنتاج، مبرزاً الدور الذى يمكن أن تلعبه الدولة القومية بالتأثير المستقل لمختلف الاتجاهات السياسية.

وفند «موسكا» النظرية الماركسية التى تجعل القوى السياسية تابعة وخاضعة للنمط الإنتاجى فقط، فقال: فى كل المجتمعات، من المجتمعات التى لا تتطور إلا بشكل هزيل جداً، ولم تبلغ إلا البدايات الحضارية، نزولاً إلى المجتمعات الأكثر قوة وتقدماً، تظهر طبقتان من الناس: طبقة حاكمة، وطبقة محكومة. والطبقة الأولى: التى هى دائماً الأقل عدداً، تؤدى الوظائف السياسية كافة، وتحتكر السلطة، وتتمتع بالمزايا التى تجلبها السلطة، فى حين أن الطبقة الثانية: وهى الأكثر عدداً تخضع لتوجيه الأولى ولسيطرتها، بطريقة تكون أحياناً قانونية إلى هذا الحد أو ذاك، وأحياناً أخرى تعسفية وعنيفة إلى هذا الحد أو ذاك.(1)

(1) توم بوتومور، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 9.

ما تجدر ملاحظته هنا هو أن الحكم الذى تمارسه الصفوة السياسية، تلك الصفوة التى تمثل شرطاً ضرورياً ولازماً للحياة السياسية فى أى مجتمع من المجتمعات، فلقد نظر «باريتو» إلى الصفوة السياسية وحقائق الحياة الاجتماعية معتمداً فى ذلك على الفروق النفسية والسمات السيكولوجية للأفراد. وفى المقابل نجد أن «موسكا» درس هذه الصفوات السياسية باعتماده على التغيرات التاريخية التى تطرأ على بناء الصفوات وكذلك علاقة الحاكم بالمحكوم.

هذان المنهجان فى التفكير يؤكدان إما على استقلال تام للسياسة، وإما على التبعية التامة للقوى الاجتماعية كتلك التى تظهر فى المجال الاقتصادى. وهذا مايؤكد على أن علم الاجتماع السياسى، قد نشأ فى مناخ ملىء بالجدل الفكرى الذى دار طويلاً حول علاقة المجتمع بالدولة. أما «كارل بوبر» فذهب إلى القول بأن الماركسية قد حكمت على الصعيد السياسى بعدم الأهمية، حينما سلمت بأن طبيعة النظام السياسى تحدد فى ضوء عوامل سياسية.

فى مرحلة ماضية من علم الاجتماع السياسى وجد نوع من التعارض العام بين الذين يهتمون بعمل المؤسسة السياسية القائمة باعتبارها عنصراً واحداً فى نظام اجتماعى يصبو إلى إيجاد حالة من التوازن، وأولئك الذين يهتمون بالقوى التى تصبو إلى خلق اللااستقرار وإمكانيات التغير، أول هذه المفاهيم مرتبط ارتباطا وثيقاً بالنظرية الوظيفية، التى طُورت وصورت كنظام سيبقى ويحافظ على وجوده من خلال العلاقات التكاملية للأنظمة الفرعية، والذى يقوم على نسق القيم المشتركة، بالإضافة إلى شكل النموذج العام الذى يشكل جانباً مهمّاً فى تناول قضيتى التنمية والتحديث، اللتين تنتقل بموجبهما المجتمعات من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، تدريجيّاً وفق سياق ظروف الحياة، ومراعاة لنسق القيم المشتركة.

فى النصف الثانى من القرن العشرين شهدت النزعة البنائية الوظيفية أفول نجمها فى دراسات علم الاجتماع السياسى، وخاصة منذ ظهور الأزمات السياسية والاقتصادية فى المجتمعات الصناعية الغربية التى لم تحقق البنائية الوظيفية نجاحاً كبيراً فى مواجهتها. (1)

(1) السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1981. ر. ص 25.

وأوضح «هنتكتن» التمايز بين البلدان التى يسود حياتها الإجماع، والتواصل، والمشروعية والتنظيم والاستقرار، وتلك التى تفتقد إلى مثل هذه الصفات، ولكنها تحتوى على سمات مضادة، مثل: الصراع القومى والعرقى، ودكتاتورية الأحزاب. من هنا نجد أن الاستقرار الذى تمثله النظرية العالمية الثالثة، والمتمثل فى قيام سلطة الشعب، أى حكم الشعب نفسه بنفسه، يكون قيمة سياسية عليا تتجسد بأكمل أشكالها فى الحياة السياسية للمجتمعات التى تتبناها. . وإننى أعتقد جازماً بأن هذا النظام سيسود حتما، وإننا نعتقد أن المسألة مسألة وقت فقط.

جل المعتقدات التقليدية لم تعد قادرة على الانتاج، منذ أن تصاعد السياسى فى المجتمعات الصناعية، وحلول ظروف الأزمة الاقتصادية والسياسية، التى لم تظهر حتى الآن أية بوادر على نهايتها، إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتى وانهيار دول الكتلة الشرقية، حيث انتقلت إليها أمراض المجتمعات الغربية بكافة أشكالها. ونتيجة لذلك كان لابد من إيجاد نظام بديل، يستقى فلسفته من نظرية الجماهير، حيث يجعل نقطة انطلاقه وجود التوترات والتناقضات والصراعات فى جميع الأنظمة السياسية، ومن سمات هذه النظرية أنها شعبية.

ترتكز القوة فيها على الجماهير التى تلتزم بالقيم المشتركة الناتجة عن معاناتها فى إعادة تشكيل المجتمع، والنظام الحضارى الذى تشكله يكون ناتجاً عن ممارسة الجماهير لسلطتها.

على أية حال، وحسب وجهة نظرى، فإن فاعلية هذه النظرية فى ضمان استمرار النظام الاجتماعى الناتج عن قيامها بالطبيعة، قد يشمل نوعاً من السيطرة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب إعادة إنتاج القيم الثقافية الخاصة بالنظرية الجماهيرية، نظراً لتفردها فى المنهج والأسلوب، أحادية اليوم تزيدها عمقاً فى البناء الفكرى العالمى، وهو أحد الطرق الراسخة لتعميمها. وهذا ما يؤكده الاهتمام المتزايد فى الجامعات والمنتديات الثقافية العالمية، لتوضيح وشرح الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة.

نعود هنا ونؤكد أن علم الاجتماع السياسى قد استغرق وقتاً طويلاً، قبل أن يستطيع تطوير قضاياه الأساسية وأساليبه المنهجية، إذ يعود السبب إلى عدة عوامل

أعتقد أننا تعرضنا لها. وإذا ماتجاوزنا الخلافات الفكرية داخل إطار علم الاجتماع السياسى، فإننا نستطيع أن نفرق بين اثنين من الاتجاهات النظرية التى تستوعب كل التحليلات التى قدمها علماء الاجتماع: ـ

الاتجـــاه الأول: وهو ما نسميه اتجاه البناء الطبقى، الذى يهتم بدراسة الظواهر السياسية فى ضوء مقوماتها الطبقية.. ذلك يعنى أن علم الاجتماع السياسى يدرس الأساس الاجتماعى للقوة.

أما الاتجاه الثانى: فهو ما نسميه بالاتجاه النظامى، الذى يهتم بالتحليل التنظيمى للجماعات السياسية المختلفة.. وهذا لا يعنى بأى حال من الأحوال، أن هذين الاتجاهين لا يرتبطان بأية صلة بينهما، ولكن التمييز بينهما بالدرجة الأولى، إنما هو لتبسيط التناول العلمى للقضايا التى يطرحها علم الاجتماع السياسى.

إن التطورات الهائلة التى تشهدها المجتمعات المعاصرة قد فرضت نفسها وجعلت علماء الاجتماع السياسى مضطرين إلى إجراء التعديلات اللازمة على المفاهيم والتصورات التى يعتمدون عليها، فتعدد هذه النماذج لا يعطى أى مجال لتناول قضايا علم الاجتماع السياسى بطريقة غير قابلة للنقاش. لأن ماهية موضوعه، والمشكلات، والحلول التى تؤلف ميدان بحثه وتطوره من خلال التراكمات المعرفية والتقنية، أو من خلال القفزات العلمية، لا يمكن لها أن تبقى وتستمر ما لم تتم المواجهة بين هذه النماذج، وتناولها فى سياقها التاريخى الذى لا يقتصر على تقدم العلم نفسه، بل يتعداه إلى التحولات المستمرة والدائمة فى مجال التغيرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

ثانياً: المجال والتطور:

كما لاحظنا سابقاً الاختلافات البارزة حول الاتفاق العام لتحديد مفهوم علم الاجتماع السياسى، نجد كذلك أن من الصعوبة تحديد مؤسس هذا العلم، فيرى بعضهم أن «أفلاطون» و«أرسطو» هما مؤسسا هذا العلم، وفى ذلك يعدّ «غاستون بوتول»، كلا من «أفلاطون» و«أرسطو» من الرواد الأوائل لهذا العلم، وإن كان

هناك اختلاف بينهما فى الاتجاه الفكرى والمفهوم العام لعلم الاجتماع السياسى، ففكرة «أفلاطون» معيارية، أما «أرسطو» ففكره مبنى على الملاحظات والمقارنة.(1)

فى المقابل نجد أن هناك من يقول: إن نشأة هذا العلم تعود جذورها إلى الكتابات الفكرية لكل من «كارل ماركس» و«ماكس فيبر»، فإلى «ماركس» يعود فضل اكتشاف الأساس الاقتصادى للقوة السياسية، وإلى «ماكس فيبر» باعتباره المؤسس الحقيقى للاتجاه النظامى فى الدراسات السياسية.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى، نجد أن العلماء الذين تناولوا هذا العلم بالدراسة، قد اختلفوا بشأن تسمية هذا العلم الذى يهتم بالعلاقة بين الدولة والبناء الاجتماعى، فهل هو علم الاجتماع السياسى أو سوسيولوجى السياسة؟(2).

فى هذه المسألة، مسألة تسمية هذا العلم انقسم الباحثون إلى فريقين، الفريق الأول: يرى أن الاختلافات بين الاصطلاحين السابقين ليست واضحة، ويؤكد «دوفيبرجيه» متزعم هذا الاتجاه، بأن الاختلاف بينهما ما هو إلا اختلاف فى طبيعة الصياغة، وليس فى المضمون. أما الفريق الثانى: فيرى أن الاصطلاحين غير متماثلين، ويؤكد «سارتورى» متزعم هذا الاتجاه أن مصطلح سوسيولوجيا السياسة أكثر ملاءمة، لأن هذا يؤكد على ضرورة وجود إطار سوسيولوجى للبحث والدراسة فى القضايا السياسية، لأجل ذلك فإن مصطلح علم الاجتماع السياسى، وحسب وجهة نظره، يعدّ غير واضح المحتوى وقريباً من الغموض ويوحى بشىء من التعقيد والتدخل.

كما أوضحت سابقاً أن كل التعريفات التى تناولت علم الاجتماع السياسى بالتوضيح قد أكدت على العلاقة والطبيعة التفاعلية بين السياسة والمجتمع. من هنا أجد نفسى أكثر ميلاً إلى الأخذ باصطلاح علم الاجتماع السياسى، لأن مضمونه يؤكد حقيقة التفاعل بين السياسة والمجتمع، هذه العلاقة التى تتصف بالتبادل والتأثير لكل منهما فى الآخر.

---

(1) غاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص 14.

(2) محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص25.

لقد اعترف المهتمون بالدراسات السياسية بالأهمية الكبرى لعلم الاجتماع فى تناوله لقضايا السياسة، وما للنظريات التى استمدت جذورها من مفكرين وفلاسفة اجتماعيين من أهمية، مثال ذلك: «ماركس، موسكا، فيبر، باريتو» وغيرهم كثير فى تأثير نظرياتهم الفاعل فى الدراسات السياسية. إلى جانب ذلك التدخل القائم إلى جانب التكامل والتعاون للعلوم الاجتماعية فى دراسة الظواهر الاجتماعية، والذى بدوره أدى إلى ظهور علم الاجتماع السياسى، فـ«سارتورى» يؤكد على أن علم الاجتماع السياسى يدرس الروابط بين السياسة والمجتمع.. بين الأبنية الاجتماعية والأبنية السياسية.. بين السلوك الاجتماعى والسلوك السياسى، فهو قنطرة نظرية ومنهجية بين علم الاجتماع، وعلم السياسة(1).

ومن العلماء من حدد مجال الدراسة فى علم الاجتماع السياسى بالنطاق العام والنطاق المحدد.. فبالنسبة للنطاق العام، نجد أن جملة هذه القضايا تنحصر فى دراسة العلاقة القائمة بين السياسة والمجتمع، كذلك دراسة وتحليل البناء الاجتماعى للدولة، ثم توزيع القوة وممارستها،وكذا تأثير المجتمع فى الدولة والعلاقة بينهما. أضف إلى ذلك الأساس الاجتماعى للقوة فى كل نظم المجتمع، والنظام الاجتماعى، والسلطة وقضية الحرية.

ويؤكد «ليبست» أنه إذا كان استقرار المجتمع هو محور اهتمام علم الاجتماع، فإنه وفى منتصف الستينيات تناول قضايا أخرى، مثل: السلوك التصويتى، واتخاذ القرار والأيديولوجيا، والحركات السياسية، والجمعيات الطوعية، والبيروقراطية. أما فى نهاية الستينيات، فقد تناول قضايا ماقبل السياسة الحديثة وسياسة التحول ثم سياسة التحديث. وفى بداية السبعينيات، أضيف إليها، الرأى العام، والصفوات، والنزعة الشمولية فى الحكم، وموضوع العالم الثالث والتحديث، إلى جانب تغير النظم السياسية وتحولها.

فى نهاية السبعينيات ظهر الاهتمام بقضايا، مثل: الثورة والثورة المضادة والعلاقة بين متغيرات، مثل: السياسة والطبقة، وكذلك التى تجمع بين السياسة والنوع والعنصر، ومشكلة الأقليات والحركات السياسية إلى جانب بعض القضايا التقليدية.

---

(1) عبدالهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص20.

هنا نجد أنفسنا مضطرين إلى إيضاح جملة من القضايا التى على علم الاجتماع السياسى أن يتناولها فى العصر الحديث. وهى قضايا فد أملتها المتغيرات العالمية والثورة التقنية وانهيار وفشل الديمقراطيات إذا جاز لنا تسميتها الشرقية والغربية فى حل مشاكل الإنسان المعاصر. من هذه القضايا: السلطة الشعبية، المؤتمرات واللجان الشعبية، الأقليات، السود، المحرك الأساسى للتاريخ، وغيرها الكثير من القضايا التى تناولتها النظرية العالمية الثالثة، والتى علينا أن نطرحها للبحث والدراسة، لأنها المخرج الوحيد أمام البشرية للخروج من دائرة الفقر والتخلف والمعاناة والعسف الذى تعانيه فى ظل الأنظمة التقليدية.

يتضح من هذا العرض لآراء بعض العلماء أن بعضهم يوسع من دائرة مجال دراسة هذا العلم، أى علم الاجتماع السياسى، ليحتوى على موضوعات قد تدخل فى نطاق فروع أخرى من المعرفة الإنسانية، مثل:علم الاجتماع العام والسياسة، ويتعداها إلى الفلسفة والقانون. وبعضٌ آخر على الرغم من قبوله بوجود قاعدة مشتركة بين هذه العلوم وعلم الاجتماع السياسى. . وعلى الرغم من هذا التدخل والتوسع نجد أن علم الاجتماع السياسى وحسب وجهة نظرى، له موضوعات محددة مثل: الأصول الاجتماعية للعمليات السياسية، فمن الطبيعى أن يكون استقرار وبناء مؤسسات معلومة خاصة بالحكم والنظام السياسى، من صلب اهتمام علم الاجتماع السياسى، وأكد «ليبست» كذلك أن علم الاجتماع السياسى هو ذلك العلم الذى يتناول بالدراسة الاتجاهات والآراء، أى السلوك الانتخابى فى مختلف المجتمعات، القوة الاقتصادية وصنع القراز السياسى، وكذلك يتناول بالدراسة والتحليل معتقدات الحركات السياسية وجماعات المصلحة والضغط. إلى جانب دراسته للأحزاب السياسية والهيئات التطوعية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وكذا الارتباطات النفسية للسلوك والفعل السياسى، أضف إلى ذلك مشكلتى الحكومة والبيروقراطية، إلى جانب الموضوعات المستحدثة والمتمثلة فى المؤتمرات واللجان الشعبية.

ويؤكد «غاستون بوتول» فى كتابه علم الاجتماع السياسى(1)، أن علم الاجتماع السياسى يتناول بالدراسة والتحليل نشأة النظم وعاداتها وسيرها، وتماثل توافق الأجهزة السياسية فى مختلف أنواع الثقافات مروراً بكل الحضارات، ونشأة الرأى العام ومكوناته وتكوينه، وماهية السياقات، والمحددات الاجتماعية التى تشير إلى الاختلالات الاجتماعية فى كل أنواع الظروف المصاحبة، وفقاً لها واستناداً إليها. وكذلك سياق حاجات واختيارات المجتمعات على كل الأصعدة، والسياسية منها على وجه الخصوص. إلى جانب العلاقات القائمة بين البناءات المادية من جانب، والمعتقدات والبناءات الفكرية والطبقات والأنظمة من جانب آخر، إضافة إلى مختلف أشكال العمل السياسى، وأنواع الأحداث السياسية.

ذهب بعض المتناولين لمجال الدراسة فى علم الاجتماع السياسى، إلى تقسيم مجال واهتمامات علم الاجتماع السياسى(2). بالشكل التالى: فى بداية الستينيات تناول هذا العلم قضايا، مثل: الصراع، والنزعة التسلطية، وشروط النظام الديمقراطى، والتصويت فى الديمقراطيات الغربية المزيفة والسلوك السياسى فيها، والديمقراطية، والبناء السياسى والاجتماعى، والمشاركة السياسية، والتنشئة السياسية، والقوة والصفوة السياسية، والاختيار والانتقاء السياسى، والعقيدة السياسية، والثقافة والتنمية السياسية، وقضايا التخلف والتحديث، إلى جانب الديمقراطية الشعبية المباشرة والمؤتمرات واللجان الشعبية.. هذه المسائل التى لها جذورها وأصولها الاجتماعية.

* * *

(1) غاستون بوتول، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) عاطف أحمد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 37 ، 36 .

▫ الفصل الثانى ▫

اتجاهات التنظير ومناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى

في هذا الفصل سأتعرض في البداية إلى الاتجاهات النظرية ووجهات النظر الفكرية المهمة في تبويب وتصنيف الإسهامات المختلفة، لأولئك الباحثين الذين تناولوا علم الاجتماع السياسي وموضوعه بالدراسة والبحث، وهذه الاتجاهات هي:

أولاً، الاتجاه البنائي الوظيفي:

يرى مفكرو هذا الاتجاه أن المجتمع ما هو إلا نسق اجتماعي يتكون من وحدات اجتماعية متكاملة، وأن لوظيفة وبناء هذه الوحدات فاعلية في تحقيق التوافق إلى جانب تحقيق احتياجات النسق الاجتماعي، وبتناول العلاقات الخاصة ببناء الأجزاء والوحدات، وعمليات النسق الاجتماعي، على اعتبار أنها أنساق يرتبط بعضها بالآخر من خلال قيم وأهداف عامة في الغالب تكون مشتركة.

وينظر الاتجاه البنائي الوظيفي إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعيّاً يشترك في القيم والاحتياجات والأهداف التي لها صفة العمومية، في حين يعدّ الدولة نسقاً فرعيّاً، يقوم بدور فعال في تحقيق والقيام بوظائف ترتبط بأهداف المجتمع، منها: الدعم والتكامل في جانب، وإنجاز هذا الدعم والتكامل في الجانب الآخر. ولكي تكون الدولة قادرة على تحقيق التكامل والتماسك للمجتمع، فلابد من أن تتوافر مجموعة من الالتزامات تقننها الدولة.

في تأكيد البنائية الوظيفية على التكامل والنظام والاستقرار، تنظر إلى التغير باعتباره نسقاً اجتماعيّاً يتواءم في كل الأوقات مع البيئة. وفي تناولهم للتدرج الاجتماعي يعدّونه نسقاً متكاملاً، له دور فعال في المحافظة على الاستقرار داخل المجتمع. هذا ونجد أن البنائية الوظيفية تنظر إلى السياسة باعتبارها أداة تتحقق عن طريقها أهداف المجتمع الكلية، كما أنها تستخدم في بعض الأحيان كوسيط لتخفيف أو حل المشكلات الناتجة عن ظاهرة الصراع، إن يكن الصراع في حد ذاته، كما

نجدها تؤكد على أن المشاركة السياسية تعطى الفرصة لظهور القيادات الفاعلة، إلى جانب أنها تسعى إلى تحقيق الرغبات والمطالب المجتمعة.

وترى البنائية الوظيفية فى تناولها للقوة أنها وسيط لتبادل مصادرها، ثم توظيفها من خلال السياسة لتتم عن طريقها الأهداف العامة.

ثانياً: اتجاه الصراع:

يؤكد هذا الاتجاه أن التغير والتفكك باعتبارهما من أكثر المظاهر الحركية المصاحبة للمجتمع، والمجتمع عندهم مسرح للمصالح المختلفة التى لها صفة التعارض، وكذلك الصراع والمجتمع فى نظر هذا الاتجاه ليس نسقاً اجتماعيّاً متكاملاً. ويعدّ اتجاه الصراع فى الدولة أداة للقهر يستعملها من يحكم على المحكومين، ويتعامل مع النظام الاجتماعى باعتبار أن ديمومة التغير والصراع هى القوة المحركة فى المجتمع. وفى موضوع التدرج نجد أن اتجاه الصراع يراه أن هذا التدرج يمثل حجر عثرة فى تحقيق التكامل، وهو مصدر رئيسى لكل مظاهر الصراع، وفى اهتمامه بالسياسة يعنى هذا الاتجاه بالقوة، إلى جانب أن السياسة لها دور فعال فى حصول مجموعة معينة على امتيازات خاصة بها على حساب الآخرين، ولايجعل أصحاب هذا الاتجاه للمشاركة السياسية أية أهمية، إلا بالنسبة للأفراد المشاركين فى العملية السياسية، لذا نجدهم يعدّون السياسة، لا تحوى ردة الفعل العادلة للمجتمع، كما يعدّ اتجاه الصراع القوة أداة أنانية تخدم الذات، وتستعمل وتوجه للحصول على مزايا لمن يمتلكها على حساب فاقديها.

ثالثاً: الاتجاه الطبقى:

ويعدّ «كارل ماركس» من رواده، وقد أعطى الماركسيون أولوية إلى القوى الاقتصادية، وفرقوا بين قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، إذ يتعامل الاتجاه الطبقى مع المجتمع باعتباره مكاناً للصراع الطبقى، وأن الدولة ما هى إلا أداة منظمة للعنف ، والسيطرة عليها تتم من الطبقة الرأسمالية.

ويؤكد هذا الاتجاه على حركية التغير الاجتماعى بغض النظر عن النظام. كما أن أصحاب هذا الاتجاه عدّوا أن اللامساواة والتدرج ينتج عنهما الصراع، وهذا أمر يصعب بأى حال من الأحوال تجنبه، والسياسة وفق منظورهم أداة للحكم الطبقى لدعم السيطرة، أى أنها مظهر للبناء الفوقى.

تكون المشاركة السياسية عند الاتجاه الطبقى فى الغالب فى خدمة وتحقيق أهداف الطبقة الحاكمة. وفى المقابل تكون القوة وحسب رأى هذا الاتجاه، محتكرة من قبل مالكى وسائل الإنتاج.

رابعاً: اتجاه الصفوة:

ظهر حديثاً ضمن الإطار النظرى لعلم الاجتماع السياسى، ونشأ عن اتجاهين فرعيين، وهما: الاتجاه المحافظ والاتجاه الراديكالى. ويعارض الاتجاه الفرعى الأول وهو المحافظ، الفكر الماركسى الذى يؤكد على الطابع الاقتصادى للفئة الحاكمة، مؤكداً أن الصفوة الحاكمة ليست بالضرورة تكون مرتبطة بالصفوة الاقتصادية. الاتجاه الفرعى الثانى، وهو الاتجاه الراديكالى، وهو الذى عرف بصفوة القوة، ويؤكد هذا الاتجاه أن المجتمع هو مكان أو تجمع مسيطر عليه، ويقاد عن طريق فئة صغيرة منظمة، لأن بقية أفراد المجتمع عاجزة عن إثبات وجهة نظرها. والدولة عند أصحاب هذا الاتجاه هى أداة تستغلها الصفوة لتحقيق مصالحها ومصالح حلفائها.

إن التغير الذى يطرأ على المجتمع وفق منظور هذا الاتجاه، يحدث من أعلى إلى أسفل، كما أنهم يميلون إلى التركيز على الوضع الراهن، وهذا الاتجاه عند تناوله للتدرج يعدّه ظاهرة لأزمة الحدوث بين الصفوات والجماهير، ويعدّون ظاهرة اللامساواة ظاهرة حتمية فى وجودها، على عكس الراديكاليين الذين يرون بأنها مصطنعة وبالإمكان التغلب عليها، والسياسية عندهم ما هى إلا أداة تستخدمها الصفوات فى الحكم والتعامل مع المواطنين. أما بالنسبة للمشاركة السياسية فما هى إلا لعبة تزييف وتدليس، تقوم بها الصفوات على الجماهير الشعبية، لأن مطالب الناس ليست فى الغالب مستجابة. أما بالنسبة للقوة فهى حكر على من يحتلون المراكز العليا فى المجتمع.

خامساً: الاتجاه التعددى:

لا يعترف أصحاب هذا الاتجاه بوجود صفوة القوة، ويعاب على أصحاب هذا الاتجاه فى بعض الأحيان، أنهم خياليون فى تناولهم للمجتمع، إذ يؤكدون على أنه ذلك المجموع الذى يتفاعل فيه الفرد فى علاقته بالجماعة، وهو ذلك المكان الذى يعكس تنوع المصالح والقيم. من هنا نجد أن المجتمع مسرح يتفاعل داخله أفراده لتحقيق التماسك.

والدولة عندهم لا تختلف عن أى مؤسسة سياسية موجودة، إلا أن لها صفة الديمقراطية، نتيجة لاضطلاعها بتحقيق مصالح كل الناس، أما التغير عندهم، فهو يحدث بصفة تدريجية، لأنه يهدف فى النهاية، إلى تحقيق الأمن والاستقرار.

التعدديون يقبلون بوجود اللامساواة وذيوعها وانتشارها على نطاق واسع مما يخفف من حدتها، أما السياسة فهى داخلة فى مختلف المصالح والصراعات، كما أنها تعدّ إلى حد ما أداتها. وفى تناولهم للمشاركة السياسية، فهى تنتج نظام حكم يكون له الفاعلية فى الاستجابة لمتطلبات المنظمين لهذه المشاركة، فى حين نراهم يتناولون القوة باعتبارها عنصراً فى المجتمع، تتوزع بين عدة جماعات.. أى أن لها صفة الانتشار والتوزيع وفقاً للمصالح التى تتأسس على أساسها.

إن هذه هى أبرز الاتجاهات الفكرية التى سيطرت على علم الاجتماع السياسى، وقد اعتنت بالدرجة الأولى بعلاقة الدولة بالمجتمع.. هذه المسألة التى تعدّ من أهم المحاور النظرية لعلم الاجتماع السياسى.

أما بخصوص مناهج البحث فى علم الاجتماع السياسى، فإن كلمة (منهج) تعنى بالدرجة الأولى أسلوب العمل، وعندما نقول المنهج العلمى، فذلك يعنى طريقة العمل التى نتعامل بها مع الظاهرة موضوع الدراسة كما هى، وذلك بهدف التعرف عليها من أجل تحديدها، وكشف القوانين التى تحدد وجودها وحركتها.

والمنهج العلمى يعتمد بالدرجة الأولى على:

أولاً: الملاحظة العلمية التى تستند إلى العقل ومدى قدرته على متابعة الوقائع المختلفة ومن ثمّ تسجيلها، وتحليلها وذلك لأجل استخراج النتائج الأولية.

ثانياً: التجربة العلمية، وهى التى تتجاوز مرحلة النظر إلى الظاهرة وتتعداها، وذلك بالتدخل فى الظاهرة موضوع الدراسة، وإخضاعها للتجربة، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج تكون أقرب إلى اليقين. على أية حال هناك بعض الاختلافات فى منظورات الدراسة بين علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة، فالبحث فى هذا الأخير، كان شغل الفكر البشرى منذ القدم، وكان من أهدافه رسم صورة مثلى للمجتمع الإنسانى، أى بمعنى أنه كان فكراً فلسفيّا معياريّا يتطلع إلى مايجب أن يكون أكثر مما هو كائن بالفعل.

فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومع تقدم العلوم السياسية، عدّ علم السياسة جزءاً من العلوم القانونية. وكان الاتجاه الأساسى هو تحديد شكل الدولة، ووظائفها. إذ عدّ هذا المنهج أنه المسئول بالدرجة الأولى عن تحويل علم السياسة إلى علم صورى لا يتسم بالموضوعية. وفى بدايات القرن العشرين وبعد التحولات الهائلة التى شهدها العالم، ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن المنهج القانونى لم يعد يفى بالغرض المطلوب لفهم كافة جوانب الحياة السياسية، ولا يغطى جوانب وأموراً متعددة من الواجب الاهتمام بها، مثل: القوى السياسية والاجتماعية، وكذلك العمليات السياسية كالصراع والتعاون والمنافسة والتغير السياسى.. هذه الموضوعات التى هى محور اهتمام علم الاجتماع السياسى. من هنا نجد أن علم السياسة تحول إلى علم سلوكى يتناول العمليات والتفاعلات التى تمارس فى المجال السياسى داخل الدولة.

لأجل ذلك ظهر اتجاهان متميزان فى دراسة السلوك السياسى فى إطار علم الاجتماع. أول هذين الاتجاهين: يتناول دراسة السلوك السياسى على مستوى وحدات التحليل الصغرى، ويبحث فى السلوك السياسى على مستوى الأفراد والجماعات الصغيرة. ثانى هذين الاتجاهين: يبحث فى الأنماط السلوكية على مستوى المجتمعات الكبرى.

هنا يمكننا أن نحدد أهم المناهج المستخدمة فى العلوم السياسية على النحو التالى:

أولاً: المنهج الفلسفى:

وهو الذى يعالج الظواهر السياسية من زاوية فلسفية لها خصوصية. فقد تناول «أفلاطون» ـ على سبيل المثال ـ الدولة من وجهة نظر العدالة، وتناولها «أرسطو» من

ناحية أنها تحقق مبدأ الخير، ومازال للأبحاث الفلسفية مكانة بارزة فى مجال السياسة، باعتبار أن الظواهر السياسية شأنها شأن ظواهر الحياة الأخرى. فالفلسفة تسعى جادة إلى تحقيق قيم إنسانية معينة، وفى المقابل نجد أن لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية موروثات تتعلق بالتقاليد والعادات ونسق القيم، هذه القيم لها الدور الفعال فى صنع الفرد، فهى التى تحدد الشخصية والاتجاه لأفراد المجتمع.

ثانياً: المنهج التاريخى:

التاريخ سجل الخبرات الماضية - إذ جاز لنا التعبير، وعالم السياسة هنا يستطيع أن يجعل من التاريخ إطاراً لمعرفة الماضى، حينما لا يجد بدًّا من ذلك، أى حينما لايجد فى الواقع الحاضر ما يساعده على استنتاج تعميماته، فالظاهرة السياسية شأنها شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى، التى هى تراكم لمجموعة من العوامل التى حدث بينها تفاعل مع مرور الزمن.

من هنا نجد أن علماء الاجتماع والسياسة فى نهاية القرن التاسع عشر قد اهتموا بدراسة التاريخ من أجل تتبع مراحل التطور، والكشف عن الأصول التى نبعت منها النظم الاجتماعية الحديثة، فعلماء السياسة على سبيل المثال: قد اعتنوا بالبحث فى تطور النظم القانونية، ونماذج السلطة، وماهية العلاقة بين الصراعات السياسية والاجتماعية. ويعدّ «جوفيانو باتيست فيكو» و«ابن خلدون» من أبرز مفكرى هذا المنهج. وربما يرجع الفضل الأكبر فى استخدام هذا المنهج إلى ابن خلدون[1]، الذى بيّن كيفية الوصول إلى القواعد العامة التى تحكم الظواهر السياسية، والأسس الاجتماعية والاقتصادية التى كان لها دور فعال فى تشكيل تلك الظواهر فى الماضى، وانتهاج التحرى فى صدق الروايات، وتعقب الظاهرة الواحدة فى تاريخ المجتمع الواحد فى مختلف الفترات الزمنية.

إن استخدامات المنهج التاريخى فى السياسة يمكننا من التوصل إلى بعض التعميمات المبنية على أساس الوقائع التى أمكننا استخلاصها من تطور النظم السياسية، وفى نفس الوقت يساعدنا على التحقق من بعض المسائل والأحكام على

1ـ حسن الساعاتى، علم الاجتماع الخلدونى، قواعد المنهج، دار النهضة العربية، بيروت1981، ص43 .

أساس الخبرة التاريخية، ولاتتصف الأحداث عمومًا السياسى منها وغير السياسى، لاتتصف بالاستقلالية كل على حدة، ولكنها مترابطة ومتشابكة فى سياق زمنى له صفة التحديد. ختامًا . . إن لكل نظام سياسى تاريخاً خاصًا به، ومادمنا نقبل بل نعتقد بأن النظم على كافة أشكالها تخضع لنمو وتطور وحركة عبر فترات الزمن المتلاحقة. لأجل ذلك، لكى نستطيع أن نتحقق من أن لدينا دراسة شاملة للسياسة، لابد من معرفة دقيقة بأصول وتطور النظم السياسية، وهذا بدوره يتحقق باستخدامات المنهج التاريخى المختلفة.

ثالثًا: المنهج المقارن:

من أجل الكشف عن المبادئ السياسية أو بعضها قد يجد عالم السياسة نفسه مهتمًا بتحليل المجتمعات السياسية على أساس مقارنتها بغيرها من المجتمعات، وكان «أرسطو» أول من استخدم المنهج المقارن، ثم تطور بعد ذلك على أيدى كل من «منتسكيو، توكفيل، باسى». ويقوم هذا على دراسة النظم والأحداث فى الماضى والحاضر، وجمع المعلومات اللازمة عنها، ثم تحليلها ومقارنتها بهدف استنتاج بعض المبادئ السياسية العامة. ويؤكد «جون ستيوارت مل» أن المنهج المقارن الحقيقى يعنى مقارنة نظامين سياسيين مثاليين فى كل الظروف، ولكنهما يختلفان فى عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف.(1) ومما تجدر ملاحظته أن هناك بعض الصعاب التى تواجه تطبيق المنهج المقارن، التى ترجع بالدرجة الأولى، إلى تعقد وتعدد العوامل والمتغيرات التى تحكم الحياة السياسية.

رابعًا: المسح الاجتماعى:

يعدّ من المناهج الرئيسية التى تستخدم فى البحوث وخاصة البحوث السلوكية والاجتماعية، ويعدّ حجر الأساس فى اعتماد الباحثين عليه فى البحوث الكشفية والوصفية والتحليلية. ويعتمد المسح على الأسلوب العلمى، حيث يقيس متغيرات معينة، فهو يدرس المتغيرات فى الوضع الطبيعى لها دون أى تدخل من الباحث، من هنا أتت دراسة الظاهرة فى ظروفها الطبيعية وليست الصناعية كما يدرسها المنهج التجريبى. وهو عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة فى جماعة معينة وفى مكان محدد فى الوقت الراهن. وللمسح عدة أنواع، منها: المسح العام، كما يحدث عن التعداد العام للسكان، كذلك الدراسات الوصفية، وهى فى بعض الأحيان، لاتختلف

1ـ محمد على محمد، على عبد المعطى، السياسة، دار النهضة العربية، بيروت 1985، ص48 .

كثيرًا عن المسح العام، والدراسة الكشفية التحليلية. وتسعى المسوح الاجتماعية من أجل الحصول على المعرفة وليس لإثبات رأى معين، والدراسات الكشفية والتحليلية، كذلك يتجنب الباحث التنبؤ بالنتائج ويبذل قصارى جهده للوصول إلى الدقة العلمية ولايجد حرجاً من ذكر نقاط الضعف المنهجية.

خامساً: البنائية الوظيفية وتحليل العمليات السياسية[1] :

تعدّ هذه من أهم وأكثر الأطر الفكرية العامة ذيوعاً وانتشارًا فى مجال فهم وتفسير وتحليل الواقع الاجتماعى، المتمثل فى الظواهر الاجتماعية والسياسية من خلال الكشف عن طبيعتها ووظيفتها، فالنظام السياسى يعدّه التحليل الوظيفى بمثابة نسق عام يضم بدوره أنساقًا فرعية لكل منها وظيفة أو أكثر. هذه الأنساق الفرعية تتساند وظيفيّا من أجل الحفاظ على توازن النسق العام، فالنظام السياسى يتجه دائمًا نحو التوازن والاستقرار من خلال آلية التكيف التى يحتوى عليها. على أية حال ـ وكما أشرت سابقًا ـ فإن دراسة السياسة تدور حول القوة والسلطة، فهى تتناول تعريف القوة والسلطة ومجالهما والمؤسسات التى تمارس السلطة من خلالهما. من هنا فالوظيفة تمدنا بالأدوات اللازمة والضرورية لتحليل الأنشطة السياسية غير الرسمية. هذا المنهج البنائى قد أبرز الدور السياسى للبنيات غير السياسية كالأسرة والمدرسة وغيرها. كذلك يركز على النشاط، وبالتالى يذهب بالتحليل السياسى إلى التحرر من القيم وهذا ما يعاب على المنهج.

إن مناهج العلوم السياسية تتداخل بدرجة كبيرة فى مناهج العلوم الأخرى ومفاهيمها السلوكية التى تهتم بالإنسان ودراسة سلوكه كمحور، أو مجال للعمليات والتجارب السياسية. ولذا فإننا نلاحظ ارتباط المفاهيم السياسية بالمفاهيم الاجتماعية ارتباطاً وثيقًا، فالتركيز على الفرد والجماعة والتنشئة ووسائلها فى السياسة دليل على الارتباط الوثيق بعلم الاجتماع ومناهجه.

من هنا يتأكد بما لايدعو مجالاً للشك ضرورة التنسيق بين البحث السياسى والبحث فى العلوم الاجتماعية الأخرى. إذ إن السلوك السياسى للفرد يعدّ جزءاً من سلوكه العام باعتباره كائنًا اجتماعيًا، ولابد من مراعاة الآثار الممكنة للعوامل

1ـ أنتونى جيدنز، دراسات فى النظرية الاجتماعية والسياسية، ترجمة أدهم عظيمة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق 1985 ، ص 121.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على السلوك السياسى. من هنا وجب أن يوجد نوع من التكامل بين الدراسات السياسية والدراسات الاجتماعية حتى تتمكن من فهم السلوك الإنسانى بصورة أعم وأشمل. وحتى نتمكن من جنى فائدة أعم من الدراسات السياسية علينا أن نتناول مايواجه المجتمع من مشاكل بما يفضى إلى خلق واقع سياسى واجتماعى أفضل، وهذا لن يتأتى بمعزل عن نسق القيم الذى يحكم حياة المجتمع ويوجه تطوره.

إن علم الاجتماع السياسى، على الرغم من أنه فرع من فروع علم الاجتماع العام، إلا أنه يستخدم مناهج كل من علم السياسة وعلم الاجتماع اللذين يفترض أن يكونا متكاملين نظراً لاعتبار السياسة أحد الظواهر الاجتماعية التى يتناولها بالدراسة علم الاجتماع العام وفروعه. فدراسة علم الاجتماع السياسى يجب ألا تعنى بمجرد التدريب التعليمى لعلم الاجتماع العام، ولكنها آلية فعلية لتحليل المجتمع، لأن التحليل الاجتماعى هو القادر على تحديد المضمون لأية قاعدة قانونية وذلك من خلال التعرف على وجودها، وكذلك من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية التى تنظمها هذه القاعدة القانونية المحددة.

من هنا نجد أن لدراسة علم الاجتماع السياسى متطلبات خاصة، لأن الدراسة تركز على المجموعات الاجتماعية، بغض النظر عن ميدان المجتمع المدروس. فالمؤسسة الاجتماعية لها ثوابت، ترتكز عليها استقلالية هذا الفرع من العلم، لأن هناك نوعاً من استحالة الفصل للفرد عن الوسط الاجتماعى الذى يعايشه، على أن معرفة الفرد فى كل الأوقات لاتتم إلا من خلال الوسط الاجتماعى الذى يحيط به.

لأجل ذلك فالوجود السياسى والاجتماعى حقيقة شاملة، وكل بحث يتناول إحداهما بمنعزل عن الآخر هو بكل تأكيد سيشوه تلك الحقيقة، فالدراسة الشمولية هى التى تجنبنا هذا الانحراف.

إن البحث فى علم الاجتماع السياسى سيواجه صعوبات أساسية، لأن عليه أن ينتهج منهج الدراسة الشاملة والحركية، حتى يتسنى له أن يتجنب هذه المنزلقات،

ولأن موضوع علم الاجتماع السياسى هو مجموع التجمعات الاجتماعية التى تكوّن المجتمع، ولها دور فعال فى صنع القرار.

أحب هنا أن أؤكد على نقطتين هامتين:

أولهما: هى أن علم الاجتماع لايستطيع دراسة السلوكيات التى تمارس من قبل المجموعات البشرية أو القرارات التى تتخذها بمعزل عن سلوكها السياسى.

والثانية: هى أن البحوث التى تتعلق بعلوم المجتمع لها مضمون وقضايا سياسية، على أية حال بإمكان علم الاجتماع السياسى أن يوظف المناهج المستخدمة، سواء أكانت فى العلوم السياسية أم الاجتماعية، والتى كما أشرت سابقًا، يغلب عليها التكامل، فى دراسة وتحليل القضايا والظواهر التى يتناولها بالدراسة.

* * *

□ الفصل الثالث □

النظم السياسية

إن السياسة ليست نشاطًا لنوع محدد من المجتمعات، ولكنها نوع محدد من النشاط لكل المجتمعات والمجموعات البشرية، من هنا نجد أن هناك أنواعًا من النظم السياسية بقدر .وجود الجماعات البشرية. على أية حال يمكننا بناء وتحليل النظم السياسية لمختلف أدوات الحكم من نفس النوع من مجموعة من البلدان، كما أنه بإمكاننا أيضًا بناء وتحليل النظم السياسية للمجتمع العَام، فالنماذج الشكلية أو النظرية يمكن فى بعض الأحيان تطبيقها على عدة أنواع من النظم السياسية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن بعض أنواع النظم ترتبط بنماذج خاصة ومعينة.

لقد عرّف النظام السياسى بالعديد من التعريفات، والتى لاتختلف فيما بينها، إلا من حيث إن بعضٌ منها يأتى شاملاً فى حين بعضها الآخر يأتى بصورة مختصرة. فنجد «بول يوزيل» يعرّف النظام السياسى بأنه مجموعة من العناصر التى يتم بينها نوع من التضامن والارتباط المتبادل على نحو تسهم فيه كلها مجتمعة فى تحقيق نتيجة شاملة، وتقوم الروابط بينها على أساس ثبات العلاقات فيما بينها[1].

ويؤكد «كارل فريدخ» على أنه عندما توجد عدة أجزاء مختلفة ومتميزة عن بعضها وتشكل كلاً معينًا، يوجد فيها علاقة وظيفية بالقدر الذى يخلق بينها اعتمادًا كليًا بعضها بعضًا، على أن أى تلف فى أى جزء من هذه الأجزاء يؤدى إلى تلف فى الأجزاء الأخرى، مثل هذا التكوين الذى يشبه المجموعة الفلكية، يمكن أن نسميه نظامًا. فالنظام هو مجموعة من المتغيرات التى تتمتع بدرجة من العلاقة المتداخلة والمتشابكة فيما بينها.

فالنظام يقوم على عدد من العناصر الأساسية، والتى يمكن تلخيصها على النحو التالى:

1ـ بول يوزيل، ثورات النمو الثلاثة، ترجمة أديب عاقل، وزارة الثقافة، دمشق، 1970 ، ص27.

أولاً: ـ وجود عدد من الأجزاء. وثانيًا: ـ وجود قدر من التشابه بين هذه الأجزاء، والذى بدوره يؤدى إلى خلق نوع من التفاعل بينها حتى تتمكن من أن تخلق معًا كلاً واحدًا. وأخيرًا: ـ وجود إطار موحد وحدود واضحة لعملية التفاعل بين تلك الأجزاء، على أن عملية التفاعل هذه تقوم على أساس قوانين لها القدرة على التنظيم. وعليه فإن أى نظام يصبح نتاج التفاعل والترابط الواعى بين متغيراته أو مقوماته المختلفة، وأن قوة وحيوية هذا النظام تعتمد بالدرجة الأولى على طبيعة ذلك التفاعل.

من هنا نجد أن النظام السياسى يصبح تعبيرًا عن ذلك الكل الذى يتأتى من نتاج التفاعل والترابط الواعى بين مختلف المتغيرات الواقعة ضمن الإطار السياسى العام، وهذه المتغيرات إما تكون بنائية وتشتمل على المقومات المادية والبشرية والمعنوية، إلى جانب المقومات التنظيمية والقيادية، وإما متغيرات وظيفية تتعلق بطبيعة ووظيفة النظام السياسى وحجمها، أو متغيرات تختص بالعلاقة الداخلية والخارجية ونوعيتها.

النظم السياسية كثيرة ومتنوعة، الأمر الذى يجعلنا سنتناول بالدراسة النظم السياسية العامة فقط، أى تلك التى تعنى المجتمع العام. فالنظام السياسى لايعدّ متميزاً عن مجموع النظام فى المجتمع الكلى فهو كما يبدو لى أحد مظاهره. فمن جانب نجد أن النظام السياسى هو المرجعية العامة للنظام الاجتماعى، حيث تتسق عناصره المختلفة، ومن جانب آخر نجد أن النظام السياسى يتعلق بصفة خاصة بفئة من هذه العناصر، ألا وهى مؤسسات السلطة وجهاز الدولة ومايرتبط بها.

إلى حدٍ قريب اعتدنا أن نصنف النظم السياسية الكلية إلى فئتين، الفئة الأولى: وهى النظم الخاصة بالمجتمعات التى تكون فى طريق النمو، فهذه مشتملة على نظم مختلفة جدًا. أما الفئة الثانية: فهى النظم الخاصة بالمجتمعات الصناعية، وهى إلى حدٍ ما واضحة المعالم والخصائص.

وأضيف إلى هذه التصنيفات تصنيف ثالث وهو النظام الجماهيرى، أو عصر الجماهير الذى يعدّ نهاية المطاف بالنسبة لانعتاق البشرية، هذا النظام الذى يمكّن أفراد المجتمع من امتلاك كل مقدراتهم وإرادتهم.

1ـ نظم المجتمعات التى تعدّ خارج التنمية:

إن مايميز هذه المجتمعات هى أن النمو والتنمية الاقتصادية لاتعدّ بالنسبة لها هدفاً رئيسًا. وإن كان موجودًا فى نسقهم القيمى، فقد كان ذا مكانة ثانوية، فى حين نجدهم يؤكدون على قيم أولية أخرى، وهذا مايعطى لهذه المجتمعات بنية فريدة. وكانت تنمية الإنتاج تصنف تحت الاعتبار الخاص بالإثراء الشخصى وليس باعتبارها مظهراً للنمو الجماعى.

هذه المجتمعات بصفة عامة تكون مستقرة وثابتة وحالة النمو فيها بطيئة جدًا، لأن مستواهم وإمكاناتها التقنية لاتسمح بذلك النمو السريع إلا فى حالة الفتوحات والسيطرة الخارجية وحالة التجارة البحرية.

ويبقى استقرار المجتمعات المصنفة خارج التنمية بمستوى فى العموم منخفض للحياة إذا ماحاولنا تقييمه من خلال المعايير الحالية، فهى تعدّ متخلفة أو شبه متخلفة من الناحية الاقتصادية ولكن بما أن النظام الثقافى يحدد مستوى قليل الارتفاع من الحاجات المادية، فمشاعر الحرمان والكبت تكون غالباً فى هذه المجتمعات أضعف منها فى المجتمعات الصناعية المعاصرة. هذا إذا لم تكن غير موجودة[1].

إن مفهوم المجتمعات التى تعدّ وتصنف خارج التنمية يعدّ إلى حد ما، واضحًا نسبيًا، فهو يحتوى على حقيقة هى من السعة والتنوع بحيث تشمل كل المجتمعات التى وجدت منذ بداية الخليقة وحتى الوقت الحاضر. هذا الأمر الذى يجعل من تصنيف كل الأنظمة السياسية مستحيلاً. لأجل ذلك سأحاول تناول بعض المعالم التى هى فى حاجة للتوضيح، الأمر الذى نقسّم هذه المجتمعات إلى فئتين رئيستين: المجتمعات التى لم تعرف الكتابة. والمجتمعات التى عرفت الكتابة، أى المجتمعات التاريخية كما ندعوها.

نظم المجتمعات التى لم تعرف الكتابة:

هذه المجتمعات قام بدراستها علماء الأقوام وقسموها إلى قسمين. . القسم الأول: وجد فى ماضى الإنسانية البعيد، أى أنها مجتمعات ماقبل التاريخ. والأخرى: هى

1- موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص279.

موجودة حاليًا فى بعض المناطق المنعزلة، وهى إما أن تكون على غير صلة بالعالم الصناعى أو هى على صلة ضعيفة به. علماء الاجتماع الأوائل كانوا يعتقدون أن الثانية هى امتداد للأولى.

وكانوا يسمونها بالمجتمعات البدائية أو القديمة. على أن هذا الوصف فى الوقت الحالى لم يعد مقبولاً على الصعيد العالمى، ولكن هذا الوصف لايزال مستمرًا بصورة أو بأخرى على مستوى المعرفة العامية. إن معرفتنا للمجتمعات المعاصرة التى تعرف الكتابة تنير لنا الطريق لمعرفة سلوكيات مجتمعات ماقبل التاريخ سواء أكان من حيث الأحجام الخاصة بالمجموعات أم شروط العيش على العموم. هذا بدوره يؤدى بنا إلى التحدث عن النظم السياسية المعاصرة التى لاحظها علماء الأجناس، فمعرفتنا للحياة اليومية لمجتمعات ماقبل التاريخ نتعرف عليها من خلال تنقيبات علماء الآثار، وهذه لاتساعد كثيرًا فى التعرف على بناهم وحياتهم السياسية.

مكونات النظم:

إن غياب الكتابة فى هذه المجتمعات يجعل من عملية نقل المعرفة معتمدة على عملية النقل الفردى والجماعى والتذكر وهى عملية صعبة. وهى أى هذه المجتمعات بصفة عامة محكومة بالتفكير الإسطورى. وقد أشار «جورج بلانديه» إلى الشراكة بين خصائص السلطة وماهو مقدس ولكنها بالطبيعة ليست مقطوعة. وهناك من العلماء من يرى العكس تمامًا بحيث يعدّون علم السياسة يرتبط بالتاريخ المقارن للأديان. هذا مع أخذنا فى الاعتبار مانجده فى المجتمعات التى لم تعرف الكتابة من تمييز بين الزعماء السياسيين والكهنة. فالطرفان يعدان وسطاء الآلهة مع الاختلاف فى الشكل والمجال(1).

صفة أخرى لدى المجتمعات التى لاتعرف الكتابة يشدد ويؤكد عليها الماركسيون بصفة خاصة، وهى عدم وجود وغياب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. الأمر الذى يؤدى بالضرورة إلى عدم وجود الطبقات الاجتماعية.. هذا الوضع الذى يصفه الماركسيون بالشيوعية البدائية. إلا أن هذا الأمر لايتعلق بكل المجتمعات التى لم تعرف الكتابة، ولكن فقط بتلك القائمة على علاقة القرابة التى لم تشكل دولاً

موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص281.

حقيقية. ويرى «إنجلز»، وهو يستند إلى أفكار «مور غان» حول التمييز بين المجتمع القائم على العلاقات الفردية والمجتمع القائم على الإقليم والمكانية. . أى المجتمع المدنى، أن ملكية وسائل الإنتاج والطبقات والدولة تنشأ فى وقت واحد، فاستقرار المزارعين المقيمين فى أرض معينة يولد الملكية التى تستدعى استغلال المالكين لغير المالكين، أى ظهور طبقتين متنازعتين، الطبقة المسيطرة توجد وسائل الإكراه كى تديم سلطتها، وهذه الوسائل هى التى تخلق وتشكل جهاز الدولة(1).

وإذا ما أردنا أن نتناول هذا التصور بالنقد والتحليل المعمم فى المجتمعات التى لاتعرف الكتابة، فإننا سنعرض لنوعين ونموذجين لهذه المجتمعات، وهما المجتمعات القائمة على صلة القرابة ومجتمعات الدولة. فمجتمعات الدولة هى التى تعرف فيها العلاقات السياسية وممارسة السلطة. هذا التقسيم إلى وقت قريب كان مقبولاً بشكل عام، ولكنه الآن يواجه بالرفض من كل علماء الاجتماع. أما فيما يخص نشوء الطبقات فإن الموقف الماركسى قد صاحبه نوع من التعديل على مواقفهم السابقة، فعلماء الاجتماع الروس اليوم يتحدثون عن مجتمع ماقبل الطبقات، فيكون بذلك التفريع الاجتماعى معتمداً إلى حد بعيد وهو يتشكل من الترتيبات الوراثية ومن نسق الأنساب والعشائر أكثر منه من الطبقات. إن بدائية وتخلف تقنيات الإنتاج وغياب الكتابة يجعلان من الصعوبة بمكان تكوّن جماعات كبيرة، فإذا كان النظام السياسى فى هذه المجتمعات مشروطاً بالقوى الإنتاجية وتقنياتها فإنه لايرتبط مباشرة بها، سواء أكان فى محيطه البيئى أم تطوره.

على أن هناك اتفاقاً عامّا على تصنيف الأنظمة السياسية فى المجتمعات التى لم تعرف الكتابة على النحو التالى:

1- المجتمعات المجزأة: تقوم هذه المجتمعات أساسًا على القرابة والعلاقات الشخصية، وتتسم هذه المجتمعات بعلاقات منظمة ومتبادلة بين تلك المجموعات النسبية والأجزاء. فالنزاعات وأنماط التوفيق، وتضم المصاهرة التى تشكل علاقات سياسية، تكون مرتبطة أشد الارتباط بتنظيم المجموعات.

2- مجتمعات ذات دولة: فهى تقوم على التجاور فى الأقاليم والملكية، أى إلى

1- موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة، مرجع سابق، 206.

سيطرة الروابط المحلية. هذه المجتمعات تطورت مع الوقت وحلت الملكية محل القرابة كأساس للتنظيم الاجتماعى. إن الدول فى المجتمعات التى لم تعرف الكتابة هى دول صغيرة وغير معقدة، كما هو الحال فى دول المجتمعات التاريخية، والسبب فى ذلك غياب الكتابة.

3- المجتمعات ذات الدول المجزأة: هى وسط بين المجتمعات ذات الدول وهى لاتشكل كيانًا واضحًا، وأن القربى والخطوط السلالية مازالت تتجلى بنسب متفاوتة بينها. وأن الاستقرار فى الأرض نتيجة تطور الزراعة قد طور بصورة طبيعية التضامنات المحلية على حساب التضامن العائلى والسلالى، وذلك قبل ظهور الدولة الحديثة بالمعنى الحقيقى للدولة[1].

2- النظم الخاصة بالمجتمعات التاريخية:

بظهور الكتابة استطاعت المجتمعات أن تحفظ ثقافتها وتنقلها بشكل مرضٍ إلى حد بعيد، إلى جانب وعى هذه المجتمعات، الوعى الجيد بتطورها.. فالخرافات والأساطير تطبع الواقع بالجمود، كما أنها بطبيعة الحال تتطور ببطء شديد، فالنصوص والتدوينات إلى جانب الحوليات والمحفوظات، تعطى لنا مجالاً للتعرف على مرور الزمن وقياس مراحله. من هنا نجد أن الرؤية المتزامنة للأنظمة الاجتماعية قد استبدلت بالرؤية المزمنة. وفى استخدامنا لهذه الرؤية عند تغير المجتمعات التى لم تعرف الكتابة تتيح لنا فرصة الفهم البنائى لهذه المجتمعات.

ولكننا نجدها أكثر صعوبة عندما نطبقها على المجتمعات التاريخية، لأن هذه المجتمعات تكون غير مفهومة إذا ما حاولنا فصلها عن حركة التاريخ.

على أن التمييز بين المجتمعات التى لم تعرف الكتابة، وتلك التى عرفت الكتابة، أصبح واضحًا جدًا، وهو استخدام تقنية الكتابة باعتبارها أداة ثقافية وفكرية وسياسية.

فى هذا المجال لن نتطرق إلى كل الأنظمة السياسية فى المجتمعات التاريخية، ولكننا سنقتصر على بعضها المتمثل فى الفئتين التاليتين: الجمهوريات الحضرية والإمبراطوريات من جهة، والإقطاعات والملكيات الأوربية من جهة أخرى[2].

1- سليم ناصر، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص 111.

2 - موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 415.

فعند التمييز بين التاريخ القديم والتاريخ الوسيط، مع أن هذا التمييز يعدّ جغرافيًا إلى حد كبير، إلا أننا نجده قد انتشر فى المدن الوسيطة فى إيطاليا واليونان وفى أوربا العصور الوسطى.

أ ـ المدن والإمبراطوريات:

هنا سنتناول أنواع النظم السياسية التى تطور فى ظلها نمط الجمهوريات المدنية. فهذه خاصة نجدها قد انتشرت كما ذكرت سلفًا، فى اليونان وإيطاليا قبل ميلاد المسيح بفترة طويلة وفى أوربا فى العصور الوسطى وعصر النهضة. وقد استند النظام السياسى فى أوربا واليونان إلى المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والسياق الفكرى نفسه. ويقابل ذلك إنتاج زراعى فى إطار الملكيات الصغيرة، فمستوى الحياة كان أقل من المتوسط.

أنشئت النظم السياسية فى المدن القديمة وفقًا لنموذج واضح ومحدد، ففى القاعدة نجد الديمقراطية المباشرة التى تعبر عنها الجمعية العامة للشعب، ومن حيث المبدأ نجد أن كل أفراد الشعب يشاركون فيها. هذه المدن القديمة كانت على جهل تام بالتمثيل والبرلمانات المنتخبة، ففى اليونان كان المواطنون يجلسون على مدرجات ويعرفون فرادى بصورة متكافئة، وكانت الاجتماعات متلاحقة، كما كانت الجمعية تتمتع بسلطات أكثر. أما فى روما فقد كان المواطنون يقفون أما الحكام ويقترعون وهم مصطفون على خمس فئات متناسبة مع الدخول[1]. على أننا نجد أن المدن الإيطالية فى العصور الوسطى تختلف اختلافًا كبيرًا عن المدن القديمة، فهى واقعة ضمن عالم تسيطر عليه الإقطاعية ومصدر الشرعية الرئيسى فيه هو الولادة الأرستقراطية. وهى كذلك تمزج بعض قيم ومؤسسات هذا العالم مع قيم ومؤسسات وأنظمة النظم الحديثة، فهى على أية حال تتعلق بالمرحلة الانتقالية بين المجتمعات المميزة بالملكية الإقطاعية والمجتمعات الصناعية الحديثة، فظهور التجارة بصفة عامة وتطور النظم المصرفية أنتج طبقة برجوازية، وقفت للسلطة ولامتيازات الأرستقراطيين بالمرصاد.

لقد انتقلت الحضارة إلى المدن التى أخذت تتضاعف ومنحت هذه المدن نفسها نظامًا استقلاليًا، وتمت إدارة هذه المدن بواسطة مجالس تنتخبها. إن النزاعات

1- موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص415 .

الاجتماعية كانت شبه مسيطرة على الحياة السياسية فى تلك المدن، وقد اتخذت شكل صراع طبقات نبلاء الشعب البرجوازيون.

فيما يخص مفهوم الإمبراطورية فإننا نجده أقل تحديدًا وأقل وضوحًا من مفهوم الجمهورية المدينة. كما أننا نلاحظ أن الإمبراطوريات تتسم بالآتى: -

أولاً: فهى دولة قائمة على الفتح، حكومتها قائمة على الجيش.

ثانيًا: تكوّن الإمبراطوريات دولاً متعددة يسيطر فيها أحد العناصر المكونة للدولة على الآخرى.

ثالثًا: الإمبراطورية فى العادة تكون تكون عابرة وكذلك الدكتاتوريات العسكرية، بمعنى أن يعى الشعب حقوقه فى الحرية والمساواة.

تجدر الإشارة هنا إلى التفريق بين عدد من أشكال الإمبراطوريات، فالإمبراطوريات نظم شخصية تنشأ من اجتماع شخصية استثنائية مع أداة عسكرية قائمة على اجتياح أمة أو سيطرتها على أمم أخرى. الشكل الثانى يرتبط بتمزق الإمبراطورية بعد زوال مؤسسها، وتنقسم إلى دول قومية قائمة على مساعدى المؤسس المنتهى. ثم تأتى بعد ذلك الإمبراطوريات القائمة على الأيديولوجيا والتفوق التقنى.

ب - الإقطاعيات والملكيات:

إن الأنظمة الإقطاعية والملكية مرتبطة ببعضها بعضًا، فالملك يوجد فى فترة يوجد فيها الأمراء والأرستقراطيون.. تلك الأوضاع الناتجة عن الإقطاعية التى تقوم بدور أساسى فى دعم الملكيات المركزية، ومن خلال استقرائنا للمعطيات نجد أن الملكية الإقطاعية قد تطورت لتصبح ملكية مطلقة فى مجموعة من البلدان. وفى أخرى تم الانتقال منها إلى ملكية محدودة، وهى التى أفرزت النظم الغربية الحديثة.

إن السمة المشتركة للنظم الإقطاعية والملكية هى أن السلطة السياسية فيها كانت قائمة على مبدأ الوراثة.. وراثة النبلاء ووراثة الملك، إلا أننا نلاحظ أن بعض هذه الإمبراطوريات القائمة على مبدأ الوراثة لاتعدو كونها ملكيات. على أن هذه الوراثة أو السمة المشتركة نجدها تقوم بدورها فى نطاق وحدات الأراضى غير الكبيرة، ونجدها تتمازج بالعلاقات الشخصية بين الوارثين، وهذا بدوره يؤدى إلى السلطة

السياسية والثروة الاقتصادية التى تواكب الإنتاج والثقافة. فإذا ما وافقنا على الرأى القائل بأن الإقطاعية هى جملة الروابط الشخصية التى تجمع فى تسلسل معين أعضاء الفئات المسيطرة فى المجتمع، فإننا سنجد بكل تأكيد أنهم يتمتعون بامتيازات منظورة عن أولئك الآخرين. فالبنية الاقتصادية والسياسية فى هذه النظم يقابلها نظام للقيم والمعتقدات الفكرية يعطيها صفة الإدامة والدعم.

* * *

نظم المجتمعات النامية

هى مجتمعات معاصرة تختلف عن تلك المجتمعات التى تطرقنا إليها آنفاً، وتمثل فيها فكرة التطور التقنى والاقتصادى مركزًا مرموقًا. وعند تناولنا لأنظمة المجتمعات النامية لابد من التمييز بين المجتمعات المتقدمة صناعة وأخرى ناقصة النمو أو نصف النامية. فالمجتمعات المتطورة تقوم على مفهوم منسجم فى حين الأخرى تتضمن أنماطًا من مجتمعات مختلفة إلى حد كبير، وهى بدورها تمتلك نظامًا سياسيًا واجتماعيًا خاصًا. كذلك فإن التمييز يتركز فى نتائج أيديولوجية، فهو يرتبط إلى حد كبير بأن المجتمعات الصناعية المتطورة تمثل نموذجًا للمجتمعات الأخرى قد تقترب منه، ولكن بالدرجة التى تسمح بها المجتمعات الصناعية المتطورة.

1- نظم المجتمعات التى هى فى طريق النمو:

وهذه المجتمعات أقل نموًا من المجتمعات الأخرى، فهى تنمو بدرجة أقل من المجتمعات الصناعية. والهوة تزداد يومًا بعد يوم بين هذه المجتمعات والمجتمعات الصناعية، على أنه ليس من المستبعد أن يتغير هذا الوضع.

الخصائص العامة للمجتمعات التى هى فى طريق النمو أن تتعايش فيها فئتان من السكان، تقابلان قطاعين اقتصاديين وبنظامين للقيم وبنمطين للسلوك ومستويين للحياة، إلى جانب أقلية من السكان، تشبه سكان المجتمعات المتقدمة، كما أنها تتمتع بالمستوى الثقافى والتقنى نفسه، إلى جانب المثل نفسها وطراز وطريقة الحياة نفسها. وهى تصبو إلى السير بهذا التماثل حتى تصل إلى حده الأقصى، على أن هذه الأقلية نادرة جدًا فى المجتمعات ناقصة النمو، إلى جانب أنها تعدّ فى حكم المنفصلة عن بقية السكان، وفى المجتمعات الأكثر عددًا فى المجتمعات نصف النامية، إلا أنه فى كلتا الحالتين، يكون وضع الأكثرية هو نفسه.

إن الأنظمة فى المجتمعات ناقصة النمو قد تتصف بأنها استبدادية، فالديمقراطية على المستوى القبلى والحضرى الضيق لم تعد تتلاءم مع متطلبات الطموحات القومية، كما أن الديمقراطية على المستوى القومى القائمة على زيف الانتخابات والتمثيل السياسى تواجه صعوبة عدم توافر الثقافة الحديثة لدى عامة الناس، وذلك لأسباب تتعلق بانتشار الأمية والجهل، إلى جانب أن النموذج السياسى الليبرالى لايستطيع العمل فى مجتمعات تعانى من التمزق والصراعات المختلفة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ومع هذا فالأنظمة السياسية فى المجتمعات ناقصة النمو على درجة عالية من التنوع، الأمر الذى يجعل من الصعب تصنيفها وفقاً لنمطية معينة، نظرًا لتداخل الانتماءات واختلاف المعتقدات، وانعدام وسائل الاتصال بين هذه الفئات يجعل منها مفككة وغير فاعلة فى فرض أية تغييرات ذات معنى، لأن الفاعلية تتحقق عندما يُحقق قدرًا من الديمقراطية، وعندما يُستوعب أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع فى عملية المشاركة.

فى هذا المجال إذا ما وافقنا الرأى الذى يقول: إن على الدول المتخلفة، لكى تخرج من تخلفها، أن تكتسب النظم السياسية عندها سمات النظم السياسية فى المجتمعات الغربية. على أن الحقيقة الفعلية تختلف تمامًا عن هذا الطرح، فإننا نلاحظ أن الاحتكاك مع الغرب الرأسمالى لم يؤد إلى تنمية أو تحديث، وإنما أدى إلى تكريس التخلف فى هذه البلدان، والسبب فى ذلك أن العلاقة القائمة بين الدول المتخلفة والدول الرأسمالية هى علاقة غير متكافئة، حيث تعرضت الدولة التى يطلقون عليها متخلفة لنهب خيراتها من قبل الغرب الاستعمارى، فحقق الغرب تقدمًا، وازدادت تلك الدول تخلفاً.

* * *

النظم فى المجتمعات الصناعية

الأساس الاقتصادى فى هذه المجتمعات هو الصناعة القائمة على أساس تقدم تقنى، والسمة المميزة لهذه المجتمعات هى ذلك الاتجاه الذى يميز بين فئات السكان. فئة الأرياف وفئة المدن الحديثة، ويجرى توحيد السكان على أساس الاتجاه الحديث وعمران المدن، واختفاء الفقر والقضاء على الأمية، وارتفاع مستوى عمر الفرد وتخفيض ساعات العمل وكفالة الضمان الاجتماعى.

هذا المجتمع الذى نجد أن كل الناس فيه قادرون إلى حد ما على تلبية حاجاتهم الأساسية والثانوية، ومن هذه المجتمعات المحدودة على هذه الصورة النظام الغربى الذى يعتمد على رأسمالية النظام والتصنيع، فالنظام الغربى سائدٌ فى تلك الدول السابقة فى التطور التى بلغت مستوى عاليًا من الإنتاج. والنموذج الغربى هذا يعكس تلك الأيديولوجية التى تعكس مصالح وطموحات الغرب الإمبريالى، وتتميز هذه الأيديولوجية بأنها تعبر عن المطالب العامة المشتركة بين الناس.. هذه المطالب التى أقامت لهم فرصة القضاء على الإقطاع والملكية.

هذه الأيديولوجية، كذلك أوجدت المساواة أمام القانون وإلغاء الامتيازات القائمة على الوراثة، إلى جانب حرية التفكير والتغيير والتمثيل السياسى... إلخ.. هذا يعنى من الناحية الشكلية الناس جميعًا، ولكنه فى الواقع يشمل الرأسماليين الاحتكاريين فقط.

على أن الغرب المتقدم من الناحية الاقتصادية مازال محافظًا على الأدوات السياسية الأكثر رجعية. وأن السلطة التنفيذية تنمو متوازية مع تطور المؤسسات الكبرى والشركات المعتمدة الجنسية، دون أى اعتبار للنقل الذى تمثله المنظمات الشعبية التى

تمثل فى الغالب القاعدة العريضة لأفراد الشعب. وتتحكم التقنيات الاقتصادية والإدارية فى البنية السياسية الموجهة.

ومادمنا بصدد الحديث عن النظم السياسية فى المجتمعات الصناعية سأعرض بإيجاز لأسس وخصائص النظام السياسى الليبرالى والنظام السياسى الاشتراكى، قبل أن أتعرض لمعالم النظام السياسى الجماهيرى.

فالنظام الليبرالى، يتبع أسلوب الانتخاب الشعبى بالنسبة لأشخاص السلطة.. ففى النظم البرلمانية يتم انتخاب البرلمان، وفى النظم الرئاسية يتم انتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية. كما أنه فى ظل هذا النظام هناك فصل للسلطات التنفيذية والتشريعية، إلى جانب أنه يمتاز بتعدد القوى السياسية. كما أن أشخاص السلطة فى ظل النظام الليبرالى فى كل الأوقات هم من ذوى الثروة والنفوذ.

أما عن خصائصه، من الناحية النظرية، فتعدّ الحرية سواء أكانت فردية أم جماعية هى غايته التى يقوم عليها وجوده ويسعى جاهدًا لتحقيقها. وهى تعنى انعدام أى قيد على حريات الأفراد والجماعات، سواء أكانت تلك الحريات اقتصادية أم سياسية أم ثقافية أم اجتماعية، ومهمة النظام هى تنظيم عدم تداخلها. كما أن القانون يعدّ فى ظل هذا النظام من الأسس الهامة للوجود السياسى، فهو الأداة التى تمكن السلطة من تنظيم علاقات الحرية، وهنا يبرز السؤال التالى، وهو: من يضع هذا القانون؟

إن الأنظمة الليبرالية تدعى أن الحرية بكل أشكالها هى التى لها القدرة على خلق المجتمعات القادرة على الخلق والإبداع، ولكن السؤال المهم هو: كيف تكون هناك حرية بدون امتلاك المقدرات؟ إلى جانب أن هذا النظام يتضمن المنافسة ويتقبل الصراع، على أنه كيف تكون المنافسة فى ظل الظروف غير المتكافئة؟ فقد يحتكر حزب معين السلطة لفترات طويلة لالشىء إلا لأنه يمتلك المقدرات التى تمكنه من ذلك، وتبقى بقية القوى السياسية خارج السلطة لاحول لها ولا قوة.

أما الأسس التى يقوم عليها البناء السياسى الاشتراكى، فهى تختلف عن تلك الأسس فى النظام الليبرالى، فهو يقوم على أساس سيطرة طبقة العمال فهى مصدر السلطات فى هذا النظام. على أن السلطة العليا هى سلطة الحزب الذى يشترك فى

انتخابه الأعضاء الحزبيون فقط. فى النظام الاشتراكى لايوجد فصل للسلطات وتقوم ممارسة السلطة على أساس التفويض، إلى جانب أنه فى ظل هذا النظام غير مسموح بتعدد القوى السياسية.

أما عن خصائص هذا النظام، فهو يهدف إلى المساواة وتسعى السلطة جاهدة إلى تحقيقها بين جميع المواطنين، إلا أن هذا لايتأتى إلا بمرور وتعدد المراحل التى تعدّ الخاصية الثانية لهذا النظام، كما أن النظام الاشتراكى يتقبل وجود القانون، على الرغم من أنه فى سعيه للتحول نحو الشرعية يهدف إلى إلغاء القانون.

* * *

النظام الجماهيرى

وهو نظام عصر الجماهير، عصر سيادة الجماهير الشعبية على مقدراتها.. هذا النظام الذى لامكان فيه لحكم الفرد أو الحزب أو الطائفة أو الأسرة أو القبيلة أو غير ذلك من أدوات الحكم التقليدية.

إن الشعوب كانت ومازالت فى ظل الأنظمة التقليدية ضحية، إن لم تكن فريسة لعوامل السلب والنهب والقهر السياسى والاقتصادى والاجتماعى، تلك العوامل التى أفرزتها نظريات العسف والاستغلال القائمة على أساس الأنظمة الإمبراطورية والملكية والجمهورية، وقد أنتجت حكومات تدعى الديمقراطية وقائمة أساساً على احتكار السلطة والثروة والسلاح. هذه العوامل والأنظمة بما تشكله من قوة ظالمة تقوم على تحكم الحاكم فى المحكوم، أفرزتها العلاقات الظالمة التى اتخذت منها مبرراً وتفسيراً لوجودها.

إن هذا الوضع غير العادل هو الذى يعطى المبرر والتفسير المنطقى لاستمرار كفاح الشعوب من أجل الحرية والسعادة، على أنه بمجرد وجود الحكام، مهما كانت درجة نزاهتهم، يعدّ وضعًا غير ديمقراطى، بل أكثر من ذلك، غير طبيعى، على اعتبار أن الشعب سيستمر محكوماً ومستعبداً ومكبل الإرادة. وأن المواطن المجرد من قوة السلطة والثروة والسلاح. فضلاً عن كونه فريسة سهلة لتسلط أى فرد آخر يمتلك عنصراً من تلك العناصر أو كلها، فإن هذا الوضع يجعله يعيش فى رعب دائم ممن يمتلك هذه المقدرات، ومجال حركته ينحصر فقط فى المجال الذى يسمح به الأقوياء.. من ذلك نجد أن الإنسان الذى لايمتلك حريته لايمكن بأى حال من الأحوال أن يجسد إرادته ويقرر مصيره إلا بعد أن تتحقق حريته.

والحرية على أية حال، ليست بذلك الشىء الذى يعطى من شخص أو جهة ما،

وإنما الحرية تنتزع بالقوة من مغتصبيها بقوة الإرادة.. إرادة ذلك الإنسان الفاعل والقادر على إحداث التغيير وصنع الحياة، ومن ثمّ المستقبل بالثورة، فالثورة هى إعلان الحرية، حرية الإنسان المشتملة على مطالب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

فالثورة هى الطريق المعبد والحقيقى لصنع مجتمع التقدم والسعادة، والذى حدث فى ليبيا فى فجر الفاتح من سبتمبر عام 1969 إفرنجى هو ثورة حقيقية جسدت الحرية ووصلت بالجماهير إلى امتلاك مقدراتها. وفى الثانى من شهر مارس عام 1977 إفرنجى كان إعلان قيام سلطة الشعب.. ذلك الحدث التاريخى العظيم عبر مسيرة البشرية الساعية إلى الانعتاق من كل صنوف العسف والقهر والاستغلال.

إن قيام المجتمع الجماهيرى على أنقاض نظم الحكم السائدة فى عالم اليوم يشكّل اختياراً تاريخياً على طريق حل مشكلة أداة الحكم التى تعدّ من المشكلات السياسية الجوهرية التى تواجه البشرية. وإن المجتمع الجماهيرى الذى يمثل حلم البشرية تم فيه تدمير كل أشكال الاحتكار من أجل أن يكون الإنسان حر الإرادة متحرراً من كل أدوات القهر السياسى والاقتصادى والاجتماعى.. يمارس سيادته من خلال المؤتمرات الشعبية التى تعدّ الأسلوب العملى الصحيح لممارسة الديمقراطية المباشرة، إذ لايمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة وأسلوب واحد وهو المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية. وإن الديمقراطية المباشرة سلطة الشعب ليست أسلوب حكم فقط، ولكنها أسلوب بنائى لأساليب عمل وتكامل بين الناس فى المجتمع من أجل تحقيق المصلحة العامة والسعادة المشتركة بلغة الحوار المعتمدة على المشاركة السياسية الفعالة.

بظهور النظام الجماهيرى اتسع مجال علم الاجتماع السياسى، فأصبحت المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية من المواضيع المهتمة بالدراسة والتحليل خصوصاً فيما يخص السلطة واتخاذ القرار فى البناء التنظيمى والوظيفى للمؤتمرات واللجان الشعبية باعتبار أن مواطن السلطة والقوة التقليدية التى كانت محتكرة قد تغيرت وأصبحت حقاً من حقوق الجماهير فى المجتمع الجماهيرى، من هنا تغير الهيكل والبناء.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن اتخاذ القرار أصبح مباشرة من الشعب دون نيابة، ومن هنا سيأتى هذا القرار معبراً عن رغبة وإرادة الجماهير الشعبية.

* * *

المؤتمرات الشعبية

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال.. هى نتاج الفكر الإنسانى الذى استوعب كل التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية[1]، فهى وليدة الحاجة الإنسانية إلى الديمقراطية وإلى إزالة الديكتاتورية بكل أشكالها.

وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب الصادرة عن المؤتمرات الشعبية التى صيغت فى مؤتمر الشعب العام، نصت أن المؤتمرات الشعبية هى الوسيلة الوحيدة لممارسة الديمقراطية الشعبية، وأن اللجان الشعبية هى الأداة الوحيدة لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، فتأسيسًا على ذلك فإن الشعب بهذه الطريقة فقط يستطيع أن يمارس سلطته ويدير شئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فالغاية من المؤتمرات الشعبية هى إلغاء الاحتكار والنيابة للسلطة، وتحويل أدوات الحكم التقليدية من فرد، أو حزب إلى أداة شعبية يكون الحكم فيها للشعب. من هنا نجد أن ممارسة السلطة تكون لأفراد الشعب.. الكل بدون استثناء داخل المؤتمرات الشعبية، ولأجل ذلك نجد أن الطريق قد قطع نهائيًا أمام أية محاولة للسيطرة على الشعب لأنها تواجه بالشعب بأكمله.

بناء المؤتمرات الشعبية:

إن الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقش شئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. من هنا كان لابد من إيجاد حل لذلك، فكان الحل أن يقسم أفراد الشعب وفق المقتضيات العددية أو الجغرافية على مجموعات، يكون بالإمكان جمعها دفعة واحدة لمناقشة الأمور التى تتعلق بوجودهم وحياتهم، هذه

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 45 .

التجمعات تسمى مؤتمرات شعبية سياسية يختار كل مؤتمر شعبى أساسى أمانة له، وكذلك يختار لجاناً شعبية تكون مهمتها بالدرجة الأولى القيام بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، كلا الاختيارين يكون عن طريق التصعيد المباشر. وتكون اللجان الشعبية التى تدير المرافق المختلفة داخل المجتمع مسئولة مسئولية تامة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية.

فالمؤتمرات الشعبية تقرر واللجان الشعبية تنفذ القرارات، وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية، وينتهى ذلك التعريف القديم والمزيف للديمقراطية، والذى يقول: الديمقراطية هى رقابة الشعب على الحكومة ليحل محله التعريف الصحيح، وهو أن الديمقراطية هى رقابة الشعب على نفسه(1).

إن أى فرد من أفراد الشعب على اعتبار أنه عضو فى المؤتمر الشعبى الأساسى الذى يتبعه، يجب عليه أن يحضر ويواظب على حضور جلسات المؤتمر الشعبى الذى هو عضو فيه ليمارس سلطته وسيادته، فالمؤتمر الشعبى الأساسى هو المكان المقدس والشرعى الذى تناقش فيه القرارات التى تؤكد حرية وسيادة الجماهير، وبالتالى فإن غياب أى عضو عن حضور اجتماعات المؤتمر الشعبى الأساسى يعدّ بطريقة أو بأخرى تخلياً عن حقوقه فإذا اتخذ المؤتمر الشعبى الأساسى قرارات تتعلق بحياة العضو وأفراد أسرته، ولم يكن حاضراً وترتب عليها شكوى أو استفسار.. هنا، وفى هذه الحالة كل اللوم يقع عليه هو وحده، وذلك أنه لم يحضر عملية صنع القرار الذى ترتب عنه حرمانه من مناقشة وصياغة ذلك القرار.

أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى:

لكل مؤتمر شعبى أساسى أمانة يتم تصعيدها من بين أعضاء المؤتمر، وهى على النحو التالى: يجتمع أعضاء المؤتمر الشعبى الأساسى ويصعدون تصعيداً مباشراً جماهيريّاً:

1- أميناً للمؤتمر الشعبى الأساسى.

2- أعضاء أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص49 .

3- والمؤتمر الشعبى الأساسى الذى صعد هذه الأمانة هو الذى له الحق فى إسقاط هذه الأمانة متى شاء، إذا توافر لديه مايدعو ويبرر ذلك.

مهام أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى:

1 - الإعداد لانعقاد المؤتمر الشعبى الأساسى فى دورات انعقاده العادية والطارئة.

2 - صياغة القرارات التى توصل إليها المؤتمر فى كل دورة من دورات انعقاده، وتلاوة هذه الصياغة على أعضاء المؤتمر الشعبى الأساسى، وللتأكد من أن الصياغة تتطابق مع مضمون القرار.

3 - متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبى الأساسى مع اللجان الشعبية المختصة بتنفيذ تلك القرارات.

4 - إعداد تقارير تقدم إلى جماهير المؤتمر موضحاً فيها ما تم تنفيذه من قرارات ومالم ينفذ.

5 - تنظيم الجلسات وإعداد بطاقات العضوية، إضافة إلى ضبط الجلسات عند انعقاد المؤتمر.

جدول أعمال المؤتمرات الشعبية:

جدول أعمال المؤتمرات الشعبية يظل حجر الأساس لقراراتهم، وبذلك يكون تجسيدًا عمليًا لوعيها وبذلك يكون من صميم مسئولياتها، لأن المؤتمرات الشعبية هى أدرى باحتياجاتها وبإمكانياتها، فعندما ينعقد المؤتمر الشعبى لوضع جدول الأعمال يستطيع أى عضو أن يقترح ما يرى أنه ضرورى للمناقشة فى مختلف المواضيع، ومن هنا تكون مسئولية العضو الذى اقترح أى موضوع أن يقوم بتوضيحه وشرحه حتى يقنع به بقية الأعضاء ليتم اعتماده وإثباته فى جدول الأعمال. هذا مع الاحتفاظ بحق بقية الأعضاء فى الإضافة والنقاش لنفس الموضوع المطروح، ومن مجموع المواضيع المقترحة التى وافق عليها المؤتمر يتكون جدول الأعمال. بعدها تحمل أمانة المؤتمر الشعبى الأساسى المواضيع التى وافق عليها المؤتمر، إلى أمانة المؤتمر الشعبى العام لتصاغ على مستوى الجماهيرية، ثم تعاد الصياغة النهائية لجدول الأعمال إلى المؤتمرات الشعبية لمناقشتها وإصدار القرارات التى تراها المؤتمرات الشعبية بشأنها،

لأنه فى الجلسة السابقة للمؤتمرات الشعبية تتم المناقشة لشتى المواضيع ليس لاتخاذ القرار، وإنما من أجل الموافقة على إدراجها فى جدول الأعمال من عدمه.

قرارات المؤتمرات الشعبية:

المؤتمر الشعبى الأساسى هو المكان الشرعى الذى تستطيع الجماهير من خلاله ممارسة سلطتها وتجسيد إرادتها وإصدار قراراها الذى يعبر عن أهدافها ويجسد إرادتها تجسيداً حقيقيّاً، فالسيادة الحقيقية هى للجماهير فى المؤتمرات الشعبية.

واللجان الشعبية تنفذ إرادة الجماهير المتمثلة فى قراراتها التى أصدرتها. واللجان الثورية تحرض على ممارسة الجماهير لسلطتها وتمارس الرقابة الثورية وتقوم بكشف الانحرافات والأخطاء وتضعها أمام المؤتمرات الشعبية لتصححها وتحاسب من ارتكبها.

إن المؤتمرات الشعبية الأساسية هى التى لها حق التسلط على اللجان الشعبية، وتسلط اللجان الشعبية على الجهاز الإدارى خدمة لتنفيذ الجماهير. هذه الآلية على أية حال لاتخل بحقوق وواجبات كل واحد، فاللجان الشعبية مدعوة لتقول رأيها فى القرار، وفيما إذا كان قابلاً للتنفيذ أم لا، وبالتالى فإنه من واجبها أن تشرح للجماهير ذلك خلال المناقشة، وكذلك منوط بها مناقشة هذه القرارات مع المؤتمرات الشعبية حتى يكون القرار مبنيّاً على أسس علمية يحقق النتائج المرجوة منه، وبالإمكان تنفيذه، لأنه فى غياب اللجان الشعبية هذه قد يؤدى إلى فشلها فى تنفيذ القرارات، لأنه ربما يكون القرار المتخذ أصلاً غير قابل للتنفيذ، فعليه منذ البداية أن يكون القرار قابلاً للتنفيذ، ذلك أنه عندما يصدر القرار وهو غير ناضج وغير قابل للتنفيذ واللجان الشعبية غائبة عن ذلك المؤتمر الذى اتخذ القرار تصبح اللجان الشعبية عاجزة عن التنفيذ.

فى المقابل نجد أن المؤتمر الشعبى يصر على تنفيذ قراراه الذى اتخذه.. فى الوقت الذى يكون فيه قد فات على اللجان الشعبية لتقول إن هذا القرار غير قابل للتنفيذ ويضعها فى موضع المساءلة. لأجل ذلك، فإن الأمر يتطلب الحضور الفاعل للجان الشعبية فى المؤتمرات الشعبية لكى يقول كلٌ منهم رأيه وخاصة المختصين فى التنفيذ،

من هنا بكل ماتحمله الديمقراطية المباشرة من معنى يصنع القرار بعد أن يدرس من جميع النواحى ويتحمل الكل مسئولية التنفيذ، كما أن الأجهزة الرقابية التى صنعها المجتمع مناط بها متابعة التنفيذ الإدارى السليم من ناحية الإدارة والمال.

فالقرار عندما يصدر عن المؤتمر الشعبى فإنه يجب تنفيذه ولايمكن اعتراضه، لأن الاعتراض على قرار المؤتمر الشعبى يكون داخل المؤتمر الشعبى أثناء صنعه ومناقشته.

عندها أى عند تنفيذ قرار المؤتمر الشعبى الأساسى يكون استخدام القوة أمراً مشروعاً وديمقراطيّاً، لأنه صادر عن المؤتمر الشعبى الأساسى صاحب القوة والشرعية. وأن التردد فى تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية يعدّ جبناً وتقاعساً فى غير محله، فالقرار الشعبى يجب أن ينفذ بكل شجاعة وأى اعتراض بعد ذلك لايعتد به. لأن الاعتراض الشرعى والمحترم يجب أن يكون داخل المؤتمر الشعبى، فالقرار الذى أقرته المؤتمرات الشعبية بخصوص القضايا المختلفة المسئولة عن تنفيذها اللجان الشعبية اكتسبت القدسية وأصبحت واجبة التنفيذ ولو بالقوة. كما أن اللجنة الشعبية العامة النوعية لكى تقر كيف تتم عملية التنفيذ، عليها أن تجمع جميع أعضائها، لأنه لايستطيع أمين اللجنة أن يصدر قرارات باسم اللجنة إلا فيما تخوله، فهذه اللجان تجتمع بصورة دورية وماينبثق عن اجتماعاتها هذه، تنطلق إلى تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية بالأسلوب المتفق عليه، ويثبت ذلك فى محاضر اجتماعاتها.

مؤتمر الشعب العام:

إن كل ماتتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والمؤتمرات المهنية، يرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام الذى تلتقى فيه أمانات المؤتمرات الشعبية والمهنية. ومايتم صياغته فى المؤتمرات الشعبية والمهنية واللجان الشعبية، وما يتم صياغته فى مؤتمر الشعب العام الذى يجتمع دوريّا أو سنويّا يطرح بالتالى على المؤتمرات الشعبية والمهنية واللجان الشعبية ليبدأ التنفيذ من اللجان الشعبية المسئولة أمام المؤتمرات الشعبية، إذ إن مؤتمر الشعب العام ليس مجموع أعضاء أو أشخاص

طبيعيين كالمجالس النيابية، إنه لقاء المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية[1]. ويقوم أعضاء مؤتمر الشعب العام باختيار أمانة له، وهى عبارة عن أداة تنظيمية ليس لها سوى حفظ الملفات والأوراق المتعلقة بالمؤتمر والدعوة للاجتماعات وإدارة الجلسات والمناقشات، كذلك يقوم أعضاء مؤتمر الشعب العام بتصعيد أمناء اللجان الشعبية النوعية، ومساءلة اللجنة الشعبية العامة حسب ماورد من المؤتمرات الشعبية الأساسية.

* * *

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص52 .

اللجان الشعبية

الإدارة فى المجتمع الجماهيرى إدارة شعبية، هذه الإدارة هى اللجان الشعبية التى تصعدها جماهير المؤتمرات الشعبية لتنفيذ قراراتها.

بعد أن يتم تقسيم الشعب إلى مؤتمرات أساسية تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية لجاناً شعبية، وهذه اللجان الشعبية تكون مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية صاحبة السلطة والقرار.

فاللجان الشعبية هى الأداة التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية، أى أنها الجهة الفنية المختصة القائمة على تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، تحت إشراف ومحاسبة ورقابة هذه المؤتمرات.

وإن كل مؤتمر شعبى أساسى يختار ويصعد لجاناً شعبية موكول إليها تنفيذ قراراته وإدارة مرافقه، بتصعيد لجنة شعبية للصحة، والتعليم، والصناعة، والاقتصاد. . . . إلخ، وهكذا تصبح هناك لجان شعبية تدير المرافق تحت إشراف المؤتمرات الشعبية وتكون مسئولة أمامها، ويبقى العمل الأساسى لتلك اللجان هو تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية.

المؤتمر الشعبى الأساسى هو صاحب السيادة حيث يقرر، وما على اللجنة الشعبية التى يخصها القرار إلا أن تنفذ، وإن تنفيذ القرار الجماهيرى يحتاج لاشك إلى خبرة وتأهيل فى تنفيذه. من هنا كان لزامًا على المؤتمرات الشعبية الأساسية عند تصعيدها للجانها الشعبية أن تختار وتصعد من لديه القدرة والمؤهل لتنفيذ قراراتها.

إن كل مؤتمر شعبى أساسى له الحق فى محاسبة اللجنة التى صعدها وله كامل الحقوق فى إسقاطها وإحالتها إلى القضاء، إذا ما توفر لديه مايدعو لذلك. إن مهمة اللجنة الشعبية للمؤتمر الشعبى الأساسى التى تتكون من مجموع اللجان الشعبية

النوعية المتخصصة فى كافة المجالات كالصحة، والتعليم. . . إلخ هى تنفيذ قرارات المؤتمر الشعبى الأساسى، كل لجنة حسب اختصاصاتها.

إن الكيفية التى تقوم بها اللجان الشعبية لتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية، تحتاج إلى تخطيط علمى فعال يتعلق بتنظيم وتنسيق الجهود بين اللجان النوعية المختلفة، ليتسنى لها التغلب على المشاكل والصعاب التى تواجهها عند تنفيذها لقرارات المؤتمرات الشعبية. لأجل ذلك وجب أن تكون هناك لقاءات دورية للجنة الشعبية النوعية، والتى تتكون من جميع أمناء اللجان الشعبية النوعية للمؤتمرات الشعبية الأساسية من جهة، ولقاءات دورية للجنة الشعبية العامة التى تتكون من أمناء اللجان الشعبية النوعية، لأنه فى هذه الاجتماعات واللقاءات الدورية تناقش وتدرس كل المشاكل التى تتعلق بالتنفيذ والتى من شأنها فى النهاية خدمة المجتمع وتسهيل عملية التنفيذ، إلى جانب مسابقة الزمن الذى قد يطول فى حالة تنفيذ هذه القرارات بصورة منعزلة.

الروابط المهنية:

إن كل المواطنين هم أعضاء فى المؤتمرات الشعبية الأساسية ينتمون مهنيّا إلى فئات مختلفة، لذا يجب عليهم من هذه الناحية أن يشكلوا روابط مهنية خاصة بهم. ويناقش أعضاء هذه الرابطة المواضيع التى تهم الفئة التى تتكون منها الرابطة. أما الأمور العامة التى تخص كل أفراد المجتمع فيتم مناقشتها فى المؤتمر الشعبى الأساسى. ويجب على الروابط المهنية أن تحيل قراراتها إلى المؤتمرات الشعبية الأساسية لإكسابها الشرعية إذا تطلب الأمر ذلك، لأن السيادة فى المجتمع الجماهيرى هى للمؤتمرات الشعبية الأساسية فهى فقط لها أن تدرس وتناقش قرارات الروابط المهنية، وتصدر بها قراراً سياديّا موجب التنفيذ، وكل الأشخاص فى المجتمع الجماهيرى سواء أكانوا طلابًا أم مدرسين. . . إلخ، هم أعضاء فى المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تقرر السياسة العامة للجماهيرية العظمى، ولكن فى الروابط المهنية تناقش القضايا التى تخص المهنية فقط. ويجب على أمناء الروابط المهنية حضور مؤتمر الشعب العام، وذلك للإيضاح والاستعانة بهم فى القرارات التى تخصهم، والواردة عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية.

فمهمة الروابط المهنية هى مناقشة مايتعلق بالمهنة كرفع الكفاءة وتحسين مستوى الأداء وتطوير الخبرات، لعرضه على المؤتمرات الشعبية الأساسية لاتخاذ وإصدار القرارات اللازمة لذلك، هذا الأمر يتطلب حضور أعضاء الروابط هذه جلسات المؤتمرات التى هم أعضاء فيها، وذلك لتوضيح ومناقشة تلك القرارات التى اتخذوها فى روابطهم المهنية، حتى يتسنى لهم إصدار قرارات بخصوصها من المؤتمر الشعبى الأساسى صاحب السيادة.

أما المؤتمر الإنتاجى فيضم كل العاملين فى الوحدة الإنتاجية ومهمته مناقشة الأمور المتعلقة بزيادة الإنتاج كمّاً، بما يحقق إرادة المؤتمرات الشعبية الأساسية، للوصول إلى كمية ونوعية الإنتاج المستهدف.

النظام الديمقراطى وفقاً لهذه النظرية، النظرية العالمية الثالثة، بناءٌ متماسكٌ.. كل حجرة فيه مبنية على ماتحتها من المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات المهنية إلى أن تلتقى كلها فى جلسة مؤتمر الشعب العام، وليس هناك أى تصور آخر لمجتمع ديمقراطى على الإطلاق غير هذا التصور.

وأخيراً: إن عصر الجماهير وهو يزحف حثيثاً نحونا بعد عصر الجمهوريات يلهب المشاعر ويبهر الأبصار، ولكنه بقدر مايبشر به من حرية حقيقية للجماهير وانعتاق سعيد من قيود أدوات الحكم فهو ينذر بمجىء عصر الفوضى والغوغائية من بعده، إن لم تنتكس الديمقراطية الجديدة التى هى سلطة الشعب، وتعود سلطة الفرد أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة أو الحزب[1].

* * *

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة الكاملة ، مرجع سبق ذكره، ص71 .

□ الفصل الرابع □

الدولــــة

تعدّ الدولة إحدى أهم الموضوعات الرئيسية التى يتناولها علم الاجتماع السياسى بالتحليل، وتهدف العلوم السياسية على وجه العموم إلى صياغة نظرية الدولة، إلا أننا نجد أن هناك اختلافاً واضحاً فى تلك الآراء التى تناولت مفهوم الدولة والأركان التى تشكلها، هذا الاختلاف نجده أيضاً قد طال التفسيرات المتعلقة بأصل الدولة، ويبدو لى أن هذه الاختلافات ترجع إلى حدٍ ما إلى تلك الحقيقة التى مؤداها أن مصطلح الدولة فى استخدامه الحالى لم يكن قد نال القدر الكافى من الاهتمام خلال العهدين الإغريقى والرومانى.

«نيقولا ميكافيللى» يعدّ أول من قام بإدخال مصطلح الدولة إلى دراسات علم السياسة، وفى ذلك يقول: كل القوى التى من شأنها أن تمارس سلطة على الأفراد تسمى دولاً، وهى إما أن تكوم ملكية أو جمهورية[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وإن اختلفت الدول سواء كان ذلك فى الماضى أو الحاضر فى بعض الجوانب إلا أنه بوسعنا أن نكشف عن بعض الملامح العامة التى يمكن من خلالها تحليل مفهوم الدولة، والتى سنأتى إلى ذكرها لاحقاً، فالدولة على أية حال حقيقة تاريخية يجب دراستها على أساس منطق تطورى حتى يتسنى لنا فهم طبيعتها.

تعريف الدولة:

هناك اختلاف شديد فيما يتعلق بتعريف الدولة، فبعضٌ يرى أنها عبارة عن مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يمتلكون إقليماً معيناً وتربطهم رابطة سياسية، مصدرها الاشتراك فى الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، على أنه مهما اختلفت التعريفات الخاصة بالدولة، فإن الدولة لاتزيد عن كونها سلطة معبرة عن إرادة ما، إرادة الله دولة دينية، أو إرادة الشعب

1- نيقولا ميكافيللى، الأمير، ترجمة خيرى حماد، ط 20، دار أقواس، المغرب، 1994 ، ص65.

دولة ديمقراطية، أو دولة النخبة دولة أوليجارشيه أو إرادة الحزب دولة حزبية، أو إرادة الفرد الواحد تسلطية. هذا وقد غالى بعض العلماء فى تصويره لقوة الدولة وسيطرتها، فنجد «هيجل» قد صورها بأنها الله يمشى الخيلاء على الأرض لايضاهيها فى القوة شىء[1]. فى حين عدّها «ماركس» أداة قهر لابد من تحطيمها والتخلص منها.

ما يجب ملاحظته هنا هو ذلك التعدد الهائل فى التعاريف التى تناولت الدولة حتى أننا نجد أن «ديفيد أستون» قد جمع فى كتابه النظام السياسى أكثر من مائة تعريف للدولة[2]. لكن الشىء الذى يجب أن نؤكده هنا هو أن مصطلح الدولة يشير إلى رابطة تسمح بوجود قيادة سياسية، وهى تتمتع بحق استخدام القوة العليا والقهر.

الدولة والمجتمع:

هناك الكثير من الخلط بين مصطلحى الدولة والمجتمع فى الاستخدام، فالمجتمع هو نوع من التعاقد لايتعين بأى حال من الأحوال أن تعدّ الدولة أكثر من عضو مشارك فى هذا الاتفاق التعاقدى، على أن هذا لايعنى إغفالنا للتعرف على الفارق بين هذين المصطلحين، فالإنسان بطبيعته كائن اجتماعى له شخصية تعتمد على نسيج متشابك من الجماعات والمنظمات التى ينتمى إليها، والمجتمع هو مركب للعلاقات الاجتماعية بما فيها الدولة التى تمثل تنظيماً يمثل أهدافاً محددة، شأنه فى ذلك شأن المنظمات الأخرى التى تنتشر فى المجتمع. أما فيما يخص الاختلافات بين الدولة والمجتمع، فهى متمثلة فى الآتى:

أولاً: الاختلاف الوظيفى: فوظيفة الدولة هى تدعيم وتثبيت الإطار القانونى، والذى يهدف إلى المحافظة على القانون والنظام، فى حين نجد المجتمع يمارس وظائف أخرى عديدة، يتمكن عن طريقها من إشباع المتطلبات العديدة والمختلفة للحياة الاجتماعية.

ثانيًا: الاختلاف البنائى: فتنظيم الدولة يتسم بأنه تنظيم قانونى يخضع لأهداف

1- أحمد ظاهر، أبجديات علم السياسة، دار الكندى، الاردن، 1994 ،ص 250.

2-محمد على محمد وآخرون، السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 261.

وقواعد قانونية مقررة تنظم حياة أعضائه. على أننا نجد أن هؤلاء الأعضاء ينتمون إلى تنظيمات متعددة، تشبع حاجاتهم الاجتماعية ولاتخضع إلى نفس القواعد الملزمة تلك.

هناك من يرى أن الأمة هي جماعة من الناس تربط بينهم روابط وحدة الجنس واللغة والدين، وتجمعهم مشاعر واحدة تطورت عبر الزمان. ولكن الأصل الواحد والانتماء هما الأساسان التاريخيان لأى أمة، ويبقى الأصل فى المرتبة الأولى والانتماء فى المرتبة الثانية. فالأمة ليست أصلاً فقط وإن كان الأصل هو أساسها ومنشؤها، ولكن الأمة علاوة على ذلك هى تراكمات تاريخية بشرية، تجعل مجموعة من الناس تعيش على رقعة واحدة من الأرض، وتصنع تاريخًا واحدًا، ويتكون لها تراث تراكمى عبر الأجيال وبالطبع يكون واحدًا.

وهكذا فالأمة بغض النظر عن وحدة الدم، هى فى النهاية انتماء ومصير[1] على أن الدولة لاتعدو أن تكون أكثر من وحدة سياسية قانونية. من هنا نجد أن الأمة أكثر تعقيدًا وتركيباً من الدولة، على أن ماتجدر ملاحظته هو أنه على الرغم من الضروريات السياسية التى تحتم قيام الدولة إلا أن أساس حياة الأفراد هو الأسرة ثم القبيلة ثم الأمة إلى الإنسانية. لأجل ذلك لايجب بأى حال من الأحوال الخلط بين الدولة والأمة. فالدولة تكوين سياسى متغير، وإذا ماتطابق التكوين السياسى مع التكوين الاجتماعى عندها يدوم ولايتغير[2] وتقوم الدولة القومية.

الدولة والحكومة:

بعض المهتمين بهذا الموضوع يتناولون الدولة والحكومة كما لو كانا مترادفين، بهذا يتجاهلون حقيقة هامة مؤداها أن الحكومة هيئة تضم بعض المواطنين، فى حين الدولة يقوم كيانها على كافة المواطنين. فالحكومة هى الجهاز الذى تستخدمه الدولة لتحقيق أغراضها، ولأجل ذلك تفوضها الدولة ببعض السلطات، فالحكومات متغيرة لكن الدول إذا ماصمدت أمام التهديدات المختلفة، تظل وتبقى محافظة على كيانها.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 137.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 139 .

العناصر المكونة للدولة:

من خلال هذا العرض المختصر نلاحظ أن للدولة عناصر وأركان، لابد من أن تتواجد فيها، وهى بالتالى تكونها على النحو التالى:

1- السكان:

السكان أو الأفراد عنصر من العناصر الأساسية فى الدولة وتكوينها، فلا توجد دولة دون أفراد يسود بينهم نوع من الانسجام والتجانس فى اللغة والعمل، إلى جانب الدين والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك والمصالح المشتركة. على أن هذه العوامل قد تتنوع وتزداد وتنقص، أما من ناحية حجم السكان، فهناك بعض الاختلافات إلا أن هذه المسألة لم تعد تحظى بأية أهمية فى الوقت الحالى.

2- الإقليم:

الإقليم عنصر آخر من العناصر المكونة للدولة، والإقليم عبارة عن مساحة من الأرض، تعيش عليها الجماعة، وترتبط بها وتساهم فى بلورة الشعور الجماعى والشخصية المميزة للمجتمع ككل، وهى تنشأ نتيجة لاستمرار نقل التراث الاجتماعى والثقافى عبر الأجيال، فإقليم الدولة على أية حال يشمل الأرض والأنهار والبحيرات والفضاء، وهى ذات حدود معروفة، وليس من الضرورى أن تكون قطعة الأرض متصلة فقد يتكون إقليم الدولة من مجموعة من الجزر. أما فيما يخص المساحة فقد تكون هذه المسافة صغيرة أو متسعة. كل مافى الأمر أن تكون لها من السعة، بحيث يمكنها استيعاب المرافق العامة اللازمة للأفراد عليها. أما فيما يخص المياه الإقليمية والفضاء الجوى وغيرها من الحقوق والالتزامات الدولية فقد نظمتها المواثيق والمعاهدات الدولية، وبينت ما للدولة وما عليها.

3- الحكومة:

الحكومة هى العنصر الثالث فى تكوين الدولة، وهى السلطة السياسية التى يخضع لقوانينها أفراد المجتمع، وفى الأنظمة التقليدية تمارس هيئة الحكومة السيادة على الإقليم، وتضم الحكومة كل الأجهزة والمؤسسات الرسمية فى الدولة إلى جانب الجهاز الإدارى. فهى تشرف على خط أمن واستقرار النظام السياسى، ثم حفظ أمن

واستقرار المجتمع على الصعيدين الخارجى والداخلى، فهى هيئة أوكلت إليها مهمة القيام بتوزيع القوة من جهة وتوزيع الموارد من جهة أخرى. على أن ماتجدر الإشارة إليه هنا، ونحن نتكلم عن الحكومة، هو أن كل الأنظمة السياسية فى العالم الآن، هى نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلميّا أو مسلحاً كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ونتيجته دائماً فوز أداة حكم فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة وهزيمة الشعب أى هزيمة الديمقراطية الحقيقية[1]. وفى ظل الأنظمة التقليدية فإن الحكومات المختلفة لن يتأتى لها القيام بوظائفها على أكمل وجه. على أنه لكى يتسنى لنظام السلطة فى المجتمع أن يقوم بوظائفه لابد من أن يقوم على نظام سلطة الشعب دون نيابة أو تمثيل، فتكون السلطة للمؤتمرات الشعبية والإدارة موكولة إلى لجان شعبية تختارها تلك المؤتمرات، فالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هى الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية[2].

4- السيادة:

تعنى أن تمتلك الدولة السيطرة على الأرض والأفراد دونما أى تدخل خارجى أو داخلى، وفى ذلك نجد «جان بودان» يقول: «الدولة ذات السيادة تصدر الأوامر دون أن تتلقى أوامر من أحد»[3].

يعرّف «بودان» السيادة بأنها السلطة العليا التى يخضع لها الرعايا وجميع المواطنين ولاتتقيد بالقوانين، فوظيفة السيادة الرئيسية هى وضع القوانين، فهى إذن مصدر القوانين، وهى بالتالى لاتتقيد بها.

فهى سلطة عليا لاتخضع لسلطة أخرى فوقها، وهى مطلقة لاتتقيد بأية قوانين بل إنها سلطة عمل القوانين فى الدولة، وهى شاملة فى تطبيق القوانين على جميع المواطنين وجميع المؤسسات فى الدولة، وهى دائمة فحياة الدولة مرتبطة بوجودها، وهى مستمرة طالما تستمر الدولة، وهى لاتتجزأ فلا يمكن التنازل عن جزء منها دون فقدها كلها[4].

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 6 .

2 - معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 45.

3 - محمد على محمد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص 210.

4 - محمد عبد المعز نصر، النظريات السياسية، دار النهضة، بيروت، 1981 ، ص 433.

فمبدأ السيادة هذا يعدّ من أهم إسهامات «بودان» فى الفكر السياسى، على الرغم من أن «أرسطو» قد تناول هذا المفهوم من قبل إلا أن «بودان» هو الذى قام ببلورة هذا المبدأ، على أن المآخذ على «بودان» هو أنه جعل السيادة مصدرها إلهى ومستقرها الملك. أما فى العصر الحديث فقد أصبحت السيادة مصدرها ومستقرها الشعب.

النظريات المفسرة لنشأة الدولة:

تعددت النظريات والآراء حول موضوع نشوء الدول وتطورها، كما أننا نلاحظ أنه من الصعوبة بمكان تتبع نشأة ظاهرة من الظواهر ناهيك عن أنها ظاهرة اجتماعية مثل الدولة، ومع ذلك فقد أعطيت تفسيرات عديدة لكيفية نشوء الدولة.. فبعضٌ يرى أن مرجع الدولة هو الإرادة الآلهية، وآخرون يرون أن القوة إلى جانب العقد الاجتماعى هما اللذان عملا على نشوء الدولة، وفريق ثالث يرى أنها نشأت نتيجة التطور الطبيعى والحتمى للمجتمع. وسأعرض هنا للنظريات التى تناولت نشأة الدولة بشىء من الإيجاز، وهى على النحو التالى:

1- نظرية التطور العائلى:

الأسرة هى الخلية الأولى فى المجتمع، وأنها تنشأ تلبية لحاجات فطرية أصلية فى الإنسان، ثم باتساع نطاق الأسرة وكثرة عددها تتكون العشائر وباتساع هذه العشائر تتكون القبائل، ثم القرى فالمدن السياسية، ومعنى ذلك أن الدولة ماهى إلا أسرة نمت وتطورت بشكل تدريجى، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن من يزعم تكوين الدولة ليس تكويناً اجتماعِيًا فقط. فالدولة كيان سياسى تخلقه عدة عوامل أبسطها وأولها القومية. فالدولة القومية هى الشكل السياسى الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعى الطبيعى، وهى التى يدوم بقاؤها مالم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها أو أن يتأثر تكوينها السياسى كدولة بتكوينها الاجتماعى كقبائل وعشائر وأسر(1).

2- النظرية الدينية:

إذا كان التطور الطبيعى للدولة والسلطة قد نال قبول بعض العلماء، فإن هناك من

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص6 .

عمد إلى الاعتقاد فى النظرية الدينية فى تركيز الحكم وتنظيمه، ففى أسطورة جلجامش يقرأ المرء عن زيارة منظم شئون الكون وصانعه إلى الأرض سراً، مهديًا سر الحكم وطبيعته لجلجامش. وقد بنى جلجامش لورك وعين فيها الكهنة ليقوموا بتفسير الإرادة الإلهية وإقناع الناس بالمشيئة الإلهية التى اقتضت أن يكون جلجامش ملكًا مطلقًا عليهم[1]. فالكثير من المجتمعات رأت وعدّت الإرادة الإلهية سبباً رئيسيًا ومباشراً فى قيام الدولة وتشريعاتها.

على أننا نجد من المهم فى نظرة الحكم الدينية هذه هى نظرة القداسة للدولة والحكام، فالحاكم يمثل عندهم ظل الله فى الأرض، وبالتالى فإن شرعية الدولة راجعة إلى أنها النظام القدسى الذى فرضه الله لتحقيق الغاية من الحياة الاجتماعية. من هنا لايحق لأحد الخروج عليه، أو القيام بأى نوع من أنواع التغيير. على أن الدين الواحد قد يكون دولة من عدة قوميات، فكل الدول المتكونة من قوميات مختلفة بسبب دينى، سوف يمزقها الصراع القومى حتى تستقل كل قومية.. أى ينتصر حتماً العامل الاجتماعى على العامل السياسى[2].

2 - نظرية العقد الاجتماعى:

فريقٌ آخر يرى فى العقد الاجتماعى أساساً أقيمت بموجبه الدولة، وسواء كان المجتمع الطبيعى موصوفاً بالأمن والاستقرار والتعاون بين أفراده، أو اتصف بعدم ذلك، فظهور الدولة بصورتها الحديثة وبما لديها من سيادة وقوة سياسية أمر يرجع إلى التعاقد أو العقد الذى أبرمه وارتضاه سكان هذا المجتمع الفطرى الطبيعى. ويعتقد كثير من العلماء أن حالة الفطرة تلك تمثل مرحلة سابقة على التنظيمات السياسية والاجتماعية والقواعد المنظمة لسلوك الأفراد فى تلك الفترة.. أى الحالة الطبيعية فى ظل القانون الطبيعى.. لكن الناس بعد ذلك اتجهوا نحو بناء المجتمع المدنى من خلال أناس يتمتعون إلى حد ما بحقوق سياسية ومدنية. ونظرية العقد الاجتماعى نظرية لها جذور راسخة فى الفكر السياسى على وجه العموم. إن «توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو» يعدّون من الرواد الأوائل لهذا الاتجاه

1- أحمد ظاهر، أبجديات علم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 253 .

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 142.

وقد افترض أن الحالة الطبيعية للإنسان هى حالة حرب وصراع دائمين، أى أنها حرب الكل ضد الكل، وحتى يحافظ الأفراد على أمنهم واستقرارهم تنازلوا عن حرياتهم الخاصة بتفويض أقواهم ليمثل سلطة مركزية، قوية قادرة على حمايتهم من أنفسهم بالدرجة الأولى، وعلى اعتبار أن الناس عقلاء فقد أبرموا عقداً بينهم على احترام هذه السلطة، ولايحق للمحكومين فسخ هذا الاتفاق إلا إذا عجز الحاكم عن توفير ما اختاره الناس للقيام به، وسمى هذا المجتمع (مجتمع المصلحة المشتركة)، فهو أقوى من الفرد، وهو باقٍ وخالدٍ وسلطته مطلقة.

العقد الاجتماعى عند «هوبز» يتمثل فى التنازل التبادلى من كل الأفراد عن كل حقوقهم الطبيعية تنازلاً يعدّ مطلقاً لشخص كى يتولى أمرهم. ويذهب «هوبز» إلى أن الفرد يمتلك ممارسة حريته الطبيعية وحقوقه الطبيعية مرة واحدة فقط، وهى عندما يقرر التنازل المطلق عن تلك الحرية والحقوق الطبيعية لصاحب السيادة الذى لديه القوة المطلقة، ولأنه يتنازل عنها تنازلاً نهائيّا ليس لديه الحق فى العودة عما تنازل عنه، حيث إن العقد يأتى نتيجة سلوك جمعى أساسه تصرف فردى متبادل ولايجوز بأى حال من الأحوال أن ينهيه تصرف أو سلوك فردى. وهذا العقد يعدّ تصرفاً إراديّا أجبر عليه الأفراد بحكم الطبيعة والعقل وليس من أى طرف آخر، أى أن الأفراد اختاروا بين حريتهم المطلقة التى لم يستطيعوا التمتع بها، والتنازل كلية عنها من أجل المحافظة على أرواحهم وممتلكاتهم، فكان اختيارهم على الأخيرة هذه.

ويؤكد «هوبز» على أن الحاكم أو صاحب السيادة ليس طرفاً فى العقد، لأن التعاقد يتم بين الأفراد، ويتم له (أى الحاكم) التنازل عن كل حقوقهم الطبيعية، وباعتبار أن الحاكم ليس طرفاً فى التعاقد، فهو يعدّ غير مقيد بالعقد، ولكنه فى المقابل ملزمٌ بتحقيق نتائجه.. أى بمعنى أن الحاكم هو نتاج للتعاقد، الأمر الذى نتج عنه عدم تقيده بالعقد، وتقيده بتحقيق الهدف منه، والمتمثل فى تحقيق مجتمع يستطيع الفرد فيه أن يأمن على حياته وممتلكاته.

أما «جان لوك» فقد اعتقد الحقيقة التاريخية للعقد الاجتماعى، وعدّه أساس المحافظة على حرية الأفراد واستقلالهم الطبيعى، على اعتبار أن الفرد حر ومستقل ومتساوٍ مع غيره بالطبيعة. فلا أحد يستطيع أن يخضع أى فرد للقوة السياسية مالم

يوافق على ذلك، لأجل ذلك فإن التنازل عن الحرية الطبيعية يجب أن يأتى من خلال ميثاق اجتماعى، يتفق فيه عدد من الأفراد على تكوين جماعة اجتماعية لتعمل كوحدة من أجل الدفاع عن الحياة وعن الملكية.

واستخدم «لوك» العقد كميثاق اجتماعى للمحافظة على الحقوق الطبيعية بقدر الإمكان، وبأنه اتفاق بين أفراد أحرار وليس بين محكومين وحكام.

خلاصة القول: إن الأفراد بتعاقدهم بعضهم مع بعض لتكوين مجتمع مدنى من أجل المحافظة على الحياة والحرية، فإنهم لايعطون أى قوة أو حق للجماعة يتناقض مع الحقوق الطبيعية الأصلية التى يمتلكها الأفراد فى الحالة الطبيعية، ونجده كذلك يؤكد على أن السيادة والسلطة النهائية فى يد الشعب، كذلك أكد على حكم الأغلبية باعتباره الوسيلة العملية للعمل مع الإرادة الشعبية إلى جانب تأكيده على حق الجماعة، ومن تندبهم فى استخدام القوة لفرض القانون الطبيعى والمدنى.

«لوك» رفض الملكية المطلقة، والأكثر من ذلك لم يعدّها حكماً مدنيّا على الإطلاق. وذهب إلى القول: إن نوع الحكم الناتج عن التعاقد، هو الحكم البرلمانى الذى يعدّه رقيباً على الملك، ومن هنا اختلف عن «هوبز» الذى رأى أن مصدر السيادة الشعب، ولكن مستقرها الحاكم المطلق، فى حين رأى «لوك» أن مصدر السيادة الشعب ومستقرها البرلمان.

على أننا نجد أن «جان جاك روسو» يرى أن القوى لايستطيع أن يبقى قويّا إلا إذا كان قادراً على تحويل القوة إلى حق والطاعة إلى واجب. وأفراد المجتمع فى عملهم عند «روسو» هم أصحاب السيادة المطلقة، وأنهم للمحافظة على أمنهم واستقرارهم، عليهم أن يقيموا مجتمعاً مدنيّا على أساس العقد الاجتماعى، وبمقتضى هذا العقد يتنازل كل فرد عن نفسه وحقوقه للمجتمع، وفى ذلك يقول: يضع كل واحد منا شخصه وجميع قوته كشركة تحت إدارة الإرادة المالكة، ونحن كهيئة تتلقى، كل عضو كجزء خفى من المجموع.. وهذا الشخص العام الذى يؤلف على هذا الوجه، من اتحاد جميع الآخرين، رئيس جمهورية أو هيئة سياسية أو مايسميه أعضاؤه دولة. أما المشتركون فيحملون اسم الشعب أو المواطنين كمشتركين فى السلطة ذات السيادة للخضوع لقوانين الدولة.

فنتاج العقد الاجتماعى عند «روسو» هو السلطة المطلقة فى يد الجماعة الممثلة للإرادة العامة، على خلاف «هوبز» حيث تكون السلطة المطلقة فى يد الحاكم المطلق. والإرادة العامة عند «روسو» تنقسم إلى ثلاثة أنواع: الأولى: هى إرادة الفرد، والثانية: هى إرادة المجموع، والثالثة: هى إرادة العامة.. فبالنسبة للإرادة الفردية فقد عدّها «روسو» أنانية لأنها تعبر عن مصالح الفرد. أما بالنسبة لإرادة المجموع فهى إرادة معبرة عن الاختلافات داخل الجماعة، فهى إرادة الجماعات المختلفة داخل المجتمع. أما الإرادة العامة فهى تمثل إرادة الجماعة ككل معبراً عنها برأى الأغلبية.

فالإرداة العامة تمثل إرادة الجماعة ككل كشخصية اعتبارية، ينصهر فيها الأفراد وإرادتهم، فهى غير شخصية، وهى مستقلة عن إرادة الفرد أو إرادة مجموع الأفراد. فالسيادة المطلقة عند «روسو» هى للإرادة العامة، وإذا كان مصدر السيادة الشعب فإن مستقرها الإرادة العامة الممثلة للشعب، والإرادة العامة هى التى يجب أن توجه وحدها قوى الدولة، وفق هدف نظامها الذى هو الخير العام.

فالسيادة هى ممارسة الإرادة العامة التى هى روح عامة وعقل جماعى، يعبر عن المصلحة العامة، وهى وحدها مصدر التشريعات والقوانين.

وظائف الدولة:

الفلاسفة والمفكرون ورجال السياسة والاجتماع تناولوا بالشرح والتفصيل وظائف الدولة. فأفلاطون عدّ تحقيق العدل هو الهدف الأول والأخير للدولة، وعدّ «أرسطو» أن جوهر وجود الدولة هو تحقيقها للصالح العام والاكتفاء الذاتى. وتحدث «الفارابى» فى مدينته الفاضلة عن السعادة التى يحققها الفرد من خلال وجود الدولة، فى حين نجد «هيجل» يرى فى تحقيق الحرية والوعى من الوظائف الهامة للدولة، على أننا نجد أن الماركسية رأت فى الدولة وسيلة فهى ضد الأفراد ولابد من زوالها.

فالدولة على أية حالة وحدها معنية بإرساء نظام فعال وقادر فى المجتمع المركب، وذلك بما تسنه من قوانين ملزمة لجميع مواطنيها، كما أنها معنية بحماية نفسها والحفاظ على أمن واستقرار النظام السياسى واستمرار وجوده.

ففى حماية النظام على الصعيدين الداخلى والخارجى حماية حقوق الأفراد التى تنص عليها القوانين. على أن ماتجدر الإشارة إليه هنا هو أن ضمان تنفيذ القوانين التى تسنها الدولة خاصية رئيسية من خصائص الدولة، لضمان أمن واستقرار الحياة، ومايتبع ذلك من تنظيم للعمل والإنتاج، إلى جانب حرية الفرد فى التملك وتوزيع المصادر الطبيعية ومايتصل بذلك من تنظيم شئون المجتمع. على أنه من الطبيعى أن تتخذ وظائف الدولة أشكالاً وأنواعاً بحسب شكل الدولة ونوعها. . ففى النظام الرأسمالى يسمح للأفراد بحرية التملك. أما فى الدولة الاشتراكية فإن التملك يكون من نصيب الدولة. وأما فى المجتمع الجماهيرى فإن الأفراد يمتلكون كل مقدراتهم والمتمثلة فى السلطة والثروة والسلاح.

على أن مايجب أن ننبه إليه هو أن وظائف الدولة تختلف باختلاف أشكال وأنواع الدول. إلا أن على الدولة مهما كان شكلها أن تعلى من شأن الحريات، وأن تدفع الأفراد إلى التألق والإبداع فى الإنتاج إلى جانب المشاركة السياسية الفاعلة، وذلك عن طريق اختيار أداة حكم ديمقراطية يتمكن فيها وبها الشعب من ممارسة كل حقوقه دونما وساطة أو تمثيل.

* * *

□ الفصل الخامس □

الصفوة والقوة

أولاً: الصفوة:

كل علماء الاجتماع، متفقون على أن دراسة الصفوة تمثل بؤرة اهتمام علم الاجتماع السياسى، لأن تناول مفهوم الصفوة بالبحث يحتاج لبحث مجموعة أخرى من المفاهيم ذات العلاقة مثل: القوة، والفئة الحاكمة، هذه المفاهيم التى أصبحت تمثل ثقلاً وموضوعاً فى كتابات علم الاجتماع السياسى. وفى المقابل نجد أن تحليل مفهوم الصفوة يعنى تحليل بناء القوة فى المجتمع، بحيث نتمكن من التعرف على سلوك الجماعات المختلفة داخل المجتمع، وهل هى تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية، أم هى تسهم فى تنمية المجتمع؟

فدراسة الصفوة، تمدنا بالقدرة على إلقاء نظرة شاملة وفاحصة على النظم السياسية، والسلوك السياسى، والقوة السياسية، والفكر السياسى بصفة عامة، لأجل ذلك نجد أن بعض علماء الاجتماع والسياسة يذهبون إلى الاعتقاد بأن علم الاجتماع السياسى فى حقيقته، دراسة للصفوات فى علاقتها وصلتها بالظواهر السياسية الأخرى[1].

إن دراسة الصفوات تبوأت مكاناً مميزاً فى أبحاث علم الاجتماع والعلوم السياسية، إطارها النظرى فى ذلك دراسات «باريتو وموسكا وميلز»، إذ تناول هؤلاء بالدراسة تلك الصفوات التى كانت تسيطر على مقدرات الشعوب فى عصرهم، ومن هنا عدّت دراستهم بمثابة الأساس الذى انطلقت منه الدراسات المختلفة فى هذا الميدان.

وقد أكد بوتومور على أن مصطلح الصفوة لم يستخدم استخداماً واسعاً فى الكتابات الاجتماعية والسياسية والأوربية بوجه عام، إلا فى أواخر القرن التاسع عشر، وفى ثلاثينيات القرن العشرين فى بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، وذلك

1- محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، 1996، ص 327.

حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه فى النظريات السوسيولوجية للصفوة، وعلى الأخص تلك التى فضحتها كتابات «باريتو»[1].

تعريف الصفوة:

عرّف قاموس علم الاجتماع الصفوة بأنها جماعة من الأشخاص، يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين، ويستخدم المصطلح بالتحديد، للإشارة إلى النفوذ الذى تمارسه هذه الجماعة، وبخاصة القلة الحاكمة فى مجال محدد[2].

وهناك تعريف آخر يشير إلى الصفوة باعتبارها أى جماعة من الأفراد معروفة اجتماعيًا، وذات خصائص لها قيمة محددة كالمقدرة العقلية، أو القوة الأخلاقية التى تؤدى إلى درجة عالية من الهيبة والنفوذ، وتشير كلمة الصفوة إلى الأقلية أو القيادات فى الميادين المختلفة الثقافية والاقتصادية والعسكرية، وهى تلك الجماعات التى لها سلطة اتخاذ القرار فى تلك المجالات.

«جاروشيه» عالم الاجتماع الفرنسى عرّف الصفوة بأنها تضم أشخاصاً وجماعات، يشاركون بوساطة القوة التى يمتلكونها أو التأثير الذى يمارسونه، فى صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات، أو بالأفكار والإحساسات والمشاعر التى يبدونها، أو التى يتخذونها شعاراً لهم.

نتيجة للتعريفات المختلفة لمفهوم الصفوة، دعت الحاجة إلى استخدام مفهوم أكثر دقة، لأن مفهوم الصفوة يستخدم الآن، بشكل عام وشمولى للإشارة إلى الجماعات الوظيفية التى تتمتع بمكانة اجتماعية مميزة فى المجتمع، بصرف النظر عن الأسباب التى دعت لذلك، فدراسة الصفوات معتمدة على المعنى السابق، حيث تعتمد على حجم الصفوة وأعدادها وعلاقتها فيما بينها، ثم علاقتها بالجماعات التى تسلمها مقاليد القوة السياسية، وهذه الجوانب تعدّ ذات أهمية علمية فى دراسة التغيرات التى تمس البناء الاجتماعى ككل، بالإضافة إلى مسألة انغلاق وانفتاح الصفوات على المجتمع التى تعدّ مهمة جداً.

1- توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين، القاهرة، دار الجيل،1972، ص1.

2 - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996،ص 154.

مفهوم الصفوة عند «باريتو»:

عند «باريتو»، الصفوة تتكون من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعاً من الاستعدادات البارزة فى ميدانهم، أو أنشطة أخرى ذات علاقة، أى أن لهم صفات خاصة، ويدخل فى نطاق الصفوة كل من بواسطة عمله أو مواهبه الطبيعية، يحقق نجاحاً بارزاً لبقية أفراد المجتمع.

فالصفوة بالنسبة لـ «باريتو»، تتكون من أعضاء متميزين فى المجتمع، لهم صفات خاصة تمنحهم القوة والسلطة[1] وطبقاً لهذا المفهوم، ليس من الضرورى أن يكون الانتماء إلى الصفوة وراثيّا، لأنه ليس فى جميع الأحوال يحمل الأبناء صفات الآباء، ولهذا تحل صفوة جديدة محل القديمة تأتى من مختلف فئات المجتمع، وهذا هو الذى يضفى نوعاً من التوازن فى النسق الاجتماعى. وهذه الحركة المستمرة، هى التى تساعد على إحداث عملية التغير الاجتماعى، لأنها تعمل على أساس النشر المستمر للأفكار المختلفة. المآخذ على مفهوم الصفوة عند «بايتو» هو أنه عدّ دورة الصفوة لازمة للمجتمع، لكى يتمكن من أداء وظائفه بشكل عادى وسليم.

«موسكا» يرى أن الصفوة تتكون من أقلية من الأشخاص الذين يمسكون السلطة فى المجتمع، هذه الأقلية تتمثل فى طبقة اجتماعية حاكمة أو مسيطرة، فأعضاء الصفوة المسيطرة تربط بينهم علاقات أولية، وهو ما يضمن لها وحدة التفكير والتميز.

وباعتبار أن الصفوة لها امتيازات اقتصادية ولديها القوة والسلطات السياسية، فهى تقوم بالتأثير الثقافى على الغالبية غير المنظمة. من هنا كان لها دور مهم فى عملية التغير الثقافى.

وعلى الرغم من أن الصفوة متجانسة بشكل عام، إلا أنها من ناحية أخرى، نجدها متدرجة، لأننا فى غالب الأحيان نجدها عدداً قليلاً من الأشخاص، يتمتعون بأكبر قدر ممكن من السلطة بالنسبة لغيرهم، وهو مايسمى باللب المسير أو النواة المسيرة التى تلعب دور الزعامة فى الصفوة نفسها. من هنا نجد أن «موسكا» يصل فى تعريفه للصفوة إلى النتيجة التى تقول: إنه بالإمكان بناء تفسير كامل للتاريخ انطلاقاً

1- أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، الدوحة، دار قطرى بن الفجاءة، 1988، ص77.

من تحليل الصفوة القيادية، فالتاريخ كما يبدو لـ «موسكا»، وهو رائد من رواد المنهج التاريخى، يتسم بالنشاط والحيوية أثناء تحقيق الصفوة التى بيدها السلطة لمصالحها ونشر أفكارها[1].

أما «ميلز» فقد سار على نهج «موسكا» عند تناوله للصفوة، إلا أنه اختلف عنه فى أن «موسكا» يرى أن طبقة الصفوة تشكل طبقة اجتماعية، فى حين الصفوة عند «ميلز» تتجمع لكى تشكل وحدة للقوة تحكم المجتمع.

أما الصلات أو العلاقات التى تربط الصفوات فيما بينها، فهى المصالح العامة والمصالح المادية والتشابه فى الأفكار والمعتقدات والأصول الاجتماعية ومصادر التعليم المتشابهة والعلاقات الاجتماعية القائمة على المودة والتزاوج، فمثل هذه العلاقات تدعم بطريق مباشر المصالح المشتركة بينهم.

من أهم إسهامات «ميلز» فى دراسة الصفوات هى أنه: تمكن من تناول مفهوم الصفوة والطبقة الاجتماعية بالتحليل، الذى بدوره فتح المجال أمام البحث فى علم اجتماع القوة، وأعطى دفعة قوية إلى البحوث الأميركية فى هذا الميدان، لذلك عدّ «ميلز» من العلماء الذين مهدوا لخروج علم اجتماع القوة والصفوات. وأخيراً نجد أن كل البحوث اللاحقة التى تناولت القوة والصفوات قد جاءت متأثرة بآراء «ميلز».

طبيعة الصفوة وجوهرها:

الصفوة باعتبارها أقلية من الشعب، بيدها اتخاذ القرارات التى لها تأثير فعال على حياة المجتمع، هذه القرارات لها من الشمول بحيث إنها تنال بالتأثير كل مظاهر الحياة فى المجتمع، والأقلية الحاكمة تصل إلى امتلاك القوة إما بواسطة زيف الانتخاب العادى، أو قد تحصل على القوة نتيجة لاحتكارها لموارد الإنتاج وسوق العمل فى المجتمع. أما فى المجتمعات الحديثة فإن الأقلية المسيطرة تضم أولئك الذين اختيروا عن طريق زيف الانتخاب التقليدى لشغل مواقع القيادة، لأن هذا الكسب الانتخابى لايتم وفق الطرق الديمقراطية، لأنه فى الأنظمة التقليدية، يكون الترويج لسيطرة الناخبين على المنتخب خديعة كبرى، فالمنتخب يملك كل المقدرات بما فيها الناخب نفسه، وهو بذلك يكون قد ضمن نتيجة الانتخاب.

1- محمد السويرى، علم الاجتماع السياسى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 65.

فالصفوة، نتيجة لما تتمتع به من حسن تنظيم وتماسك ومالديها من أساليب، تجعل فى كل الأحيان، الأغلبية خاضعة لها، وهذا المبدأ شائع فى دراسة العلاقات السياسية فى المجتمعات ذات الحزب والأحزاب السياسية، أى فى أنظمة الحكم التقليدية القائمة على نظرية التدجيل والتمثيل.

ويؤكد «ميلز» أن سيطرة وضبط الأقلية بواسطة الأغلبية، من الأشياء التي يصعب تحقيقها، وهذا مايؤكده قوله: «لقد سخر التطور التاريخى من جميع المقاييس التى كيفت للحيلولة دون الأوليجاركية أو لمنعها، وإذا سنت القوانين للحد من سيطرة القادة[1] فإن القوانين هى التى تتجه نحو الضعف تدريجيّا، وليس القادة».. فالجماهير فى الأنظمة التقليدية تفتقد النظام الذى يمكنها من محاسبة القادة، بعكس الحال فى النظام الجماهيرى، وكذا فضلاً عن افتقادها للقوة الحقيقية التى تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذى يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية المجتمع.

هذا وقد ميّز كتّاب الصفوة بين مستويين داخل الصفوة، على الرغم من اختلافهم فى هذا التمييز بين المستويات العليا والدنيا للصفوة، وأهمية هذا التمييز تكمن فى أنهم قدموا من خلاله، محاولة تضع فى الاعتبار تلك الاختلافات من حيث درجة ونمط النفوذ الذى يكون لكل عضو من أعضاء الصفوة.

فالشريحة الدنيا قد تكون الوسط بين الحاكم والمحكومين، حيث إنها تقوم بتوصيل المعلومات إلى جانب الإقناع بسياسة الصفوة، .زد على ذلك أنها قد تكون مصدراً لتزويد الصفوة العليا بأعضاء جدد كلما تطلب الأمر ذلك. ويوضح «موسكا» ذلك بقوله: «فى غالب الأحيان تقف وراء الشريحة الأعلى من الطبقة الحاكمة، شريحة أخرى أكثر عدداً، تتمتع بجميع القدرات والإمكانيات للقيادة فى الدولة، بدونها يستحيل قيام أى نوع من التنظيم الاجتماعى»[2].

أما الشريحة العليا من الصفوة فلا تقوم بالدور الأساسى على أساس أنها صاحبة القرار، وذلك نظراً لعدم الكفاية فى القوة والعدد، فاختلاف مهام القيادة مهم جدّاً داخل المجتمع، فمثلاً نجد أن القادة يقومون بمناقشة التشريعات والقرارات، وشرحها

1- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 110.

2- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، مرجع سابق، ص117.

وتوضيحها لبقية أفراد المجتمع، فى حين يلعب بعضهم دوراً محدداً ومرسوماً لهم، ويمثل هؤلاء فى الغالب، الشريحة الدنيا من الطبقة الحاكمة، ويكون داخل هذه الشريحة الخطباء المهرة والكتّاب والصحفيون البارزون وغيرهم، ممن يتمتع بقدرة فائقة على تشكيل الأفكار، وصياغتها وطرحها على الناس للإقناع.

الاتجاهات النظرية فى فكرة الصفوة:

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه التنظيمى:

هذا الاتجاه يقوم على فكرة رئيسية، مؤداها أن الصفوة تمتلك مقاليد القوة، وذلك لمالها من قدرات تنظيمية، وبما لها من حنكة فى تقدير مصادر القوة فى المجتمع، أى أن الصفوة حسب وجهة نظر «موسكا»، تشكل جماعة محددة العدد، ولكنها تتمتع بقدرات تنظيمية لاتوجد عند الجماعة الكبيرة.

بالنسبة لوسائل الاتصال بين أفراد الصفوة، فتعدّ بسيطة، كما أن فرص الاتصال فيما بينهم بسيطة أيضاً، وهذا يؤدى بالصفوة إلى صياغة سياستها بشكل أسرع ويجعلها متماسكة داخليًا ضد أى تهديد خارجى، زد على ذلك أنها قادرة قدرة فائقة على الاستجابة للمتغيرات التى تحيط بها.

فى دراسة «ميلز» للحزب الاشتراكى الألمانى توصل إلى استنتاج مؤداه: أن جميع التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نموًا كبيراً فى أجهزتها الإدارية، مما يعمل على تقليص الديمقراطية داخل الحزب، وذلك على الرغم من أن مثل هذه التنظيمات الحزبية تعتنق أيديولوجيات تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية.

وتناول «ميلز» العلاقة بين الصفوة والجماهير، فالقادة يتقلدون مراكز القوة ويصبحون جزءاً مكملاً للصفوة، فيدعم القادة أوضاعهم ولو كان ذلك على حساب التنظيم. لأجل ذلك نجد أن الزعيم الذى بيده السلطة وقد تعود على ممارستها، يجد التخلى عنها صعبًا. هذا مع العلم أن ممارسة القوة تحدث تحولاً نفسيًا فى شخصية القائد، يجعله يبالغ فى كثير من الأشياء، يصل به إلى حد الادعاء بأنه صاحب الفضل فى هذا التنظيم أو ذاك.

فالأقليات الحاكمة فى النظم التقليدية تسعى دائماً إلى التلويح بالعدوان الخارجى،

حتى تكفل قدراً من الوحدة الداخلية الدائرة فى فلكها، لمواجهة هذه الأخطار، وترى أية معارضة لها أنها تستهدف تخريب المجتمع وتعمل من أجل الصالح الخارجى.

الاتجاه الثانى: وهو الاتجاه السيكولوجي:

من رواد هذا الاتجاه هو «باريتو»، حيث قام بتحليل للصفوة يتسم بالشمول، فأعطى للصفوة مفهوماً يقترب من مفهوم الطبقة الحاكمة على غرار «كارل ماركس»، لأن نظرية الصفوة عنده تعدّ جزءًا أساسيًا من علم اجتماع جديد، حاول إقامته، واستند فى ذلك إلى أبعاد سيكولوجية بحتة. فالصفوة عنده ليست نتاجاً لقوى اقتصادية كما يرى «ماركس»، ولا هى تعتمد على قوتها التنظيمية كما يرى «موسكا» و«ميلز»، ولكنها نتيجة لتلك الخصائص التى اكتسبتها الإنسانية عبر التاريخ.

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الاقتصادى:

من رواد هذا الاتجاه «جيمس برنهام» الذى حاول أن يزاوج بين النظرية الماركسية فى الطبقة الحاكمة، واتجاه كل من «باريتو» و«موكسا» و«ميلز» بوصفه يعبر عن أيديولوجية برجوازية، فنجده قد أوضح بأن النظام الرأسمالى فى تدهور مستمر، وأنه سيتحول تدريجيًا إلى مجتمع تكون السيطرة فيه لصفوة إدارية لها مهمة إدارة الشئون السياسية والاقتصادية[1].

«برنهام» استعان بكتّاب الصفوة فى صياغة فروضه الأساسية منها: أن السياسة ماهى إلا كفاح ونضال وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة، وأن الجماعة الصغيرة فى كل المجتمعات هى تلك الجماعة التى تتولى وتقوم باتخاذ القرار السياسى، كذلك استعان بها فى تحليل عملية التغير الاجتماعى. على أية حال نجد أن «برنهام» قد تأثر بالنظرية الماركسية عند تفسيره للأسس التى تستند إليها الصفوة، أى أن التحكم فى وسائل الإنتاج يعطى الصفوة الوضع المسيطر فى المجتمع، فنجده يقول: «إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التى تحصل على الدخول»[2].

1- نيقولا ميتاشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرين، القاهرة، دار المعارف، 1970، ص 113.

2- المصدر السابق، ص 114.

الاتجاه الرابع: وهو الاتجاه النظامي:

وهو يرى أن الصفوة هى نتاج لذلك الطابع النظامى الذى يسيطر على المجتمع الحديث، وأن القوة تميل إلى اتخاذ طابع نظامى عام، وهو الوضع الذى يؤدى إلى بروز منظمات ذات مكانة هامة فى المجتمع وتتبع عنها القيادة فى البناء الاجتماعى. وهذا مايراه «ميلز»، عندما أكد على أن القوة تؤدى إلى ظهور منظمات كبيرة كالشركات والمؤسسات العسكرية.

تصنيف الصفوات:

إن مصطلح الصفوات ـ بشكل عام ـ شائع الاستعمال لدى علماء الاجتماع بدل الصفوة، وذلك يدل على أن هناك صفوات مختلفة مهما كانت طبيعة العلاقات التى تقوم عليها. وباعتبار أن الصفوات تتركز حول السلطة والتأثير، فقانون السلطة والتأثير هذا هو الذى استخدمه «ماكس فيبر» ليميز بين السلطات الثلاث: السلطة التقليدية والسلطة الشرعية والسلطة الكارزمية[1]. وفى ظل تقسيمات «ماكس فيبر» هذا استطاع الباحثون أن يميزوا ويبرزوا مجموعة من أنواع الصفوات، وهى:

الصفوات الكلاسكية: وهى تلك التى تمتعت بسلطة انبثقت عن عقائد دينية أو من بنية اجتماعية لها تاريخ موغل فى القدم.. من هنا عدّت أى صفوة لها طبيعة أرستقراطية هى صفوة تقليدية. وفى العادة نجد أن الصفوات التقليدية فى الغالب، تتكون من أشخاص لهم تاريخ طويل وفى الغالب يكون متوارثاً، كما هو الحال فى الصفوات الدينية وهى التى تقوم السلطة فيها على احترام بعض الحقائق الشائعة بين الناس.

الصفوة التكنوقراطية: تقوم السلطة فى هذه الصفوة على قاعدة الانتخاب أو التعيين وفقاً للقوانين المعمول بها، أو عن طريق الاعتراف بالكفاءة وفقاً للمعايير المعمول بها، فالصفوات فى هذا النوع، باعتبار أن سلطتها شرعية، فهى ذات سلطة وتأثير، ولها مراكز القيادة فى الوظائف الإدارية دائماً. وهى تلك التى تستمد سلطتها مما تملكه من موارد اقتصادية، وهذا النوع من الصفوات بامتلاكها للثروة تتمكن من

1- السيد الحسينى، علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996.

ممارسة قوة الضغط على الصفوات الأخرى، وهى بذلك تنفرد بسلطة اجتماعية واسعة النطاق، وهذا النوع من الصفوات - وللأسباب السالفة الذكر - نجد أن أعضاءها وقراراتهم لها تأثير فاعل فى مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره يؤثر تأثيراً فعالاً فى عملية التغير الاجتماعى سلباً أم إيجاباً.

الصفوة الكارزمية: وهى تلك التى يتصف أفرادها أو أعضاؤها ببعض الصفات الروحية، وهى تلك الصفات التى لاعلاقة لها بمكانة الفرد الاجتماعية، ولا بما تمتلكه من ثروة، وإنما مردها لما لهم من مقدرة للقيام بأعمالهم بكفاءة عالية، وفى مثل هذه الصفوات كثيراً ما يحدث أن تمتد السلطات الكارزمية من القائد إلى أولئك المحيطين به.

الصفوة الأيديولوجية: وهى تلك التى تنمو حول أفكار ذات طبيعة أيديولوجية معينة، وهى تتكون من أشخاص يشتركون فى مفهوم أيديولوجى فكرى واحد، كما أنهم يعملون على نشر هذا الاتجاه والدفاع عنه. هذه الصفوة ليست بالضرورة أن تكون لها سلطة رسمية، فهى صفوات ذات تأثير فعال، حتى إن لم تكن لديها قوة.

وباعتبار أن الصفوات الأيديولوجية من الصفوات ذات التأثير، فهى تسعى جاهدة فى جل الأوقات إلى إحداث تغييرات تاريخية معتبرة ربما تتعلق بحركة التاريخ نفسها.

الصفوات الرمزية: وهى تلك التى تتكون من أشخاص ينظر إليهم على أساس أن لهم قيمة رمزية، فالزعماء والأبطال - على سبيل المثال - يرموزون إلى قيم وأفكار ينظر إليها الناس على أنها أفكار جديرة بالاهتمام، وأنها جديدة وحية وتعبر عن أحوالهم.

إلى جانب هذه الصفوات هناك أيضًا - على سبيل المثال - الصفوات العسكرية والثقافية وغيرها.

لقد كان للنظريات المفسرة للصفوة إسهام بارز فى إظهار وبلورة تراث علم الاجتماع السياسى، وعدّ مفهوم الصفوة من المفاهيم الأساسية، ليس فى علم

الاجتماع السياسى فقط، بل فى علم الاجتماع بصفة عامة. كما نجد أنها قد أسهمت إسهاماً أساسيًا فى فهم علم الاجتماع بصفة عامة. كما يمكننا النظر إلى هذه الإسهامات باعتبارها إسهامات نقدية للنظم الأوربية التى تدعى الديمقراطية، ومن منا يستطيع أن يتجاهل ذلك الدور الذى لعبته أفكار «باريتو» و«موسكا» و«ميلز» فى نقد الديمقراطية الغربية، وماتؤدى إليه من تحكم لقلة من الناس، كما أنها أوضحت لنا الأساليب المختلفة التى تستخدمها هذه الأنظمة فى استمرار تحكم القلة فى إعادة إنتاج نفسها على نحو يفرغها من مضمونها.

إن ربط بناء القوة بالمسائل والقرارات والمصالح الحقيقية من وجهة نظر تقدمية، قد يساعد على تسهيل الصياغة الإجرائية لدراسة بناء القوة أو بناء الصفوة فى المجتمعات. هذا من ناحية، ولكننا إذا أرجعنا القوة إلى مصادرها الأساسية وامتلكها أصحابها الحقيقيون وهم عامة الشعب، فإنه بالإمكان إحداث تغيرات اجتماعية أساسية وإيجابية فى البناءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى كل المجتمعات.

* * *

ثانيًا: القوة:

إن تعريف القوة من المشكلات التى أثير حولها الكثير من الجدل بين الباحثين فى الوقت المعاصر، وذلك نتيجة لتداخل بعض المفاهيم الأخرى معها، مثل: السلطة، والنفوذ، والإجبار، والقهر.

ومفهوم القوة يعدّ من المفاهيم الرئيسية فى العلوم الاجتماعية، فبعض العلماء يذهب إلى الاعتقاد بأن أى فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة، وأن كل علاقة اجتماعية هى فى جوهرها معادلة للقوة، فالقوة على أية حال تتخلل أى مجتمع من المجتمعات. وقد استخدم مفهوم القوة من قبل بعض الفلاسفة لإجلاء الغموض ولفهم الضوابط الاجتماعية التى يرفضها النظام الاجتماعى، الذى يصبو إلى جمع شتات الناس وإقامة النظام السياسى.

فالقوة عند كل من «ماركس» و«ماكس فيبر» و«بارسونز» هى القدرة الاجتماعية على إصدار قرارات لها صفة الالتزام تظهر لها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع.

فهى قدرة اجتماعية لأن الأفراد يمتلكون القوة باعتبارهم أعضاء فى المجتمع، فهى ـ أى القوة ـ يجب أن ترتبط بوضع اجتماعى يشكله الفرد فى المجتمع أو الجماعة التى ينتمى إليها ونتيجة لأن ممارستها تتم داخل تنظيم محدد، فهى تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات كالمهارة والذكاء والثروة، لأن هذه الإمكانات هى التى تخلق المكانة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعى، وبالتالى تتحول إلى قوة. وممارسة القوة هذه قد تكون بشكل فردى، مثل: الرئيس، ورئيس مجلس الوزراء، أو من خلال هيئة، أو مؤسسة كمجلس الشيوخ، أو النواب.. وأخيراً أصبح بالإمكان أن تمارس بشكل جماعى، كما يحدث فى المؤتمرات الشعبية الأساسية. وباعتبار أن القوة هى القدرة، فقد نجد أحياناً أن القوة موجودة ولكنها لاتمارس لسبب أو لآخر، وإلا بماذا تفسر غياب العديد من الناس عن جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية؟

فإذا ما عددّنا الفعل الاجتماعى هو جوهر القوة، فالذى يوضح هذا الجوهر إذن هو القرارات التى تمارس عليها، فإلزامية هذه القرارات هى التى تجلى الغموض عن الطابع الاجتماعى للقوة. والتزامية القرارات تعنى أن الأطراف المتلقية لهذه القرارات سوف تقبلها وتعمل على تنفيذها، فقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ـ على سبيل المثال ـ هى ملزمة التنفيذ من كل اللجان الشعبية ولامجال للاعتراض على تنفيذها بعدما تمت صياغتها. فالقوة باعتبارها عملية لصنع القرار السياسى، فلابد لهذا القرار من أن تكون له أبعاد مختلفة، لأن القرارات الصادرة تشمل جل المجالات سواء أكان منها السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية. فتأثير القرارات قد يكون له دور واسع بحيث يحدث تغيرات واسعة النطاق، كذلك القرارات التى صدرت عن المؤتمرات الشعبية بخصوص التحول إلى الإنتاج والبنية التعليمية.

فالقوة باعتبارها مفهوم اجتماعى، لايمكن لها أن تمارس إلا من خلال علاقات اجتماعية، كما أن ممارستها بالضرورة تتم داخل نسق من هذه العلاقات. من هنا يظهر مفهوم بناء القوة الذى يشير إلى العلاقات النظامية التى تتشكل فيها القوة.

فى الأنظمة السياسية التقليدية نجد أن علاقات القوة وجدت بين أطراف غير متكافئة فى الحصول على هذه الإمكانات، فى حين نجدها فى المجتمع الجماهيرى واضحة المعالم. فالقرار فى المؤتمر الشعبى الأساسى لايتخذ نيابة عنه، بل المؤتمر نفسه يتخذ هذا القرار، وهو نفسه الذى نجده قد اختار لجنة شعبية لتنفيذ هذا القرار.

لأنه إذا فشلت هذه اللجنة فى تنفيذ هذا القرار، فهو الذى يمتلك حق تغييرها أو لومها. هذا مع العلم أن هذا المؤتمر قد أعطى للجنة التنفيذية الحق فى المشاركة لصياغة هذا القرار قبل صدوره، كما أنه أعطى لها الحق فى أن تعترض عليه لسبب أو لآخر ولكن قبل صدوره. ففى معظم المجتمعات إن لم يكن كلها، تظهر القيم والمعتقدات والأنساق الثقافية التى ترغم وتوجه علاقات القوة فيه، وهى التى تحدد وظائف القوة وتجعل لها صفة الاستمرار والشرعية، لأن بناء القوة فى المجتمعات المختلفة يعدّ جزءاً من مكونات بنيانها الاجتماعى.

إن تحقيق جل الأهداف الخاصة بالمجتمع، وتنظيماته المختلفة، يتطلب تطبيقها بالقوة، وحتى لو كان القائمون بالفعل على درجة كافية من الالتزام والمعرفة. من هنا نجد أن مفهوم القوة لم يعد ينظر إليه كظاهرة اجتماعية فقط، بل إنها أصبحت تمثل جانباً مهمّا وأساسيّا للحياة الاجتماعية. فأصحاب القوة فى المجتمعات التقليدية يريدون أن تبقى حقيقة القوة وممارستها ومصادرها خافية على الناس، وذلك من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية أو الفئوية، إلا أن هذا المنظار أصبح لامعنى له فى ظل النظام الجماهيرى الذى جعلها حقّا مكتسبًا لكل الناس، وبيّن طرق ممارستها ومصادرها وهذا جلى وواضح، فالسلطة والثروة والسلاح بيد الشعب.

على أية حال، وكما أوضحت سابقاً، فإننا نجد أن علم الاجتماع السياسى يركز على مفهوم القوة وممارستها الاجتماعية، أكثر من ذلك نجد أن فكرة القوة تمثل أحد الموضوعات المهمة التى يبحثها علم الاجتماع السياسى. إضافة إلى أن القوة تمثل محوراً مشتركاً بين كل الموضوعات التى يجدها علم الاجتماع السياسى مادة له.

من هنا كان لابد لنا من تناول القوة باعتبارها مفهوماً متسعاً يحتوى على مفاهيم أخرى لصيقة به، ولايمكن فهم القوة بمعزل عنها، وهذه المفاهيم هى: النفوذ، والإقناع، والتأثير، والسلطة، والقسر. فالإقناع يعدّ من أدنى مستويات استخدام القوة، وهو محاولة إقناع الآخرين بأن ينحوا على النحو الذى يحدده القائم بدور المقنع. وتعتمد هذه العملية على قوة حجة وقدرة القائم بالعملية على استخدام اللغة والتأثير الشخصى والمنطقى للموضوع المطروح. وهذه العملية - أى الإقناع - عملية قائمة على أساس من الحرية فى الإقناع للطرف الموجه إليه هذه العملية، أى أنها لاتتصف بالالتزام.

أما التأثير فإنه يشير إلى القدرة على الإقناع وتجنب استخدام أى شكل من أشكال القهر أو العسف.

من هنا نجد أن التأثير ينتج عنه قبول طوعى وحر، بعكس القوة التى ينتج عنها خضوع قهرى.

أما السلطة فهى قوة نظامية وشرعية فى مجتمع معين، مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية، وموافق عليها من جميع أعضاء المجتمع، وترجع أهمية السلطة إلى أنها توجه سلوك الأفراد بصورة محدودة لإنجاز الأهداف العامة. ويتحقق ذلك من خلال بعض الميكانيزمات، مثل: التبادل، والمصالح المشتركة، والتضامن، والقوة. ومن الدراسات المبكرة للسلطة فى علم الاجتماع دراسة «ماكس فيبر»، التى حاول فيها أن يحدد مصادر شرعيتها، وانتهى إلى أنها قد تكون مستمدة من القانون أو التقاليد أو الإلهام[1]. على أن القوة قد تمارس فى بعض الأحيان ـ إن لم يكن كلها ـ بغض النظر عن وجود السلطة.

أما القسر فإنه يشير إلى الاستخدام الواضح لأساليب العقاب، أى أنه يعبر أو يمثل المظهر الخارجى لاستخدام القوة.

مفهوم القوة يعدّ واسع الاستعمال لدى رجال الاجتماع والسياسية والاقتصاد، كما أن تعدد مفاهيم القوة يعود بالدرجة الأولى إلى الاختلافات الفكرية حول نوع المجتمع الذى يعيشون فيه، ويعرّف «ماكس فيبر» القوة بأنها احتمال قيام شخص ما فى علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته على الرغم من مقاومة الآخرين، وبصرف النظر عن الأساس الذى يقوم عليه ذلك الاحتمال[2]. على أن القوة فى معناها الشمولى تعنى القدرة على فعل شيء والتأثير فيه، والقدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل، لم يكن ليقوم به دون استخدام القوة.

فالقوة ليست مجرد علاقة بين الأفراد، بل والمؤسسات والمنظمات والهيئات الكبرى لها علاقتها الخاصة بها أيضاً، فهى تشمل: الحكومة، والجيش، والشر العامة والخاصة، إضافة إلى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، كل ذلك :

1- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق ذكره، ص32.

2- بوتومور، الصفوة والمجتمع، مرجع سابق ذكره، . ص72.

القوة ويمتلك مصادرها. وهذا مايؤكده ـ «تالكوت بارسونز» فى وصفه للعلاقة بين المجتمع ككل وأجزائه المكونة له، أى دراسة القوة فى سياقها البنائى.

«جون يروى»[1] ميّز بين ثلاثة أنماط للقوة، هذه الأنماط هى القوة الاقتصادية التى اعتمدت على الموارد المادية، والقوة السياسية التى اعتمدت على السيطرة على مراكز ومصادر القوة، والقوة الثقافية التى اعتمدت على التحكم فى المصادر التى تخلق وتفسر وتنقل المعايير الاجتماعية.

من هنا يجب علينا دراسة القوة من وجهات النظر هذه، فالاتجاه الأول الذى يرى أن القوة الاقتصادية هى المستندة على الموارد المادية، يرى أن القوة تكمن فى تملك زمام الأمور المادية، وهى تحتوى على وسائل وطرق الإنتاج، وهذا الاتجاه نجده واضحاً لدى الماركسيين، الذين عدّوا القوى هى القوة الاجتماعية على العموم والسياسية، وعلى هذا الرأى فإن الفئة المسيطرة على أساليب وأدوات الإنتاج ينبغى أن تستخدم سيطرتها فى الاستحواذ على القوة السياسية والاجتماعية فى مؤسسات المجتمع المختلفة لتضمن أن تكون قراراتها ملزمة التنفيذ.

وهذا ماترفضه النظرية الجماهيرية بشدة، فأتت بذلك البناء المتناسق لحل المشكل السياسى والاقتصادى والاجتماعى، الذى يضمن عدم سيطرة أية فئة على أخرى وعدم ترك المجال أمام أية فئة للاستحواذ على السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الاتجاه الثانى، فهو الذى يربط القوة بما يتبوأه الفرد من مناصب، فكلما كان للفرد منصب رئيسى فى المؤسسة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية كانت لديه القوة لفرض إرادته، وبقدر هشاشة هذا الاتجاه تأتى عدم مصداقيته فى غالب الأحيان، والمثال واضح على ذلك: ففى المؤسسة الأمريكية يقبل رئيسها بجملة من المحاذير سواء تلك الناتجة من وكالة الاستخبارات الأمريكية أو اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة. ففى الكثير من الأحيان نجد أن أصحاب المناصب العليا ماهم إلا أدوات لقوة أخرى غير منظورة. فالاتجاه الخاص بصنع القرار ومن يقوم بصياغته،

1- إبراهيم الغار، علم الاجتماع السياسى، القاهرة، دار المعارف، ص 41. .

يتطلب على أية حال تحديد المشكلات الهامة فى المجتمع، ومن شارك ومن لم يشارك فى اتخاذ القرار الذى يحدد البدائل عند التعامل مع أية مشكلة من مشاكل المجتمع، عن طريق من يمتلك السلطة داخل المجتمع.

فى المجتمعات التقليدية يبدو هذا الأمر من شبه المستحيل لأن فى الغالب القرارات المهمة تصدر من أشخاص وجماعات غير رسمية، لأجل ذلك فإن هذه المداخل أو الاتجاهات تعدّ إلى حد ما، غير ملائمة لاتخاذ القرار السياسى الصحيح، فالقرار السياسى الصحيح لايمكن له أن يصدر إلا من الأفراد الطبيعيين أعضاء المؤتمرات الشعبية ا ساسية فى جلسة عادية أو استثنائية لمؤتمراتهم.

موضوع آخر يرتبط بدراستنا للقوة هو أشكال القوة، وقد تناولت الدراسات الاجتماعية أشكالاً محدودة ومتميزة من القوة، بالإمكان تحديدها على النحو التالى: القوة الجبرية، والسيطرة، والسلطة.

مصدر الاختلاف الأساسى بين أشكال هذه القوة، تكمن فى طبيعة المصادر التى تستند إليها القوة فى ممارستها فى أى من هذه الحالات، فعند ممارسة القوة الجبرية يعتمد فى ممارستها على العقوبات أو المزايا المتوقعة. أما السيطرة فهى بالدرجة الأولى، مرتبطة ببناء التنظيمات والأنساق الاجتماعية، لأن أعضاء هذه التنظيمات ،يعتمدون فى أداء وظائفها على أداءات الأجزاء التابعة لهم أو لوظائفهم.. فعلاقات السيطرة على أية حال، لانجدها حكراً على شاغلى المناصب القيادية فقط، بل نجدها لدى الآخرين الذين هم أدنى باعتبار أن أداء المهمة يتوقف على أداء هؤلاء الآخرين لأعمالهم. أما فيما يخص الشكل الثالث، وهو السلطة فالقوة فيه تستند إلى نظم شرعية وقانونية واضحة.

المفكرون على اختلاف مدارسهم تناولوا بالبحث والنقاش الأساليب المتميزة للحصول على السلطة الشرعية كلٌ حسب انتمائه، فالقوة السياسية فى أى مجتمع من المجتمعات تبرز من خلال السلطة والنفوذ، فالأولى تتحقق بفضل القانون. أما الأخرى فتتحقق بقدرة الشخص أو الجماعة على فرض الآراء على الآخرين. من هنا تبرز عدة تساؤلات، وهى من يملك، ومن يحكم، ومن يملك السلطة والثروة والسلاح؟

الأنظمة التقليدية على اختلاف أشكالها البراقة لم تستطع أن تقدم الإجابة الشافية عن السؤال المهم، وهو لماذا الاحتكار من قبل فئة أو مجموعة أو حزب أو طبقة أو قبيلة لمقدرات الشعب بأكمله؟ لماذا يصفون الشعوب بالجهل والغوغائية، وفى الوقت نفسه، يعون تلك الحقيقة التى تقول: إن كل المقدرات التى يمتلكونها هى فى الواقع من تلك الشعوب. إن هذه المغالطة لن تنتهى مالم تصل كل شعوب العالم إلى ممارسة سلطتها وطبيعتها التى جبلت عليها، أداتها فى ذلك النظرية العالمية.

النظرية التعددية في دراسة بناء القوة:

ينظر أنصار الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع إلى بناء القوة باعتباره بناءً وظيفيًا يمكّن النسق الاجتماعى من تحقيق درجة عالية من الأداء والتوازن. بمعنى أنه وسيلة من الوسائل التى تمكّن النسق من القيام بمهمته وتحقيق أهدافه التى بالدرجة الأولى تتعلق بتحقيق مصالح أفراد المجتمع. وهؤلاء فى سعيهم نحو رؤية تعددية لبناء القوة فى المجتمع عند فئة محددة. هنا نجد «بارسونز» عندما انتقد «ميلز» يشير إلى أن القوة شىء ينتشر فى كل المجتمع، وهى مرتبطة بوظيفة تحقيق الهدف التى يقوم بتأديتها النسق السياسى. وإنها موزعة فى المجتمع بشكل عام. الفرق بين فرد، أو بين جماعة وأخرى، يكمن بالدرجة الأولى فى درجة القوة المملوكة وليس فى نوع القوة، فعندما تتحول المجتمعات إلى الديمقراطية الشعبية المباشرة يقوم النسق السياسى بأداء مهمته على الوجه الأكمل، باعتبار أن سلطة اتخاذ القرار ستكون موزعة على القاعدة أى الجماهير وللكل الحق فى المشاركة فى اتخاذه، وبالتالى فإن القوة ستكون موزعة على الشعب كافة، ولا تتركز فى أيدى جماعة معينة، وأنها تصبح وسيلة لتحقيق أهداف جماعية.

«بودان» فى دراسته عن بناء القوة فى مدينة نيوهافن توصل إلى النتائج التالية:

أولاً: القوة موزعة على جماعات متعددة، وهى أن كل فاعل يلعب أكثر من دور فى وقت واحد، وأنه دائماً توجد علاقات متعددة بين جميع العناصر، بحيث تنتفى صفة الحياد بينها، فالقوة تتوزع فى المجتمع بأكمله من القاعدة إلى القمة.

ثانيًا: أن التغيرات البنائية فى المجتمع جاءت نتيجة التوزيع التعددى للقوة.

ثالثًا: كلما زادت قدرة الفرد على التأثير فى القرارات السياسية زادت قوته، أى أن الفرد يستطيع أن يكون قويًا، عندما ينجح فى استخدام مايمتلكه من تأثير فى عملية صنع القرار.

رابعًا: لأى جماعة من الجماعات ثقل فى مجال معين، فالجماعة أو الأفراد الذين يمارسون تأثيراً فى مجال معين، لايستطيعون أن يماسوا ذات التأثير فى مجال آخر. على أية حال هذه النتائج تبدو كأنها طرح مقصود، الغرض الأساسى منه هو رفض ذلك الارتباط الذى يمكن أن يقوم بين بناء القوة، والبناء الاقتصادى الذى أوضحناه سابقاً.

لقد واجهت النظرية التعددية لبناء القوة العديد من الانتقادات، منها أن علماء السياسة لم يستطيعوا أن يفهموا الحقيقة بكل جوانبها عندما تناولوا وجهاً واحداً لبناء القوة، وهو المتعلق بالتأثير فى القرارات السياسية. فنجدهم لم يستطيعوا التفريق بين الأهمية النسبية لبعض القرارات دون الأخرى، ومدى علاقة ذلك بممارسة القوة فى المجتمع.

فالقوة على أية حال، لاتمارس فقط من خلال التأثير فى المسائل السياسية، ولكن لابد لها من أن تشتمل على كل جوانب الحياة الاجتماعية، إلا إذا عدّت القرارات الخاصة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية قرارات سياسية.

ففى النظم التقليدية تهدف القوة إلى تشكيل رغبات وحاجات الأفراد لخدمة مصالح جماعة معينة على حساب مصالح الجماعات الأخرى، فى حين الصحيح هو أن تهدف إلى صياغة رغبات وحاجات الأفراد من وجهة نظر الجميع لكى يتم قياس مصالح كل أفراد المجتمع، وهذا بدوره لايتأتى إلا إذا كانت القوة موزعة على جميع أفراد الشعب، وذلك بمشاركتهم فى اتخاذ القرار الذى يخص المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويكون للشعب كافة، وليس لجزء منه.

* * *

▫ الفصل السادس ▫

الأحزاب السياسية

تناول كثير من الدارسين والباحثين ظاهرة الأحزاب السياسية من وجهات نظر متعددة، فهناك من تناولها باعتبارها ظاهرة سياسية مرتبطة بالنظم السياسية، وهناك من اهتم بها من منظور اجتماعى بحت، إلى جانب أن هناك آخرين درسوا الأحزاب السياسية كظاهرة اجتماعية تلعب دوراً ولها وظيفة اجتماعية من حيث الوجود، وهى تعدّ سياسية من حيث الوظيفة، لأجل ذلك يصعب إلى حد ما فصل البناء الاجتماعى للأحزاب السياسية عن وظائفها السياسية، علمًا بأننا نجد أن هناك من يعدّ الأحزاب السياسية كيانات مشبوهة تقوم من أجل الاستحواذ على مقدرات المجتمعات المختلفة، ووسيلتها فى ذلك أساليب وبرامج تقوم على الزيف والدجل وهى وفق هذا المنظور ليست أداة ديمقراطية على الإطلاق، ويبدو لى أن هذا الرأى هو الأرجح وفق المعطيات السائدة الآن، إن لم نقل كل المجتمعات التى تسودها ثقافة الأحزاب، وعلى أية حال سأتناول هذا الموضوع لاحقًا بشىء من التفصيل.

لقد كان لظهور كتاب (الأحزاب السياسية) لـ «موريس دويفرجيه» أثراً فعالاً فى التحليل المقارن باعتبار أنه فى هذا المؤلف قد قدّم تصنيفاً جامعاً للأحزاب السياسية وأثرى المجال بالعديد من الفرضيات العلمية.

إن ما تجدر الإشارة إليه أيضاً أن الأحزاب السياسية من المواضيع المحاطة بجملة من الصعاب الناتجة عن تنظيمها، لأنها فى الغالب ترتكز على عرف وعادات غير مكتوبة، والتى حتى إن وجدت فهى لاتتعرض لكل المسائل الخاصة بسير وعمل وآلية تلك الأحزاب.. والمثير للجدل حقًا هو أن هناك من يعتقد خاطئاً بأن الأحزاب السياسية هى حلقة الوصل بين المواطن والحكومة، وأن الأحزاب السياسية هى التى تتولى تحويل الفكر الاجتماعى فى المجتمع وتترجمه إلى سلوك سياسى ملموس، وذلك يجعل برامجها منظمة، وفى نفس الوقت تقوم بمطالبة الحكومة بتنفيذها، وهذا

ينطبق على الأحزاب التى هى خارج السلطة. ولكن ما الذى يحدث عندما تتولى هذه الأحزاب السلطة؟.. عندها تتولى الأحزاب التى خرجت من السلطة نفس المهمة، ويبقى الدوران فى حلقة مفرغة لاتؤدى إلى تحقيق تلك المطالب من الناحية الواقعية.

فى بلدان ثقافة الأحزاب السياسية، تقوم الأحزاب السياسية بوظائف متعددة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، هذا من الناحية النظرية.. ولكن من الناحية الواقعية هى تنظيمات لأشخاص يهتمون بضبط بناء القوة فى المجتمع والتأثير عليه والعمل من خلاله على نحو يلائم تحقيق مصالحهم الخاصة سواء أكانت فئوية أم طبقية.

تعريف الحزب السياسى:

يقصد بالحزب فى اللغة قسم أو جزء، وهو يحتوى على مجموعة من الناس. أما كلمة سياسة فلها معانٍ كثيرة أقربها أنها تتعلق بالسلطة. ويعرّف الحزب السياسى بأنه عبارة عن تنظيم سياسى له مبادئ معينة يهدف إلى الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات العامة لتطبيق تلك المبادئ لأنه يرى أنها تحقق الصالح العام للمجتمع[1] وعرّف الحزب السياسى كذلك بأنه تلك المنظمات التى تجمع بين أناس ذوى رأى واحد لتضمن لنفسها تأثيراً حقيقيّا وفعالاً فى إدارة الشئون العامة. على أن هناك من عدّ الحزب السياسى هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه، والتى من خلالها يأمل أن يحقق هذه الأمانى، وهو فى الوقت نفسه، أى الحزب يحقق مصلحة خاصة، إذ إن مجموعة الأفراد التى تركز أمانيها فى حزب ما إنما ترمى فى الحقيقة إلى تحقيق وزن أكبر لهذه الأمانى وتأمل تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذى يتاح لها من خلال الجهاز الحزبى.

والحزب السياسى هو وحدة معقدة، فهو منظمة اجتماعية لها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفين دائمين، كما أن لها أنصاراً عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات وثقافات ولهم عادات مختلفة. ولعل التباين بين أفراد الشعب هو الذى يدفع بهم إلى الانتماء إلى الأحزاب السياسية. والأحزاب السياسية لها قيادات تسعى دائماً إلى الاستيلاء على القوة السياسية، ولاشك أن السعى الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة، هو الذى يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العاملين،

1- محمد السويدى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص 89.

فالحزب لايتمكن من تحقيق أهدافه، إلا عن طريق الحصول على قدرٍ وافٍ من التأييد الشعبى يسمح له بالضغط على السلطة الحاكمة[1].

ومن خلال قراءتنا للتعريفات السابقة نخلص إلى مجموعة من الحقائق التى لايمكن إغفالها والتى تتعلق بالزيف الأيديولوجى الذى صاحب وجود الأحزاب السياسية، فالحزب السياسى كما أشرت سابقاً يمثل جزءاً من الناس، أى من الجماهير.. إذاً كيف يسمح لهذا الجزء أن يحكم ويتحكم فى إرادة الجماهير.. فى مقدرات الكل ؟! كيف يتأتى للحزب أن يكون أداة ديمقراطية وهو يصل إلى الحكم عن طريق زيف الانتخابات فى المجتمعات التقليدية ناهيك عن الدسائس والمؤامرات التى تحاك فى الخفاء ؟! كيف يكون الحزب السياسى ممثلاً لإرادة المجموع وتطلعاتهم وآمالهم، وهو مكوّن من فئة لها مصالح وأهداف مشتركة تسعى حثيثاً لتحقيقها فور وصولها إلى سدة الحكم ؟!.. إن النظرية العالمية الثالثة التى تبشر بعصر الجماهير الذى يمتلك فيه الشعب كل الشعب مقدراته تؤكد على أن الحزب هو حكم الجزء للكل وهو آخر الأدوات الدكتاتورية حتى الآن، وبما أن الحزب ليس فرداً، يضفى ديمقراطية مظهرية بما يقيمة من مجالس ولجان ودعاية بواسطة أعضائه، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق، لأنه يتكون إما من ذوى المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة أو المكان الواحد أو العقيدة الواحدة، وهؤلاء يكوّنون الحزب لتحقيق مصالحهم من خلال رؤيتهم أو بسط سلطات عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة باسم تنفيذ برنامجهم[2].

فالحزب السياسى على أية حال هو تنظيم يتكون من مجموعة من الأشخاص أو الأفراد تشملهم روابط معنوية وفكرية ومادية مشتركة، ويعملون من أجل الوصول إلى الحكم بأية وسيلة كانت حتى يتسنى لهم تحقيق مصالحهم الخاصة وتنفيذ مايؤمنون به هم شخصيًا، بغض النظر عن آمال وآلام الجماهير العريضة فى ظل مناخ عام يقومون هم بتهيئته، والذى من خلاله يفرضون إرادتهم ويحققون آمالهم لا يهمهم فى ذلك الوسيلة المتبعة.

1- محمود خيرى، النظم السياسية المقارنة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1985، ص 52.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

نشأة الأحزاب السياسية:

إن اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الاختلافات المتعلقة بالمبادئ والأفكار والتقاليد والدين، تعدّ من العوامل المهمة التى أسهمت فى نشأة الأحزاب السياسية فضلاً عن الظلم الاجتماعى والاستبداد بالسلطة واحتكار الامتيازات وعدم مراعاة المصالح والاهتمامات الخاصة بالجماهير، وقد تؤدى أيضاً فى مجملها إلى نشوء الأحزاب السياسية.

«موريس ديفرجيه»: يرجع نشأة الأحزاب السياسية إلى العام 1950 إفرنجى، ويقول: قبل هذا التاريخ كانت هناك بعض الجماعات والجمعيات، بالإضافة إلى وجود أندية يلتقى فيها أعضاء الجمعيات الثورية، أى أنها لم تكن أحزاباً بالمعنى الذى تعنيه هذه الكلمة فى الوقت الحاضر. ويذهب «ديفرجيه» إلى أن عملية تكوين الأحزاب تبدو بسيطة لأول وهلة فهى تبدأ بخلق الكتل البرلمانية أولاً، ثم تظهر اللجان الانتخابية فيما بعد، ثم يحدث الاتصال الدائم بين هذين العنصرين[1]. فى المقابل نجد فريقاً آخر من الباحثين يرون أن الأحزاب السياسية قامت بادئ ذى بدء بفضل نشأة الجماعات البرلمانية، ولاشك أن ظهور اللجان البرلمانية كانت سبباً من الأسباب القوية التى أدت إلى نشأة الأحزاب السياسية. وقد وجدت الأحزاب السياسية، فى الحقيقة، قبل وجود الانتخابات التى تعدّ مظهراً من مظاهر الحياة البرلمانية التى ارتبط بها ميلاد الأحزاب السياسية الحديثة[2].

فالتعاون بين المجموعات البرلمانية يتحقق من خلال مجموعة من العوامل، وهى: المصلحة المشتركة، ووحدة الفكر، والعامل الإقليمى، وعامل المهنة.. وعلى هذا كانت المصلحة هى الدافع الأساسى لهذه الجماعات واللجان البرلمانية للاتفاق وتحقيق التعاون فيما بينهم حتى يتسنى لها أن تكسب تمثيل المناطق المختلفة[3].

هذا الأمر يقودنا إلى القول: بأن الطابع الانتخابى والرغبة فى الوصول إلى

1- موريس ديفرجيه، الاحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وآخرين، دار النهار، بيروت، 1972، ص16.

2- إبراهيم الغار، علم الاجتماع السياسى، دار الثقافة، القاهرة، 1979، ص 171.

3 - عبد الهادى الجوهرى وآخرون، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، دار الطليعة، أسيوط، 1979، ص 124.

السلطة بأى ثمن كان هو الأصل فى نشأة الأحزاب السياسية، بعكس القول: بأنها وجدت كأداة ديمقراطية تتحقق فيها المشاركة السياسية للجماهير، فالأحزاب السياسية منذ النشأة هى أحزاب أشخاص لامبادئ، وهى تمثل نوعًا من أنواع المتاجرة والاستغلال بآمال الجماهير، وهى منذ بدايتها منشغلة بتطاحن الأشخاص والفئات المكونة للأحزاب من أجل تحقيق مصالحهم الذاتية على حساب مصالح الجماهير العريضة، فالباحث المدقق فى الأمر يجد أن الأحزاب السياسية على مختلف أنواعها وتشكيلاتها لاتعنى بأية حال من الأحوال أنها نظام ديمقراطى قائم عن طريق الانتخاب الحر، على اعتبار أن الأحزاب السياسية قائمة على فئة متسلطة على بقية فئات المجتمع الأخرى وتمارس عليها الهيمنة والتسلط انطلاقاً من مصالحها الذاتية.

لأجل ذلك عدّت النظرية العالمية الثالثة أن الحزبية إجهاضٌ للديمقراطية، ومن تحزب خان فالحزب أداة حكم دكتاتورية، تمكن أصحاب الرؤية الواحدة أو المصلحة الواحدة من حكم الشعب بأكمله، والحزب هو الأقلية بالنسبة للشعب. إن الغرض من تكوين الحزب هو خلق أداة لحكم الشعب. إن الأحزاب السياسية فى العالم تتلقى تحويلها من هيئات لها مصالح معينة تريد الاستعانة بالحزب لتحقيقها، فالحزب أساسًا يقوم على نظرية سلطوية تحكمية، أى تحكم أصحاب الحزب فى غيرهم من أفراد الشعب معتبراً أن وصوله للسلطة هو الوسيلة لتحقيق أهدافه التى افترض أنها هى أهداف الشعب على الرغم من الفارق. وتلك هى نظرية تبرير دكتاتورية الحزب، وهى نفس النظرية التى تقوم عليها أى دكتاتورية، ومهما تعددت الأحزاب فالنظرية واحدة[1].

وظائف الأحزاب السياسية:

الحزب هو مجموعة من الأفراد تجمعهم أيديولوجية واحدة ويخضعون لقيادة واحدة. فقيادة الحزب هى إما منتخبة من أعضاء الحزب أو هى مفروضة على الحزب لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو عن طريق الوراثة. فالأحزاب السياسية تهدف بالدرجة الأولى إلى الوصول إلى الحكم ولأجل ذلك، فهى تجمع حولها أكبر عدد من الأفراد عن طريق زيف الدعاية التقليدى، وذلك حتى تضمن التأييد لبرامجها الخاصة لتحقيق مصالحها تحت غطاء تحقيق المصلحة العامة. هذا من جهة

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ومن جهة أخرى عدّت الأحزاب السياسية أن لها دوراً فعالاً فى تنمية قدرات المواطنين وتشجيعهم على الحوار السياسى والمشاركة، على أن السبب على ما يبدو لى هو أن الأحزاب السياسية ليست محايدة، وإنما هى تقوم بدور الوسيط الذى لابد من وجوده على الرغم من التدليس الذى تمارسه سواء أكانت داخل أم خارج السلطة.

فهى أى الأحزاب السياسية من ناحية تتناول الأحداث بالاعتماد على مطالبها وإلى ماتتطلع إليه، ومن ناحية أخرى تقوم بتعبئة الناس ضد كل القرارات التى لاتتوافق مع مصالحها، أى مصلحة الفئة المكوّنة للحزب السياسى لامصلحة الجماهير، فالأحزاب السياسية لاتعبر عن الإرادة العامة وتوجهها، بل تعبر عن إرادتها الخاصة.

وهى من خلال نقل مطالب الجماهير إلى السلطة الحاكمة تقوم بشتى الأفعال المتمثلة فى الزيف والتدليس والمخادعة حتى يتسنى لها تحقيق مطالبها هى على حساب مطالب الجماهير. . ليس هذا فقط، بل إن الأحزاب السياسية وقياداتها لاتجد حرجاً فى تعبئة الغوغائيين والجهلاء، وذلك من أجل استغلالهم لإحداث الفوضى والشغب داخل مجتمعاتهم، ويصورون هذا على أنه يخدم الصالح العام والمصلحة العليا للمجتمع، حتى يتمكنوا من تمرير مايريدونه.

فالحزبُ على أية حال، هو الأقلية بالنسبة للشعب، وإن الغرض من تكوين الحزب هو خلق أداة الحكم للشعب، أى حكم الذين خارج الحزب بواسطة الحزب[1].

أنواع الأحزاب السياسية:

إن وضعية الأحزاب السياسية فى هذا العصر تعكس نمط التركيب المميز للحياة فى أى دولة من الدول، فوضعية الأحزاب السياسية من حيث العدد والتأثير تتحكم فى عمل النظام السياسى فى أى بلد، لأجل ذلك نجد أن هناك ثلاثة أنماط سائدة للأحزاب السياسية:

1- نظام الحزب الواحد:

هذا النظام يتمثل فى حصر السلطة السياسية فى يد حزب واحد ويقوم على أسس

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 20. .

أيديولوجية أخرى، أى الدكتاتورية بأكمل معانيها. وفى هذا النظام يصبح الحزب وجهازه الإدارى وقيادته هو السلطة فى الدولة، أى تمركز القوة فى يده كما يعطى لإرادته ويضفى عليها صفة القوة. وعلى اعتبار أن الحزب الواحد لايواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم، لذلك نجد أن الأعضاء لايقفون أنفسهم على خدمة مصالح الشعب، بل على إرضاء الزعماء وكسب ثقتهم[1] من هنا نجد أن النظرية العالمية الثالثة ترفض نظام الحزب الواحد، وترى فيه أنه أبشع أنواع الدكتاتورية. إن المجتمع الذى يحكمه حزب واحد هو تماماً مثل المجتمع الذى تحكمه قبيلة واحدة أو طائفة واحدة. . ذلك أن الحزب يمثل كما سبق رؤية مجموعة واحدة من الناس أو مصالح مجموعة واحدة من المجتمع أو عقيدة واحدة أو مكان واحد، وهو بالتالى أقلية إذا ماقورن بعدد الشعب[2].

2- نظام الحزبين:

الثنائية الحزبية يمكن أن تكون كاملة أو غير كاملة كما يمكن أن تكون جامدة أو مرنة. . فى الكاملة النظام يتقاسم اهتمام الناخبين حزبين سياسيين، ومن هنا يكون تناول ممارسة السلطة بصفة فردية. أما فى غير الكاملة فهى تعنى أن يهيمن حزبان سياسيان على الحياة السياسية فى بلد من البلدان، بمعنى ألا يستطيع أحدهما امتلاك الأكثرية التى تمكنه من الانفراد بالسلطة. وماتجدر الإشارة إليه هنا هو أن نظام الحزبيين يتراءى لنا وكأنه يسمح بتوازن القوة بين الحزبين، بحيث تستطيع الأقلية أن تصبح أغلبية عندما يقوم أحدهما بسرقة الناخبين من الآخر بإحدى الوسائل المريبة. والمثير للجدل حقًا أن هذه الأحزاب تتمتع بسعة كافية لاستيعابها لشتى الأمور إلى جانب قدرتها على البقاء بسبب قدرتها على إحداث تغييرات فى أفكارها وبرامجها المخادعة للجماهير. لأجل ذلك رفضت النظرية العالمية الثالثة نظام تعدد الأحزاب لأنه شكل غير ديمقراطى، ولأن الصراع الحزبى، يؤدى إلى تحطيم أسس أى إنجاز للشعب. ويخرب أى مخطط يقام لخدمة المجتمع، لأن تحطيم الإنجازات وتخريب

1- محمود خيرى عيسى، النظم السياسية المقارنة، مرجع سبق ذكره، ص 68 .

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص19.

الخطط هو المبرر لمحاولة سحب البساط من تحت أرجل الحزب الحاكم ليحل محله المنافس له[1].

3- التعددية الحزبية:

وهى تعنى النظام الذى يحتوى على عدد كبير من الأحزاب السياسية التى لايمكن لإحداها الحصول على الأكثرية البرلمانية بمفرده، وهى تقوم على عدم الاستقرار، وإلى إيجاد نوع من الفوضى السياسية الناتج عن إتاحة الفرصة للفئات العرقية والهامشية ذات الاتجاهات الفكرية المتطرفة من فرض آرائهم ومعتقداتهم، وهى فى غالب الأحيان تضر بمصلحة الوطن العليا. فرفض النظرية العالمية للأحزاب السياسية التى هى نتيجة منطقية لسلبياتها، فالأحزاب السياسية سواء أكانت فردية أم ثنائية ـ كما أوضحت سابقاً ـ هى أداة حكم غير ديمقراطية، على أن التعددية على الرغم من أنه نشاط سياسى إلا أنه مدمر سياسيّا واجتماعيّا واقتصاديّا لحياة المجتمع[2].

على أية حالة فإن الأحزاب السياسية مهما كانت صفتها ومهما كانت ديمقراطية، فهى فى النهاية تمثل جزءاً من الشعب وليست كل الشعب، الأمر الذى حكمت به على نفسها بأنها زائفة وضعيفة البنيان وذات نزعة فئوية أنانية، وبالتالى فلا معنى لامتلاكها القوة داخل المجتمع، مادامت تمارس التسلط وفق رؤيتها للأمور ومصالحها الذاتية، الأمر الذى لم يعد مقبولاً اليوم بعد قيام عصر الجماهير الذى يكون فيه الشعب شريكاً فى السلطة والثروة وعضواً فاعلاً فى الحياة الاجتماعية. وهذا الأمر يلقى بعبئه على علماء الاجتماع السياسى المحدثين باعتبارهم معنيون بطريقة أو بأخرى باستخدم المنهج السياسى المقارن للكشف عن سلبيات وإيجابيات أدوات الحكم التقليدية منها والمعاصرة، حتى يتسنى للمجتمعات المختلفة أن تأخذ بالنظام السياسى الذى يحقق أمانى الإنسان وتطلعاته.

* * *

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص 21.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص22.

❑ الفصل السابع ❑

الأيديولوجيا

عند تناول علم الاجتماع السياسى لأيديولوجيا يؤكد أن هناك علاقة قوية بين مفاهيم كل من الأيديولوجيا والمشاركة السياسية والقوة، لأن الفهم الحقيقى للنظام الاجتماعى والسياسى على المستوى القومى والعالمى، لايتحقق إلا من خلال البحث فى دينامات الأيديولوجيا وسماتها العلمية والنظامية.

ظهر هذا المصطلح أول مرة، حين كتب «كونت دى تراس» عن دراسة الأفكار فى نهاية القرن الثامن عشر، ثم مالبث أن كُتب له الذيوع والانتشار بين الدارسين الفرنسيين إبان القرن التاسع عشر، ولكنه سرعان ما اكتسب معانى سلبية، فارتبط بأفكار ميتافيزيقية عقيمة ظلت عالقة به إلى فترة متأخرة.

من التعريفات التى عرّفت بها الأيديولوجيا أولاً: بأنها نسق من المعتقدات والمفاهيم، يسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منظور يوجه الاختيارات السياسية والاجتماعية للمواطنين أفراداً وجماعات.

كذلك عرّفت بأنها نسق الأفكار المتداخلة التى تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما، عاكسة مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية، إضافة إلى السياسية والاقتصادية والنظامية. وتقوم الأيديولوجيا بمهمة التبريرات المنطقية لنماذج السلوك والاتجاهات والأهداف وأوضاع الحياة العامة السائدة، فأيديولوجية أى شعب تنطوى على تفسير، وإعادة صياغة إطار المرجعية الأيديولوجية البديلة. على أننا نجد من يرى أن عناصر الأيديولوجيا حقائق ومذاهب ثابتة، وليست جوانب فلسفية أو نظرية يمكن أن تتوافق مع كل تغير فى الظروف الاجتماعية والثقافية.

وهى كذلك (أى الأيديولوجيا) عملية إنتاج المعانى والعلامات والقيم فى الحياة الاجتماعية، إلى جانب أنها أفكار تساعد على إضفاء الشرعية على القوة السياسية

المهيمنة، وهى الوسيط الأساسى الذى يجعل من خلاله الأفراد علاقاتهم حية داخل البناء الاجتماعى.

تعرض «كارل مانهايم» لمعالجة مفهوم الأيديولوجيا فى مؤلفه الأيديولوجيا واليوتوبيا وهى من المعالجات الهامة لهذا المصطلح. فقد نظر «مانهايم» إلى أنماط التفكير ونماذجه والقيم السياسية على أنها نتاج النظم الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه فى نفس الوقت تناول بالتحليل المنظمات التى تنتشر من خلالها الأفكار، فالأفكار عند «مانهايم» لاتنبثق من البناءات الاقتصادية والطبقية فقط، ولكنها أيضاً ترجع إلى خبرات الحياة ونماذج السلوك السائدة بين الجماعات الاجتماعية ذات الأنماط المتعددة. فنجده قد قام بكشف المعانى والدلالات المختلفة التى اكتسبها مصطلح الأيديولوجيا من خلال التحليل التاريخى والاجتماعى، حيث نجده يقول: «إن أى معالجة للأيديولوجيا يجب أن تفرق بين معنيين متميزين ومنفصلين للمصطلح هما المعنى الخاص والمعنى الكلى العام»، ويؤكد كذلك على أن كل الأنساق الفكرية التى تهدف بصورة رئيسية إلى الدفاع عن الوضع القائم، وإيجاد المبررات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة تسمى أيديولوجيا، وهى أنظمة دفاعية[1].

أما المعنى الخاص فهذا يتراوح ما بين الخداع النفسى والكذب الوجدانى، ولكنه ذو طبيعة نفسية، أى أن الفرد الذى يؤمن بالمعنى الخاص للأيديولوجيا يمكن أن يكون قادرًا على التفكير بعدة أساليب أخرى، إذا كان راغباً فى رفض تحيزاته وتعصباته.

على ما يبدو لى أن المفهوم الخاص للأيديولوجيا يشير إلى الشكوك التى توجد لدينا دائماً إزاء الآراء والأفكار والتصورات التى يتقدم بها المعارضون لنا، وتؤدى بالضرورة إلى عدم القدرة على إدراك التعامل مع الواقع الاجتماعى إدراكًا متكاملاً. ويظهر الطابع المميز للمفهوم الخاص عندما يتناقض مع المفهوم الكلى للأيديولوجيا، وخاصة حينما يهتم بتركيب البناء الكلى للعقل بخصائصه فى مرحلة تاريخية معينة. إلا أنه عندما يشير المفهوم الخاص إلى جزء فقط من الأقوال التى يطلقها المعارض، فإن المفهوم الكلى يتناول المعرفة كلها ويعرّف المفاهيم ويحددها وفق منظور الحياة الاجتماعية.

1- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرين، مرجع سابق ذكره، ص 130.

كذلك نجد عندما يقيم المفهوم الخاص تحليله للأفكار والآراء على مستوى نفسى يعزو المفهوم الكلى للآراء إلى مرحلة تاريخية، ويعمل المفهوم الخاص فى إطار نفسية المصالح. فى الوقت الذى يتجه فيه المفهوم العام إلى التحليل الوظيفى والوصف الموضوعى لتلك الفروق البنائية بين العقليات التى تعمل داخل مركبات اجتماعية مختلفة.

من هنا نجد أن من يتبنى المفهوم الخاص يرى أن المصالح هى السبب الكامن وراء تلك الأكذوبة أو الخداع، فى حين نجد أن المفهوم العام يفترض مسبقاً وجود نوع من التطابق بين وضع اجتماعى معين ووجهة نظر بالذات، فالمفهوم الأول بدايته الفرد حتى لو بدأنا بالفئة الاجتماعية، لأن كافة الظواهر النفسية يجب أن تعود إلى عقول الأفراد. كذلك فإن المفهوم الثانى يبدأ بإعادة بناء وجهة النظر الكلية للفئة الاجتماعية، أى أنها إعادة بناء الخلفية النظرية التى تأخذ مكانها وراء الأحكام الشخصية للأفراد، فتبرز من خلال ذلك المظاهر النفسية الجماعية للأيديولوجية.

وقد استخدم علماء الاجتماع السياسى الأيديولوجيا السياسية من خلال مجموعة من المفاهيم، فقد استخدمها «روبرت لين» ليعنى بها أولاً أنها تعالج مجموعة من التساؤلات، مثل: من هم الذين سيصبحون حكاماً؟ وكيف يتم اختيارهم؟ وماهى المبادئ التى سوف يستندون إليها فى ممارسة الحكم؟ فالأيديولوجيا باعتبارها مجموعة من المفاهيم تمثل نوعاً من الجدل أو الحوار بين وجهات نظر متعارضة، إلى جانب أنها تؤثر فى قيم الحياة الرئيسية، وكذلك تتضمن برنامجاً للدفاع عن النظم الاجتماعية الأساسية أو إصلاحها أو هدمها. كما أنها ذات طابع معيارى وأخلاقى على مستوى الشكل والمحتوى. فهى بالضرورة إذًا جزء من سياق أشمل يتضمن نسقاً من الاعتقاد، ومن ثمّ فالأيديولوجية السياسية تنطوى على الخصائص البنائية المميزة لهذا النسق.

وفى ضوء هذا يمكننا القول: إن الأيديولوجيا السياسية هى مجموعة من القيم الأساسية، ونماذج من المعرفة والإدراك التى ترتبط ببعضها بعضًا، وتنشأ بينها وبين

القوى الاجتماعية والاقتصادية صلات قوية. كما أن الأيديولوجيا السياسية تنصب أساساً على توزيع القوة السياسية وتعالج مسائل، مثل: شرعية السلطة وأسس القيادة وأشكال الحكم.

أما «ديفيد جيرى» و«جوليا جيرى» فى مؤلفهما قاموس علم الاجتماع فنجدهما يستعرضان عدداً من التعريفات الخاصة بمفهوم الأيديولوجيا فيشيران إلى أنها أى نسق من الأفكار يحدد الفعل السلوكى المجتمعى والسياسى، أى أنها نسق من الأفكار تبرر خضوع جماعة ما لجماعة أخرى، مع إضفاء شرعية على هذا الخضوع. فهى معرفة موسوعية شاملة، قادرة على تحطيم التميز وذات قدرة على الاستخدام فى الاصطلاح الاجتماعى.

كما أننا نجدهما يؤكدان على أن أعمال كل من «ماركس» و«إنجلز» قد أثرت فى تطور النظرية الأيديولوجية. فقد أكد كل من «كارل ماركس» و«إنجلز» على الآتى: أولاً: أن الأيديولوجيات قد عملت على خلق صورة العالم من خلال وجهة نظر الطبقة الحاكمة. أما الثانى: فهو أن هذه الصورة - أى صورة العالم - كانت بالضرورة صورة مشوهة، لأن مصالح الطبقة الحاكمة بالتحديد مصالح جزئية، لأنها لاتمثل مصالح الإنسانية على وجه العموم. على أية حال من خلال ماتعرضت له مسألة الأيديولوجيا حديثًا من انتقادات وما صاحب الفكر المرتبط بها من تطور، فالتعامل مع هذا المصطلح فى ضوء الطبقة الحاكمة الممثلة لمصالحها الجزئية كأمر طبيعى من ناحية، وكمسألة تتصف بالعمومية من ناحية أخرى.

هنا أود أن اعرض لما أكده «إيجلتون» من أن مفهوم الأيديولوجيه هو ،فى الأصل، كان يعنى الدراسة العلمية للأفكار الإنسانية. غير أنه قد طرأ تحول مصطلح أيديولوجى بحيث أصبح يعنى أنساق الأفكار نفسها. من هنا نجده قد برز على أساس أنه يعنى بتحليل الأفكار وليس ذلك المدافع عنها والمؤيد لها فنجد أن القائم بدراسة الأيديولوجيا هو أصلاً فيلسوف هدفه السعى إلى الكشف المادى عن فكرنا، وهو يعتقد جازماً أن الأفكار أشياء مبهمة مستقلة عن الظروف الخارجية. كما أننا نجده يؤكد أن مفهوم الأيديولوجيا فى الوقت المعاصر يتعارض تماماً مع العلم.

استعمالات مفهوم الأيديولوجيا:

هناك العديد من الاستعمالات لهذا المفهوم فى الكتابات المعاصرة، فيستعمل هذا المفهوم أولاً: فى ميدان المناظرة السياسية. ومن الطبيعى أن نحدد هوية هذا الاستعمال هل هى سلبية أو إيجابية وذلك حسب معتقد وهوية المستعمل للمفهوم. فيرى المتكلم أن أيديولوجية تعبر عن الإيمان والتضحية والوفاء، فى حين نجده يرى فى أيديولوجية الآخرين أو الخصوم قناعاً يتسترون خلفه بنواياهم السيئة. على أن المتناول للأيديولوجية فى الحقل السياسى لايجب أن يحكم عليها من وجهة نظر الحق والباطل، وإنما عليه أن يتناولها من خلال النظر إلى فعاليتها فى استمالة الناس وتحقيقها لأهدافها.

أما مجال الاستعمال الثانى: فهو المجتمع حيث يتفق أعضاؤه على الولاء لقيم مشتركة ويستعملون منطقًا واحدًا. فالأيديولوجية تحديد أفكار وأعمال الأفراد والجماعات بكيفية خفية. وعلى الباحث لكى يحدد مصالحها أن يقوم بتحليل وتأويل أعمال أولئك المعاصرين.

المجال الثالث: هو مجال الكائن، أى الإنسان المتعامل مع محيطه الطبيعى، ففى الاستعمال الماركسى نجد أنها تحدد الواقع والكائن. فنظرية التاريخ فى الفكر الماركسى لاتنفصل عن نظرية المعرفة والكائن.

الاستعمال الرابع: خليط من الاستعمالات السابقة، فعندما نحاول أن ندرس تأثير أى أيديولوجية على الفكر عمومًا، فإن أول ما نقوم به هو البحث فى الحدود الموضوعية التى ترسم معالم ذلك الفكر.. وهذه الحدود هى حدود الانتماء إلى الأيديولوجية السياسية وحدود الدور التاريخى الذى يمر به المجتمع ككل وحدود الإنسان فى محيطه الطبيعى[1].

من هنا نستطيع القول: إن مفهوم الأيديولوجيا فى الغالب يحمل طابع الازدواج، فهو وصفى ونقدى ويتطلب دائماً مستويين، المستوى الذى نظن فيه أنها حقيقة

1- عبد الله العروى، مفهوم الأيديولوجيا، بيروت، المركز، 1993 ، ص 10.

مطابقة للواقع، والمستوى الذى نحكم فيه على أنها لاتعكس الواقع على وجهه الصحيح.

على أن الأيديولوجيا تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: وهو الأيديولوجيا الجزئية الذى يقتصر على الجوانب السيكولوجية الخالصة فى حين نجد أنها ترتكز على تصورات ومواقف هى مبعث الشكوك من ناحية الخصوم. ويبدو أن أغلب الأيديولوجيات فى صراع نظراً لما قد تبرزه الأفكار من تعارض، إذ إنها جميعًا تتصل بأجزاء محدودة ومتعارضة من الواقع الفكرى، فالكلمة تستخدم للإشارة إلى قطاع خاص من الفكر وليس الفكر كله، أى بمعنى أن الأيديولوجية تكون جزئية حين اقتصارها على مجموع الأفكار والاتجاهات الخاصة بجزء من الواقع الاجتماعى الكلى.

أما فيما يخص القسم الثانى من الأيديولوجيات: فهو يتصل بالجوانب الكلية التى هى من السعة بحيث تشمل مجموع التصورات والتيارات السائدة فى أى عصر من العصور التاريخية. فإذا كان المفهوم الجزئى للأيديولوجيا يستند إلى أصول سيكولوجية نفسية ويعتمد على مصادر نفعية، فإن الأيديولوجيا الكلية إنما تقوم على أسس منطقية وعقلية، مستندة على مايميز اتجاهات التفكير الكلى السائد فى روح العصر.

ومع البدايات الأولى لتيار النزعة النفسية صدر المفهوم الجزئى للأيديولوجيا حين ارتبطت تباشير الأيديولوجيات من البداية عند «نيقولا ميكافيللى» و«ديفيد هيوم»، مختلطة فى ذلك بالاتجاهات النفعية فى علم النفس، الأمر الذى فرض عليهما أن يطبقا مبادئ السيكولوجيا النفعية فى ميادين السياسة والاقتصاد، ومن هنا اتصلت الأيديولوجيا الجزئية اتصالا وثيقاً بسيكولوجية المنفعة.

المفهوم الماركسى للأيديولوجيا:

تولى الماركسية عناية خاصة لمعالجة موضوع الأيديولوجيا السياسية، والسبب فى ذلك يرجع إلى ماقدمه «ماركس» من تحليل للأيديولوجيا حينما عالج بناء المجتمع، وعدّها (أى الأيديولوجيا) الظاهرة المعبرة عن البناء الفوقى. إن المجتمع كما تصوره «ماركس» يعدّ شيئاً أكبر من الدولة، أى أنه حقيقة تاريخية بأكملها. الأمر الذى

جعل «ماركس» وأتباعه يستخدمون الجدل فى تحليلهم للمجتمع الأوربى المعاصر، ففى هذا المجتمع يتمثل تنظيم الإنتاج الاجتماعى، الذى ترتب على الثورة الصناعية، فى وجود طبقتين: طبقة مالكة لوسائل الإنتاج (البرجوازية)، وطبقة العمال (البروليتاريا). والصراع أمر لامفر منه بين هاتين الطبقتين، والذى سينتج عنه دمار النظام القائم. والنظام الاشتراكى، والرأى مازال رأيهم، هو وريث النظام الرأسمالى.. فالنظام الاشتراكى يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، كما أنه مجتمع يتخلص نهائيًا من الطبقات. بدأ «ماركس» تحليل العناصر المكوّنة للمجتمع من مفهوم الطبقة البشرية أى تصوره للإنسان، باعتباره ـ أى الإنسان ـ نقطة الانطلاق فنجده يؤثر النظر إلى الإنسان فى ضوء مضمونه الثقافى، وهو مايؤكده علم الاجتماع الحديث. إن «ماركس» و«إنجلز» يتصوران الإنسان على أنه حيوان واعٍ. والمقصود بالوعى هنا هو وعى الإنسان بنفسه وبيئته، والعنصر الأساسى فى هذا الوعى هو وعى الإنسان بأن البيئة تقف فى عداء معه، وينتج عن ذلك كونها حجر عثرة فى سبيل بقائه. هذا هو الذى يؤدى إلى الفرضية، ويتبلور كل من الوعى والفرض فى العمل الذى يهدف بدوره إلى استخلاص وسائل حفظ حياة الفرد والنوع من البيئة.. صراع الإنسان مع بيئته صراع فى سبيل السيطرة على الطبيعة. وهذا ماتطلق عليه الماركسية الإنتاج، غير أن هذا الإنتاج لايتم إلا داخل صورة معينة من صور المجتمع، فالإنتاج نشاط اجتماعى دائماً. وهناك العديد من الصور المختلفة للمجتمع ينشغل خلالها الأفراد بإنتاج متطلبات حياتهم. على هذا المنوال درس «ماركس» و«إنجلز» هذه الصور الميكانيكية التى ظهرت أثناء محاولة الإنسان للسيطرة على الطبيعة، وانتهيا فى ذلك إلى أن الناس أثناء عملية الإنتاج الاجتماعى يدخلون فى علاقات محدودة تتطابق مع قوى الإنتاج المادى بحيث تكوّن فى مجموعها البناء الاقتصادى.

كشف «ماركس» و«إنجلز» عن مضمون كلمة أيديولوجيا، من زاوية تحديد الصلة الجوهرية التى تربط مناشط الإنسان بمعتقداته واتجاهاته وتؤكد على أفكاره وتصوراته العامة. علماً بأن الاستعمالات الشائعة للأيديولوجيا هى أنها ذلك الإطار الفكرى المنسق الذى يدور حول حياة الإنسان ومجتمعه وثقافته، كما أنها تطلق لتعنى مجموع

المعتقدات والنظريات التى تحدد لنا مضامين الفكر البرجوازى، وتستند إلى التركيز على أنماط وأساليب السلوك السائدة فى حياة الطبقة البرجوازية[1].

كما نجدهم يؤكدون على ربط الأيديولوجية بالوعى الزائف، فالأيديولوجيات فى رأيهما تمثل صوراً من الوعى الزائف، وهى أفكار مضللة وأوهام ليس لها وجود حقيقى، كما أنها تقف فى مواجهة النظريات العلمية.

إن الماركسية تفسر الأيديولوجيا السياسية تفسيراً سلبيّاً، وهو التفسير الذى ظل محتفظاً بدلالته فى ميدان الاجتماع والسياسة، إذ إن التفكير المنوط بأيديولوجية ماهو إلا ذلك التفكير الذى يوصف بانعدام الصلة الوثيقة بينه وبين الواقع، لأن يصوغ نظاماً للمجتمع صياغة عقلية موضوعية معتمداً فى ذلك على الأفكار المسبقة، ولا يلبث أن يعدّ هذا النظام ممكنًا من الناحية الواقعية.

إن الأيديولوجيا الماركسية تزود القارئ بمادة خصبة للتأويلات المختلفة والمتعاقبة ولكنها لم تصل - وعلى الأرجح أنها لن تصل كذلك - إلى صورة تقريرية ترضى الجميع، لأنه فى تحقيق ذلك يجعل من الماركسية معرفة مطلقة لاسبيل إلى تعليلها من الخارج. وعلماء الاجتماع الذى يستخدمون مفهوم الأيديولوجيا فى دراساتهم يرفضون الارتباط بنظرية فلسفية غير قادرة على تقديم إجابات واضحة وقطعية.

الاتجاه المحافظ للأيديولوجيا:

فى البداية أود أن أعرض للتصورات المختلفة لهذا الاتجاه، والمتمثلة فى:

أولاً: هناك النظرية الأرستقراطية التى تعرّفها النزعة المحافظة بأنها أيديولوجية حركة تاريخية، تتمثل فى ردة فعل واستجابة الطبقات الأرستقراطية للثورة الفرنسية، ثم نشأة البرجوازية فى نهاية القرن التاسع عشر. فالنزعة المحافظة الحديثة كما يحددها «مانهايم» هى نتيجة مترتبة على موقف تاريخى اجتماعى واحد، والليبرالية هى أيديولوجية البرجوازية، والاشتراكية هى أيديولوجية البروليتاريا. أما النزعة المحافظة فهى أيديولوجية الأرستقراطية.

1- قبارى محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 265.

ثانيًا: هذا الاتجاه ينظر للنزعة المحافظة على أنها ليست بالضرورة مرتبطة بمصالح أية جماعة خاصة، ولم يكن ظهورها معتمدًا على صورة تاريخية خاصة، فالنزعة المحافظة نسق مستقل من الأفكار يتسم بالصدق يمكن تناوله فى ظل قيم سامية، مثل: العدالة والنظام والتوازن. أما ما يخص اعتقاد الأفراد فى هذه القيم فإنه يعتمد بالدرجة الأولى على قدراتهم الشخصية التى تمكنهم من رؤية الجوانب الإيجابية لهذه المفاهيم وليس على انتماءاتهم فالمسألة إرادة وذكاء كما صورها «راسل كيرك».

ثالثًا: هذا الاتجاه ينظر إلى النزعة المحافظة باعتبارها تلك الأيديولوجية التى نشأت كاستجابة لموقف تاريخى معين ضد اتجاه أو مقابلة كانت موجهة نحو النظم القائمة، والذى بدوره أدى بأركان النظام إلى استخدام النسق من الأفكار المستخدمة فى تبرير أى نظام مجتمعى قائم ضد أى تهديد لوجوده.

إن المتتبع لخصائص الفكر المحافظ، على أية حال، يخرج بنتيجة، وهى أنها تخدم غرضًا واحدًا هو تبرير النظام القائم على أساس التاريخ والدين والإنسان والطبيعة، ولقد كانت الأيديولوجية المحافظة هى النتاج الحقيقى للصراع الأيديولوجى والاجتماعى. وظهرت إلى الوجود حيث رفض أولئك الذين كانوا يقاومون النظم القائمة، والذى بدوره خلق فراغًا وهوة بين الذين يتمسكون بالقيم السائدة والأيديولوجيا المعبرة عنها، والذين يرفضون الحفاظ على هذه الأوضاع.

إن هناك العديد من المحاولات الحديثة لتفسير الأيديولوجيا السياسية، والتى جاءت معبرة عن الطابع الإمبيريقى الذى يتجه نحوه علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة المعاصر بخطى جادة وسريعة، إضافة إلى إدخال المتغيرات النفسية والاجتماعية فى التحليل السياسى. هذا الاتجاه الحديث يعتمد فى تناوله لتطور الأيديولوجيا واستمرارها على ذلك التصور الخاص بنموذج يعبر عن افتراض مؤقت حول الواقع الاجتماعى. وبناء على ذلك لابد من وجود مستوى من الاستقررار تمتاز فيه الأيديولوجيا ومكوناتها بالتجانس والاعتماد المتبادل، إلى جانب وحدات التنظيم الاجتماعى المتحقق بينها نوع من الانسجام. هذه الأوضاع بصفة عامة تستند على القوى الفكرية السائدة والقيم الدينية والأفكار السياسية، وهذا بدوره ينتج مجتمعًا متوازناً.

إن المجتمع المتوازن هذا تسود فيه وتصبح القوى المؤدية إلى الاتساق الفكرى والمعنوى على درجة عالية من القوة، إلى جانب أن عمليات التنشئة الاجتماعية تسهم إلى حد كبير فى تشكيل المرجعية الخاصة بالأبناء واتجاهاتهم وأنماط سلوكهم، وتغدو الجماعة الأولية مسيطرة على مالديه من قيم وأنماط وعمليات معرفية. وفيما يخص اندماج الأفراد فى جماعات ثانوية فإن لاينتج عنه فى المجتمع المتوازن أى نوع من أنواع الخلل، بل يسهم فى زيادة إدراك الفرد ودعمه. من هنا نجد مدركات الفرد الواقعية ونسق القيم الذى يؤمن به فى حالة تجانس يدعمها نظام سياسى معين وقيم أخلاقية متعارف عليها، وهذه الظروف مجتمعة تعمل على تشجيع الاتجاهات القوية نحو تراتب المنظور السياسى والقيم والاتجاهات المتبادلة بين الأفراد.

إن التصور الخاص بالاستقرار الأيديولوجى ليس بالمنسجم كليًا مع الواقع، فالمتتبع للأيديولوجيات يجدها تشهد عمليات نمو وتحول واختفاء وإعادة ظهور، وذلك وفقاً للمواقف الاجتماعية المختلفة، لأن المجتمعات على اختلاف أنواعها لاتستطيع أن تقاوم الأزمات التى قد تعصف بها من الداخل أو الخارج، وهذه الأزمات تتخذ صوراً مختلفة، مثل: التغيرات البعيدة المدى التى يشهدها الأساس الاجتماعى والاقتصادى، وتلك التحولات التى تشمل وتطرأ على علاقات المجتمع بالمجتمعات الأخرى، أو التغيرات التى قد تلحق الآراء والاتجاهات نتيجة لظهور مطالب جديدة، إلى جانب الانهيار التام الذى قد يتعرض له المجتمع نتيجة الكوارث الطبيعية والحروب.

فى نفس الوقت نجد من يقول: إن هناك أيديولوجية مسيطرة باستطاعتها أن تستوعب التغيرات التى تطرأ على الاتجاهات والآراء، وتعدّها عابرة لاتحدث أى تغيير أو تعديل فى الأيديولوجية المسيطرة. ولكن فى المقابل ربما هذه الأيديولوجية المسيطرة نفسها تكون فى حالة اضطراب داخلى نتيجة لقوى اجتماعية أو نفسية، بحيث نجدها تستجيب مباشرة للمؤثرات الجديدة فينالها التعديل بطريقة أو بأخرى.

على العموم كل هذا مجرد افتراضات لايتم حسمها إلا عن طريق البحث الإمبيريقى الذى أصبح الآن لاغنى عنه فى ميدان دراسة السلوك والاتجاهات

السياسية، وهذا البحث الإمبيريقى فى ميدان الأيديولوجيا يحتاج أولاً إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الضرورية لتطوير نظرية الأيديولوجيا المستخدمة فى التحليل السياسى.

إن «جيمس بيرنز» يحدد هذه التدابير والخطوات على النحو التالى:

أولاً: صياغة تعريف للأيديولوجيا بحيث يكون صالحاً فى الدراسات الميدانية، ولابد لهذا التعريف أن يكشف عن القوى المؤثرة فى الأيديولوجيا والعلاقة بينهما.

ثانيًا: لابد من تطبيق الأساليب والتقنيات فى دراستنا للاتجاهات السياسية من حيث النموذج والبناء.

ثالثًا: الاعتماد على وجود فهم واضح لدور القيادة فى عمليات استقرار وتغيير الأيديولوجيا.

رابعًا: لإيجاد نظرية متكاملة للأيديولوجيا يجب أن تحتوى على كافة القوى السياسية المؤثرة فى الأيديولوجيا، وذلك مثل النظريات الكلاسيكية التى صاغها كل من «ماركس، باريتو، مانهايم، لوكاتش والتوسيدزوميروال». هذه النظرية تعدّ مفيدة كأداة ملائمة لدراسة طائفة كبيرة من الظواهر الهامة كالبناء المعرفى والنظم السياسية والبناءات الخاصة بالقيادة التى تمارس تأثيراً فعالاً على الاتجاهات وأنماط السلوك.

الأيديولوجيا: الفعالية والتأثير

هناك العديد من الاختلافات فى الآراء حول موضوع فعالية تأثير الأيديولوجيا خصوصًا بين متبعيها. وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف مفهوم الأيديولوجيا مما أدى إلى ظهور نظريات متعددة. فعند تناولها للفكر عند «هيجل» نجده يعدّه بمثابة الحقيقة الموضوعية والوجود الفعلى الأصلى. فى المقابل نجد أن «ماركس» لايرى فى الفكرة هذه سوى صورة عقلية محضة. فالأفكار عند «ماركس» لاتنبعث إلا من خلال الواقع الاجتماعى المادى، وهذه الأفكار هى التى تعكس الواقع ووجوده فى وعى البشر. . فالأفكار على أية حال لاتستطيع أن تجاوز حدود الوضع القائم.

على أن أى أيديولوجية تمتاز بالطابع العلمى فهى بالضرورة تنال اقتناع وقبول الناس، نظراً لأن العلم عند الناس يمثل ضمانة لتحقيق فكرة التقدم. إن الأيديولوجيات تحتاج إلى إقناع الناس بها حتى يكون مفعولها نافذاً. وهؤلاء

محتاجون إلى المؤسسات ووسائل القوة التى تكفل لهم إيجاد مساحة لأيديولوجيتهم فى مجالات الحياة المختلفة. وهذا حسب اعتقادى مايمثل هدف وغاية كل أيديولوجية، والأيديولوجيا السياسية بالتحديد.

فالأيديولوجية التى تعتنقها الفئة المسيطرة فى المجتمع تسعى دائماً إلى تبرير الوضع القائم ومحاولة المحافظة عليه، فى أية مواجهة مع الأيديولوجيات الأخرى، أما تلك الأيديولوجية التى تسعى جاهدة لتغيير العلاقات المجتمعية والسياسية القائمة، فهى ترى أن هدفها هو إعادة توزيع لعلاقات السلطة والقوى السياسية. وإزاء هذين الاتجاهين ترى الأيديولوجية التقدمية أن هدفها هو إقامة نظام كلى جديد يشمل علم الإنسان المجتمعى، فهى تسعى لقلب العلاقات الاجتماعية القائمة. وفى المقابل نجد أن أية أيديولوجية لاتستطيع أن تصل إلى غاياتها مالم تتوافر لها الإرادات اللازمة لذلك، وهى الاستيلاء على السلطة وامتلاك مقاليد الأمور. فالأيديولوجيا كما يصورها بعض المفكرين تشتمل على عنصرين أساسيين، عنصر نظرى وآخر عملى.. فالأيديولوجيا من الناحية النظرية تؤلف كلاً متسانداً ونظاماً من الأفكار والتبريرات التى تتناول الإنسان ومكانته فى المجتمع.

ومن الناحية والعملية تحمل الأيديولوجيا أتباعها على نهج سلوك يعملون من خلاله على الوصول بتلك التبريرات إلى مجال التحقيق، فالدافع الذى يحرك الأفعال لتحقيق الهدف هو مايميز الأيديولوجيا السياسية عن النظرية الفلسفية، وموقفها التأملى المجرد من العالم والمجتمع.

وعندما نتناول تأثير وفعالية الأيديولوجيا نجد أن كل تفكيرنا قد انصب مباشرة على الأيديولوجيا السياسية. حيث تتضح الفاعلية فى أجلى مظاهرها، ويغدو من اليسير معرفة الأدوات والتقنيات المستخدمة لإثبات تأثير أيديولوجيا معينة، كما أنه يتاح لنا معرفة طرق انتشارها وماهى متطلبات هذا الانتشار وذلك عن طريق استعارة الأدوات والمنظورات المستخدمة فى علم الاجتماع والتاريخ.

فالأيديولوجيات يجب أن تتوافر لها بيئة مناسبة مستعدة لقبولها واستيعابها، أى أنها تحتاج إلى بشر كى تخاطبهم وأن يكون هؤلاء البشر مستجيبين وقابلين لهذه المخاطبة، هؤلاء يرون فى ماترسمه من تصورات أملاً فى المستقبل وتحقيقاً لرغباتهم وآمالهم الذاتية.. عندها فقط تكون الأيديولوجيا قد بلغت هدفها.

من خلال استعراض التاريخ يتبين لنا أن قوى الأفكار قد اهتمت فى كل العصور على نحو غير قابل للشك، بصنع مايحدث فى المجتمع والسياسة، كما نتبين أن الأيديولوجيا تخلق لنفسها دائرة أعمق وأوسع مما تخلقه النظريات الفلسفية القائمة على التأمل.

نهاية الأيديولوجيا:

إن قضية طرح الأيديولوجيات جانباً أصبحت من القضايا التى تتمتع بانتشار واسع، وهناك العديد من الدراسات التى تحاول فى مجملها التدليل على نهاية الأيديولوجيا. فنجد «ليبش وريزمان وبيب ورسميون ارون وميلز» من مؤيدى فكرة أو جدل نهاية الأيديولوجيا، وذلك للاعتبارات التالية: أولاً: أن السياسة الغربية لم تعد لها اليد الطولى على الأيديولوجيا الراهنة، بل هناك تغيرات أخرى دعمت الاتجاه السياسى. ثانيًا: أن التقييم التقليدى لليسار واليمين قد تغير ولم يعد ذا أهمية. ثالثًا: أن الظواهر السياسية السائدة فى العالم اليوم هى تقليد غربى. وأخيراً هناك سيادة فى عالم اليوم لتعددية الثقافة والسياسة. لهذه الاسباب مجتمعة يؤيد بعض الباحثين الدعاوى بنهاية الأيديولوجيا(1).

إلا أن وجهة النظر هذه وحسب اعتقادى تنطوى على عدم إدراك لأهمية الأيديولوجيا بالنسبة للحياة والعملية، فالأيديولوجيا تحتوى على التقييم السياسى والأخلاقى، أى تلك القوى الدافعة التى تصبح الحياة بدونها شبه مستحيلة. فالأيديولوجيا هى التى تزود الإنسان بالتوجيه الشامل لحياته وتوضح وتضع أمامه الأهداف والمهام، كما أنها تمده بالدافع الذى يحقق الهدف وينجز المهمة.

* * *

1- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص219.

▫ الفصل الثامن ▫

التنشئة والثقافة السياسية

أولاً: التنشئة السياسية:

الملاحظ أن للتنشئة الاجتماعية والسياسية دوراً فعالاً فى مختلف عمليات بناء المجتمع فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والسياسى بالإضافة إلى النفسى، والمتناول لهذا الموضوع يلاحظ أن هناك تركيزاً واضحاً على قضية التنشئة فى الفلسفة والدين والآراء السياسية والاقتصادية، فالتنشئة السياسية تعدّ من الموضوعات الأسياسية فى علم الاجتماع السياسى باعتبار أن المجتمعات الإنسانية المختلفة تعتمد فى وحدتها المحلية وتطورها على ما تستحوذ عليه من فهم مشترك وعام لتلك القيم والعادات والتقاليد التى تسود المجتمع، التى تطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع مميز عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى.

فالتنشئة الاجتماعية عملية يتعلم فيها الأفراد الانضمام إلى أطر المجتمع المختلفة كالأسرة والمدرسة والجمعيات الثقافية وماشابه ذلك، وعملية التنشئة تبدأ مبكرة فى المراحل الأولية لحياة الأفراد، وتستمر عملية التنشئة هذه استمرار الفرد نفسه، فى مراحل التنشئة حيث يتعلم الصغار اكتساب القيم الاجتماعية والتراثية إلى جانب القيم الاقتصادية والسياسية، مشتملة على الدين والعرف والأخلاق والعادات ومحاولة الارتقاء بها للوصول إلى تنمية قدراته العقلية وتهذيب وتنميط سلوكه، فمن خلال علاقاته واحتكاكه بالآخرين داخل المجتمع يكتسب الفرد عضويته وتحقيق نشاطه. فالتنشئة الاجتماعية هى نقل التراث الاجتماعى من جيل إلى جيل من ناحية، وبناء شخصية الفرد من ناحية أخرى[1].

إن مفهوم التنشئة لصيق بالعلوم الاجتماعية، وإن بناء الأمة لصيق بالمفهوم

1- أحمد ظاهر، دراسات فى الفلسفة السياسية، مرجع سبق ذكره، 1987، ص 390.

السياسى، من هنا نجد التقاء المفهومين السياسى والاجتماعى معاً، هذا الالتقاء جعل كلاً منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به.

إن دراسة التنشئة الاجتماعية تعدّ أحد موجهات دراسة التنشئة السياسية، حيث يكون السلوك السياسى للأفراد أحد نتائج التنشئة الاجتماعية، وماتحتوى عليه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يبنون عالمهم السياسى، وكيفية الاختيار، هذا إذا كان هناك مجال للاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة فى المجتمع التى تبدو مسايرة ومواكبة للتغير الاجتماعى، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديد فى المجتمع وينتج عنها نتائج سياسية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى فى النظام السياسى.

فالتنشئة السياسية، كما يراها «هايمان»، تعنى تعليم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التى تساعده على أن يتعايش سلوكيًا مع هذا المجتمع، ويعرّفها آخرون بأنها هى اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التى يحملها معه فيما يجند فى مختلف الأدوار الاجتماعية، ويعرّفها «ليفين» بأنها اكتساب الفرد لاستعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية بأداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجودها[1].

والثقافة السياسية بمعناها الواسع والشامل، تعنى تعلم القيم السياسية عن طريق أدوات هذه التنشئة كالأسرة والمدرسة والأصدقاء، إلى جانب وسائل الإعلام المختلفة، علماً بأن أهمية التنشئة السياسية نجدها كامنة فى ربطها بين المواطنين وقياداتهم من خلال التأكيد على الأهداف السياسية، وشرح المفاهيم السياسية المختلفة، فلكى يتسنى لنا خلق جيل مؤمن بعصر الجماهير وواعٍ لقضايا أمته، علينا أن نشرح لأطفالنا ما أهمية المفاهيم السياسية للنظرية العالمية الثالثة لهم. مرة أخرى نجد أن أهمية التنشئة السياسية تكمن فى المحافظة على أمن واستقرار المجتمع من خلال فهمنا الواعى بما يجب علينا عمله فى المؤتمرات الشعبية الأساسية وماهية العلاقة بين المؤتمرات الشعبية صاحبة القرار واللجان الشعبية التى تقوم بتنفيذ هذا

1- عبد الهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص39.

القرار، زد على ذلك أن عملية التنشئة السياسية لها دور أساسى وفعال فى الحفاظ على اقتصاديات الوطن. على أن دراسة التنشئة السياسية بدأت مع ظهور النظريات السياسية فقد أكد «أفلاطون» فى جمهوريته، على ضرورة تعليم الأولاد، ذلك التعليم الهادف الذى يلائم المجتمع والدولة.

إن الاهتمام المعاصر بالتنشئة السياسية، على أية حال، قد تولد عن اتجاهات التحليل السياسى فى الحقبة التى أعقبت الحرب الكونية الثانية، حيث إن الدافع والحافز لأبحاث التنشئة السياسية كان الرغبة فى التعرف على الأسس المختلفة لتوجيهات الأفراد السياسية، إلى جانب استخدامها لتحليل خصائص وعمليات النظم السياسية.

فالاتجاه الأول يمثل محاولة الدراسة المنظمة لسلوك واتجاهات الأفراد السياسية، والمشاركة السياسية، ومن يحكم وماهى نوعية الحكومة، ومامدى اهتمام الفرد بالحياة السياسية؟ فالاهتمام بمثل هذه السياقات قد غدا سهلاً إلى حدّ ما، نتيجةً لتطور أدوات وتقنيات المسوح الاجتماعية، الذى ينتج عنه بالضرورة تدفق معرفى معلوماتى غزير، وأدى بطبيعة الحال إلى التعمق فى بحث الكيفية التى يكتسب بها الأفراد انتماءاتهم ومعتقداتهم.

إضافة إلى ذلك الاتجاه، هناك اتجاه آخر، يستخدم مفهوم التنشئة السياسية فى فهم مكونات وخصائص النظم السياسية. الهدف من ذلك هو تحديد الاختلافات فى الأداء بين النظم السياسية وتأسيساً على ذلك فإن التنشئة السياسية كانت تعدّ إحدى عمليات النظام السياسى التى يترتب عليها مجموعة من النتائج المؤثرة فى أداء النظام السياسى[1].

على أية حال نجد أن المدخل النظامى والمدخل البنيوى والمدخل لتحليل الأنظمة السياسية تتعامل مع التنشئة السياسية باعتبارها وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسى القائم.

ولم يتوصل الباحثون القدامى والجدد إلى وضع أو صياغة نظرية متكاملة للتنشئة

1- ريتشار دوادادسن وآخرون، التنشئة السياسية، ترجمة مصطفى خشيم وآخرين، بنغازى، منشورات جامعة قاريونس، 1990. ، ص23.

السياسية، بل توقفوا عند مجموعة من المبادئ والآراء التى قد تسهم فى خدمة التنشئة السياسية من قريب أو بعيد، فعلى سبيل المثال: نجد أن لمعسكرات براعم وأشبال وسواعد الفاتح العظيم فى الجماهيرية إذا مانالت نصيبها الوافعى من الاهتمام والتوجيه، دوراً بالغًا وفعالاً فى تنشئة جيل عقائدى مؤمن بما تطرحه النظرية العالمية الثالثة.

إن الشخصية والبناء الاجتماعى نسقان منفصلان وذلك لاختلاف حاجات كل منهما، وعليه فإن عملية التنشئة الاجتماعية تعمل على خلق الظروف الملائمة لكل منهما أى بينهما. فالتنشئة من وجهة نظر علم الاجتماع السياسى هى ما تقوم بتقديمه وما تقوم به من دور فى تشكيل سلوك الفرد، وذلك وفقاً لما يهتم به المجتمع. من هنا برزت مراكز التنشئة كالأسرة والمدرسة، وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات وماتقوم به من نشاطات، تعدّ من العوامل الرئيسية فى التنشئة السياسية، لكنها للأسف لاتعبر بشكل جلى عن أهم مشاكل التنشئة السياسية.

إن جوهر مايسعى إليه عالم الاجتماع السياسى هو أن يفك لغز الكيفية التى تتشكل بها الاتجاهات والآراء والأفكار، أضف إلى ذلك أن عالم الاجتماع السياسى يبنى بشكل أساسى بحث العلاقة بين عمليات التنشئة، وبين الآثار الناتجة عن السلوك السياسى الجماهيرى وأثرها فى السياسية والاستقرار السياسى، وهذا الأمر لايخلو من صعوبة.

المؤسسات الاجتماعية على اختلاف أنواعها الرسمية وغير الرسمية، تلعب دوراً مميزًا فى عملية التنشئة السياسية، فالأسرة هى إحدى الوسائل المهمة للتنشئة سواء أكانت السياسية أم الاجتماعية، وتلعب الأسرة دوراً أساسيًا فى تعليم الطفل القيم الاجتماعية وتسهم شخصية الفرد أثناء مراحله التطورية المختلفة بالإضافة إلى دورها فى تأكيد هوية الطفل وشخصيته المميزة، كذلك نجد أن الأبناء يتعلمون من الآباء كيفية التعامل مع الآخرين داخل المجتمع، وماهو السلوك الذى يجب أن يسلكه.. بهذا يمهدون الطريق من خلال عملية التنشئة إلى الوصول إلى مرحلة نضج الأبناء، فالتماسك العائلى على أية حال يعكس فى غالب الأحيان تماسك المجتمع ككل.

إن المدرسة كذلك، تعدّ أحد العوامل الرئيسية من عوامل التنشئة السياسية والاجتماعية،

فالمدرسة بوسائلها المختلفة تعمل على تقوية وتعميق الشعور بالانتماء إلى المجتمع وكذلك تسهم فى بناء شخصية الفرد وثقافته عن طريق فهم العادات والتقاليد ليكون عضواً فعالاً فى المجتمع. إن المنهج المدرسى والنشاطات الرياضية والاجتماعية مجتمعة تلعب دوراً هامًا فى عملية إعداد الطالب سياسيًا واجتماعيًا.

إن وسائل الإعلام، هى الأخرى، لها دور فعال فى عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، فالإذاعتان المسموعة والمرئية والصحف وغيرها من وسائل الإعلام تعمق الوعى السياسى وتعرف بالقيم التراثية وتجعل الفرد أكثر وعياً بمصيره ومصير مجتمعه، فوسائل الإعلام إحدى الأدوات المهمة التى تنقل المعلومات إلى الفرد، ونتيجة للتقدم الهائل الذى حدث فى مجال الاتصالات صار العالم قرية صغيرة.

موضوع آخر يعدّ من المواضيع الرئيسية فى علم الاجتماع السياسى، وهو الشخصية، فدراسة الشخصية تمثل مركزاً هامًا فى دراسة السلوك الإنسانى الفردى والجمعى فالسلوك الفردى يدخل فى نطاق علم النفس والسلوك الجمعى يدخل فى نطاق علم النفس الاجتماعى، وهى على درجة بالغة من الأهمية لدى عالم الاجتماع السياسى، لأن الفرد لايسلك منعزلاً عن الجماعة التى يعيش فيها، بل دائماً يستند إلى العقل الجمعى الذى ينبع من واقع القيم والعادات والتقاليد والثقافة التى ينشأ فيها وتشكل هذا العقل الجمعى.

إن تناولنا للشخصية هنا يأتى فى ارتباطها بفكرة التنشئة، ومدى تأثير ذلك على النسق السياسى. فالشخصية السياسية ذات الاتجاه الديمقراطى لأنها، فى اعتقادى، يفترض أن تتسم بالاتجاه القوى نحو السلطة المباشرة والشعبية.

من هنا تأتى أهمية التنشئة فهى غالبًا ماتكون خالقة للشخصية الديمقراطية، حيث إنها تقدم نمطاً معيناً للشخصية وهى نفسها (أى التنشئة) قد تخلق شخصية تسلطية لاتؤمن بالديمقراطية، ولأن المجتمعات تتباين فى معتقداتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها مما يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى قانون عام حول علاقة التنشئة والشخصية بالنسق السياسى. إلا أننا يمكننا القول: إن النمط السائد للتنشئة فى مجتمع ما ينعكس بطريقة أو بأخرى على البناء السياسى.

توجد العديد من التصنيفات قام بها عدد كبير من العلماء للشخصية، ولكننى هنا أكتفى بذلك التصنيف الذى أورده «ريسمان» للشخصية، وهو:

أولاً: ذلك النمط الذى يرتبط بذلك الشخص الذى فى العادة يوجه عن طريق المحاكاة.

ثانيًا: وهو الذى يرتبط بذلك الشخص الموجه داخليًا، أى أن اتجاهاته السياسية تنبثق من مرحلة الطفولة.

ثالثًا: وهو الذى ترتبط بذلك الشخص الذى يوجهه الآخرون[1].

تصنيف الشخصية السياسية سيبقى ناقصاً، طالما لايوجد تحديد واضح ومجرد لتصنيف الشخصية. إلا أن مناقشة النظريات السياسية على أساس نفسى يبقى أمراً مهمًا جدًا، وعلينا كذلك الاعتماد على التربية لتطهير عقول الناس من الانحرافات المذهبية الدينية والسياسية، وهذا لايتأتى إلا بوجود علماء اجتماع مدربين على التحليل النفسى ليقوموا بتوجيه الجماهير وتعليمها.

إن التنشئة السياسية هى العملية التى بموجبها تنمى وتعمق الاتجاهات السياسية والمعرفية تجاه الموضوعات السياسية المختلفة، فهى العملية التى يتم بها نقل القيم والتراث من جيل إلى جيل لخلق جيل على وعى تام بما يحاك ضده من مؤامرات تستهدف وجوده، من ذل السؤال وسيطرة القوى على الضعيف واستغلال المحتاجين، ولابد لنا من أن نهتم بعملية التنشئة، وأن نوجهها توجيهاً فاعلاً فى مؤسساتها المختلفة من الأسرة إلى المدرسة إلى وسائل الإعلام المختلفة.

ثانياً: الثقافة السياسية:

قبل مناقشة الثقافة السياسية وجدت أنه من الأهمية بمكان أن أعطى لمحة مختصرة عن مفهوم الثقافة بوجه عام. ومن الصعوبة بمكان الاعتماد على تعريف واحد لهذا المفهوم، لذا سأقدم مجموعة من التعريفات المختلفة لهذا المفهوم، فالثقافة عند كل من «كروبير» و«كلاكهون»، تتألف من أنماط مستترة أو ظاهرة للسلوك المكتسب والمنقول، عن طريق الرموز فضلاً عن الإنجازات المتميزة للمجالات الإنسانية،

1- إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص168.

ويتضمن ذلك الأشياء المصنوعة. ويتكون جوهر الثقافة من أفكار تقليدية، وقيم متصلة بها، أما الأنساق الثقافية فتعدّ نتاج السلوك من ناحية وتمثل الشروط الضرورية من ناحية أخرى[1]. كما أن ظهور الثقافة وفكرتها كمصطلح فى الأنثروبولوچيا، كان على يد «تايلور».. فالثقافة عنده، هى: «ذلك الكل المعقد الذى يتضمن المعرفة، والعقيدة، والأخلاق، والقانون، والعادة، وكل المقومات الأخرى التى يكتسبها الإنسان كعضو فى المجتمع»[2].

لقد أفرد كل من «كروبير» و«كلاكهون» السابق ذكرهما مؤلفاً كاملاً لدراسة التعاريف الخاصة بكلمة الثقافة بلغت هذه التعريفات مايقرب من «160» تعريفاً قدمها علماء الاجتماع والأنثروبولوچيا وعلم النفس وغيرهم، وتمكن هذان العالمان من تصنيف التعريفات وفقاً لاهتماماتها الرئيسية، فمنها تعريفات: وصفية، وأخرى تاريخية، وكذلك معيارية، إلى جانب أخرى ذات طابع نفسى، أضف إلى ذلك تعريفات تطورية. ومن التعريفات الوصفية نجد أن الثقافة تتضمن كل مظاهر العادات الاجتماعية فى المجتمع المحلى، واستجابات الأفراد نتيجة لعادات الجماعة التى يعيشون فيها، ومنتجات النشاط الإنسانى.

أما التعريفات التاريخية فهى تختار جانباً معينًا من الثقافة مثل: التراث الاجتماعى. أما المعيارية فهى تنظر إلى الثقافة على أنها ذلك الكل المتعلق والمرتبط بأسلوك الحياة كما تحدده البيئة الاجتماعية. أما التعريفات ذات الطابع النفسى فإنها تميل إلى إبراز جوانب معينة من التكيف والتعلم والعادات، وتتناول الثقافة باعتبارها مجموعة أساليب فنية تحقق إشباع الحاجات وحل المشكلات، والتكيف مع البيئة.

أما الثقافة من وجهة نظر البنائية فهى تهتم بالطابع النوعى للثقافة، والعلاقات المتبادلة بين جوانبها المختلفة، ولهذا فإن الثقافة نموذج تصورى يمكن الاستعانة به فى دراسة السلوك وتفسيره ولكنها ليست هى السلوك ذاته.

على أية حال.. إن الثقافة هى نسق تاريخى مستمد من الأساليب الظاهرة

1- موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص77.

2- المصدر السابق، ص80.

والكامنة للحياة، التى يشارك فيها كل أعضاء الجماعة أو بعضهم. أما فيما يخص التعريفات التطورية، فهى تذهب إلى أن الثقافة هى باعتبارها النتاج التراكمى المنقول للسلوك السائد فى المجتمعات.

إن علماء الأنثربولوجيا الإنجليز اتجهوا إلى استخدام البناء الاجتماعى كمصطلح أكثر من الثقافة، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور العديد من التعريفات للمصطلح، فنجد «فيرث» يقول: إذا نظرنا إلى المجتمع على أنه يمثل مجموعة من الأفراد، فإن الثقافة طريقتهم فى الحياة، وإذا اعتبرنا مجموعة العلاقات الاجتماعية، فإن الثقافة هى محتوى هذه العلاقات، وإذا كان المجتمع يهتم بالعنصر الإنسانى ويتجمع الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم، فإن الثقافة تعنى بالمظاهر التراكمية المادية واللامادية التى يتوارثها الناس، ويستخدمونها ويتناقلونها. وللثقافة محتوى فكرى ينظم الأفعال الإنسانية وهى من وجهة النظر السلوكية، سلوك متعلم، أو مكتسب اجتماعيًا، وهى فوق ذلك ضرورية كدافع للعمل. هذه المدرسة كذلك عدّت الثقافة هى المظهر الكيفى للوقائع الاجتماعية، فى حين استخدم مفهوم البناء لدراسة الملامح المميزة للأحداث الاجتماعية التى تبدو من الناحية المثالية، قابلة للتحليل والوصف الكمى(1).

إن الثقافة نتاج المعرفة، وليست حصيلة الوراثة، وما ثقافات العالم إلا أساليب العادات الجماعية، والاختلافات الملحوظة بينها، وهى ذروة نتاج المعارف الجماعية من مختلف الظروف الجغرافية والاجتماعية. ولاتؤثر العوامل العنصرية والبيولوجية فى الثقافة إلا بمقدار ماتؤثر فى الأحوال التى تحدث فيها هذه المعارف، كأن يتجمع بعض من الناس يختلفون اختلافاً بينًا فى القوة البدنية فيؤدى ذلك إلى التعصب الجنسى، فالثقافة بالمفهوم الاجتماعى توجد فى المجتمعات البشرية وتتميز بها هذه المجتمعات على وجه الخصوص، وفى ضوء ذلك نتبين أهمية الثقافة كمفهوم اجتماعى.

إن التوسع فى الدراسات حول الثقافة السياسية فى السنوات الأخيرة قد جعل منها موضوعاً مهمًا من مواضيع علم الاجتماع السياسى. فالثقافة السياسية تعدّ نوعًا أو

1- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى (الجزء الأول)، الإسكندرية، الهيئة المصرية للكتاب، 1976 ، ص 192.

نسقاً من القيم الفردية والمعتقدات والاتجاهات المختلفة، ويتكون نمط هذا من الأفكار التى يتمتع بها الأفراد عن الخطأ والصواب وعن الشر والخير فى القضايا والشئون السياسية، وهذا النمط من التفكير الفردى يهتم بما يجب أن يكون، وكذلك المعتقدات السائدة من وضع عالم السياسة القائم والوثيق الصلة بنسق القيم تلك.

هذا وإذا جاز لنا أن نعدّ الثقافة السياسية مجرد أمور فردية، عندها يمكننا التحدث عن ثقافة تامة التجانس، إلا أنها تعنى إلى جانب ذلك أموراً أخرى كثيرة، فهى نمط من القيم والمعتقدات والاتجاهات لمجموعة من الأفراد، وعدم التجانس فى الثقافة السياسية يعتمد على الاختلافات فى الثقافة السياسية للمجموعات وكذلك الاختلافات بين الأفراد.

فالقيم السياسية والمعتقدات فى أى مجتمع ماهى إلا تلك التى تهتم بالتنظيمات السياسية العامة ومكانة الفرد داخل العملية السياسية، فعلى المستوى العام فإن القيمة التى يضفيها الأعضاء على الوحدة السياسية الشاملة هذه، تنعكس على البناء العقائدى الذى فى بعض الأحيان، يأخذ الشكل المتدرج فى اعتماده على وضع الوحدات داخل الهيكل العام، الأسرة، القبيلة، الأمة.

إن القيم المعتمدة على المجتمع السياسى مرتبطة بقيم أخرى، تتصل بالطريقة التى يتم بها التنظيم السياسى، ففى النظام الجماهيرى ـ على سبيل المثال ـ لايوجد أى نزاع حول قواعد الأداء السياسى فالمؤتمرات تقرر واللجان تنفذ.. فالشعب كله يتحكم فى قواعد اللعبة السياسية. أما فى المجتمعات التقليدية الأخرى تبرز الصراعات بين اليمين واليسار، والملكى والجمهورى، وهذا بدوره يدعو إلى الارتياب فى النظام السياسى القائم. فقد تكون هذه الاختلافات والاتفاقات حول الأهداف أو الأدوات. وكذلك من الممكن تضمين القيم من الاتجاهين ضمن وثيقة أساسية تسمى الدستور. ولكن الدساتير دليلٌ ضعيف لأنها فى الغالب، إن لم نقل فى كل الأحيان، جاءت كقوانين وضعية تنظر إلى الإنسان غير وَاحد وليس لها مايبررها فى تلك النظرة نشأة أدوات الحكم الفرد أو المجلس أو الطبقة أو الحزب للتحكم فى الشعوب..

وهذا يدل على أن الدستور مزاج أدوات الحكم وقائم لمصلحتها وليس بقانون طبيعى[1].

فالثقافة السياسية بوجه عام باعتبارها تشكل مجموعة منظمة لنفسها، هى الجوانب السياسية للثقافة، الهدف من ورائها فهم اتجاهات الدولة وسلوكها السياسى وبناء الشخصية المميزة للوطن والمواطن، وذلك من أجل الحفاظ على أمنها استقرارها، وذلك من آلية الحفاظ على نقل تراثها ومعتقداتها من جيل إلى جيل آخذةً فى الاعتبار التفسيرات المختلفة لنسق المعتقدات.

رواد الدراسات المقارنة استخدموا مفهوم الثقافة لتوضيح مجموعة الاعتقادات والاتجاهات حول النظام السياسى وكيفية عمله. وهناك شبه اتفاق على أن الثقافة السياسية تعنى مجموعة الاعتقادات العملية والرموز التعبيرية والقيم التى تشير إلى تصرفات وأفعال النظام السياسى فى جملة من المواقف المتعددة والمختلفة[2]. ومفهوم الثقافة السياسية لايكتفى بالنظر إلى تلك الاعتقادات التى توضح سلوك وتصرفات النظام السياسى فى مواقفه المتعددة المختلفة، فحسب بل تتعداها إلى النظر فى المسائل التى تعترض النظام السياسى، كالقوة السياسية والانتماء وغيرها.

غير أن «بال الموند» يتناول الثقافة باعتبارها تحتوى على جوانب ثلاثة هى: جانب قمعى متكون من المعارف حول النظام السياسى، وجانب ثانٍ وهو عاطفى قائم على التعلق الشخصى بالزعماء والمؤسسات، وجانب ثالث وهو تقيمى يتضمن الأحكام القيمية بشأن الظواهر السياسية. هذا التمييز قابل للتعامل معه فى جميع ميادين الثقافة وليس فقط فى الميدان السياسى. هذا وإذا مادمجنا التصنيف السابق نجد أنه بإمكاننا أن نكوّن تصنيفاً يتكون من ثلاثة أنماط واسعة للثقافة، وهى: الثقافة الدعائية وثقافة الخضوع وثقافة المشاركة. فالثقافة الدعائية ماهى إلا تجمع للثقافات السياسية المحلية المستندة إلى العشيرة والقرية والعرف والدين، وهذا يعنى بأى حال عدم وجود ثقافة سياسية وطنية بالمعنى الصحيح.

أما الثقافة الخاصة بثقافة الخضوع وثقافة المشاركة فهما على العكس تماماً يشكلان

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة الكاملة، مرجع سابق ذكره، ص 57.

2- موريس ديفرجيه، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 95.

ثقافة حقيقية، لأن المعارف والأحاسيس تتعلق بالنظام السياسى ككل. وفى ثقافة الخضوع يعرف أعضاء النظام وجوده ولكنهم يبقون بعيدين عنه بطريقة أو بأخرى، لأنه يعدّ خارجهم فهم ينتظرون منه الخدمات ويخافون تجاوزه، غير مبالين إلى الاعتقاد بأن بإمكانهم تغييره.

أما فى ثقافة المشاركة فالأمر على العكس تمامًا لأن المواطنين يعتقدون جازمين بأنهم قادرون على تحويل مسيرة النظام بما يتوافر لديهم من وسائل.

إن كل الأنماط الثقافية هى على علاقة مع أنماط البنى السياسية. فنمط الثقافة الدعائية يرتبط بالبنية التقليدية غير المركزية، أما نمط ثقافة الخضوع فنجده يتعلق بنمط البنية التقليدية غير المركزية، وأما نمط ثقافة الخضوع فنجده يتعلق بنمط البنية السلطوية المركزية، فى حين نجد أن نمط ثقافة المشاركة يرتبط بالبنية الديمقراطية.

إن تطابق الثقافة السياسية يعدّ من ضروريات تأمين واستقرار أى نظام سياسى، وإن هذا التطابق لايكون تامًا، لأن التجانس لايكون موجودًا فى أى ثقافة سياسية. فالثقافة القديمة لاتندثر اندثارًا تامًا والجديدة لاتحل محلها بشكل كامل، والثقافة القائمة نجدها خليطاً من عدة أنماط فنجد فيها عناصر من الثقافة الدعائية وثقافة الخضوع وثقافة المشاركة، وذلك بدرجات متفاوتة.

السمة المختلفة للثقافة السياسية وكونها خليطاً من عناصر وأنماط ثقافية تبدو فى بعض الأحيان متناقضة، فهى تعدّ من العوامل المهمة لتطور أداة الحكم، فالتطابق إن لم يكن كليًا يعدّ مهمًا مع الثقافة الاجتماعية الكلية، ويعدّ من العناصر الهامة للثقافة السياسية.

وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة التى وجهت إلى «الموند» و«فيربا» إلا أن وجود ثقافة وطنية تندمج فيها جزئيًا الثقافات الثانوية لفئات المجتمع المختلفة، هو أمرٌ واقعٌ لامحالة على الرغم من السلبيات المصاحبة له.

إن مصطلح الثقافة السياسية يستخدم لوصف العملية التى يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة، وهناك منظمات عديدة فى المجتمع تسهم فى عملية

الثقافة السياسية. وهى العملية التى يصبح الفرد من خلالها واعياً بالنسق السياسى والثقافة ومدركاً لها.

كما أننا نجد أن الثقافة السياسية هى جزء من الثقافة الكلية للمجتمع، بمعنى أنها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل. وهذا هو الذى يؤدى ـ عند الاهتمام بالأحداث والظواهر السياسية ـ إلى تفسيرها من خلال المنظور الأشمل للثقافة فى المجتمع.

* * *

الفصل التاسع

الرأى العام

ترتبط الأيديولوچيا بالرأى العام ارتباطاً وثيقاً إلى جانب ارتباط الرأى العام بالمجتمع منذ أقدم العصور. وفى العصر الحديث أصبح الرأى العام قوة كبيرة نتيجة لتلك الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب تقدم العلم والتكنولوجيا. هذه القوة (أى الرأى العام) زاد من تأثير تلك التجمعات الشعبية الكبيرة، فى المدن خصوصًا بعد الثورة الصناعية، وقيام النظم الديمقراطية التقليدية، وانتشار التعليم، وتطور الطباعة، وظهور وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية وظهور أجهزة الإعلام الجماهيرية الحديثة من صحف وإذاعة وتلفزيون وسينما[1]. إلى جانب الأقمار الصناعية وشبكة نسيج العنكبوت (الإنترنت).

الاهتمام العلمى بالرأى العام بدأ مع بداية القرن العشرين، ومن توالى الجهود العلمية والتطبيقية لمجالات الدراسة المختلفة لهذا الموضوع، تكونت تراكمية معتبرة من الخبرة العلمية والتطبيقية، ومع مرور الوقت يحظى موضوع الرأى العام بمكانة مرموقة لدى كافة دول العام بالرغم من الاختلافات السياسية والنظم الدولية، فأصبح للرأى العام كعلم نظريات وتقنيات خاصة به.

على المستوى السياسى، فقد بدأت كل الدول والتنظيمات السياسية فى معظم دول العالم إن لم نقل كلها، الاهتمام بدراسة الرأى العام حول جملة من القضايا التى تنال اهتمامها وتعمل على التعامل معها وفق أسس علمية، إضافة إلى ذلك الاهتمام الموجود لدى المنظمات المحلية والإقليمية والدولية والمؤسسات المختلفة بالرأى العام، خصوصًا إن هذه الهيئات والمنظمات تتعامل مع فئات متنوعة من الجماهير، وتحتاج إلى معرفة آرائها واتجاهاتها حول ماتقدمه من خدمات مختلفة. تجدر الإشارة هنا إلى دور العلاقات العامة فى تثقيف الجماهير، وتوضيع الخطط والاستراتيجيات العامة بما يتفق مع الأهداف العامة والخاصة للمجتمع.

1- مختار التهامى، الرأى العام والحرب النفسية، دار المعارف، القاهرة، 1991 ، ص 18.

أولاً: مفهوم الرأى العام:

الرأى العام هو الفكر الشائع والنمط العقلى السائد، الذى يحدد نوع الأفكار والميول والاتجاهات، بل يكشف تفضيلات الناس الاجتماعية والسياسية[1].

على أن الاهتمام بالرأى العام أتى من كونه قوة ذات أثر كبير فى حياة الناس اليومية، فالرأى العام يعاضد الخدمات العامة، ويراعى التقاليد الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية فى المجتمع إلى جانب أثره الفعال فى تقوية الروح المعنوية أو إحباطها.

وفى تعريف الرأى العام اختلاف بين رجال السياسة والكتاب والمفكرين، والسبب فى ذلك يرجع إلى الاختلاف فى وجهة النظر الاجتماعية والسياسية، فى مدى مصداقية وإيمان الجماهير، إلى جانب وجود نوع من الخلط بين الرأى الناتج من فئات المجتمع (أغلبية أقلية طائفية.. إلخ...).

وقد عرف «دوب» الرأى العام فى كتابه (الرأى العام والدعاية) بأنه ميول الناس إزاء قضية ما، حينما يكونون أعضاء فى نفس الجماعة الاجتماعية. فالرأى العام فى نظره هو نتيجة ذلك الجدل والنقاش بين الأفراد حيث يعم أحد الآراء على بقية الآراء، أو تصل الجماعة نتيجة لتفاعلها لرأى آخر جديد الذى ربما يكون أصله فرديًا، ثم تبنته الجماعة.

إن مفهوم الرأى العام يعكس تضامن جماعة ذات مصالح خاصة ومشتركة، وسيلتها فى ذلك البحث والتحليل والنقاش، ثم تحيل الموضوع إلى القاعدة الشعبية محاولة كسب التأييد من الجماعات الأخرى. هذا التأييد تستخدمه فى الضغط على وسائل وأدوات الحكومات التقليدية من أجل تحقيق مصالحها. ويعرف الرأى العام بأنه الآراء التى يعتنقها بعض الأشخاص، وتجد الحكومة أنه من الحكمة أتباعها.[2] ويعرّف «كنج» الرأى العام بأنه هو الحكم الذى تصل إليه الجماعة فى مسألة ذات اعتبار عام بعد مناقشات علنية وافية[3].

1- قبارى محمد إسماعيل، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 269.

2- أحمد بدر، صوت الشعب، الكويت، 1973، ص 56.

3- المصدر نفسه، ص 56.

ثانياً: الرأى العام الأنواع والخصائص:

هناك شبه اتفاق بين الباحثين على تقسيم الرأى العام إلى: الرأى العام حسب النطاق الجغرافى، والرأى العام وفقاً لإطار الزمن، والرأى العام حسب درجة الوضوح، والصراحة، والرأى العام حسب درجة التأثير والتأثر.

فالرأى العام حسب النطاق الجغرافى ينقسم إلى رأى عام إقليمى ورأى عام عالمى، فالرأى العام الإقليمى هو ذلك الرأى المنتشر والسائد بين مجموعة من الدول أو الشعوب التى تربطها صلة الجوار فى فترة زمنية محددة حول قضية تهم هذه الشعوب. وذلك نتيجة لمصلحتها المشتركة وارتباطها التاريخى وتشابه أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما ما يخص الرأى العام العالمى الذى هو رأى الشعوب فى غالب الأحيان، وليس رأى حكومات الدول، إلا أن تأثير رأى الشعوب على حكوماتها أمر لايمكن إغفاله. على أية حال إن الرأى العام العالمى هو تلك الاتجاهات التى تعم أكثر من مجتمع، أو تلك الاتجاهات المطابقة فى الوقوف بين عدد من الوحدات السياسية.

فيما يخص تقسيم الرأى العام وفقاً للإطار الزمنى فهناك الرأى العام اليومى والمؤقت والدائم.. ففيما يخص الرأى العام اليومى فهو بالدرجة الأولى يتأثر بالحوادث اليومية، بعبارة أخرى هو ردة فعل الجماهير لما يحدث يوميّا وتنقله وسائل الإعلام المختلفة.

الرأى العام المؤقت هو ذلك الرأى الذى ينتهى بانتهاء الحادث القائم عليه. أما الرأى العام الدائم فهو الذى يكتسب صفة الدوام والاستقرار حول قضايا هامة وثابتة. الرأى العام حسب درجة الوضوح والصراحة، ينقسم إلى رأى عام واقعى ورأى عام كامن وصريح ومستتر.. فالواقعى ذلك الرأى القائم بصورة فعلية فى وقت من الأوقات وينال اهتمام الناس ومناقشاتهم. أما الرأى الكامن فهو شعور الناس بالحدث، ولكنه أى هذا الشعور لم يتحدد وينضج بعد. فيما يخص الرأى العام الصريح وهو مايعبر به الناس عن أى موضوع من الموضوعات فى جو ديمقراطى حر. أما الرأى العام المستتر وهو الذى يتم الامتناع عنه نتيجة لمحاذير قد تكون قانونية فى بعض الأحيان.

تقسيم الرأى العام حسب درجة تأثيره وتأثره إلى رأى عام فعال ورأى عام واع بمقتضيات الأمور، ورأى عام تابع. . ففيما يخص الرأى العام الفعال هو ذلك الذى ينبثق عن القادة والعلماء والمفكرين، الذين فى الغالب يؤثرون فى وسائل الإعلام ولايتأثرون بها. أما الثانى فيمثله المثقفون فى المجتمع، وهذا الرأى يؤثر فى الأقل ثقافة وتعليماً. أما الرأى التابع فهو رأى العامة الذين كان حظهم من التعليم قليلاً وأكثر تأثراً بوسائل الإعلام المختلفة.

أما خصائص الرأى العام فهى على النحو التالى:

أولاً: مدى انتشار الرأى العام بين الجمهور الذى يقاس رأيه حول موضوع معين بغض النظر عن نوعية الجمهور.

ثانيًا: استمرار الرأى العام حول قضية ومدى هذا الاستمرار.

ثالثًا: شدة وقوة الرأى العام بين الجمهور تجاه الموقف.

رابعًا: مدى قيام الرأى العام على أسس منطقية ومدى معقوليته وقبوله(1).

تكون الرأى العام:

يتكون الرأى العام نتيجة لتفاعل مجموعة من العناصر النفسية والاجتماعية حيث إن هذه العناصر مجتمعة تسهم فى بناء الرأى العام:

1- الثقافة الاجتماعية:

وهى ذلك الكل المعقد من المعارف والمعايير الاجتماعية إلى جانب الآداب والفنون السائدة فى المجتمع. وتلعب الأسرة دوراً أساسيًا فى عملية نقل التراث وغرس عادات وتقاليد المجتمع بما فى ذلك فنونه وآدابه لدى النشء الجديد. فأية محاولة للفرد للخروج عن هذه المعايير السائدة فى المجتمع تقابل بدرجات متفاوتة من رد الفعل التى تصل فى بعض الأحيان إلى العقاب. فالثقافة السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات تعدّ من أهم العوامل فى تكوين الاتجاهات التى هى بالدرجة الأولى استعدادات عقلية ونفسية تتكون لدى الفرد نتيجة مروره بظروف وخبرات وتجارب، لأجل ذلك نجد أن الثقافة الاجتماعية من أهم عناصر تكوين الرأى العام(2).

1- غازى إسماعيل، الرأى العام، عمان، دار البشير، 1987، ص 19.

2- زيدان عبد الباقى، وسائل وأساليب الاتصال، القاهرة، 1974 ، ص273.

2- القادة:

إن الأدوار التى يقوم بها القادة فى توجيه الرأى العام فى مجتمعاتهم مهمة جداً فالقائد الناجح الذى يتمتع برؤى صافية وفكر مبدع وعبقرية خارقة وبما يتوفر لديه من بيانات ومعلومات يكون أقدر على معرفة الاتجاه الذى يتجه إليه مؤشر الرأى العام. فهو يعبر بصورة صادقة عن اتجاهات الناس التى يقودها وعن عقلها الجماعى. على أن النجاح يكون حليف القائد الذى يعبر تعبيراً صادقاً عن إرادة المجتمع، فالناس فى المجتمع توجد لديهم رغبات وميول وحاجات تتعلق بحياتهم فى الماضى والحاضر والمستقبل وتبدو هذه الميول غامضة فى أذهانهم إلى أن يظهر من بينهم من يفهمها جيداً، ويتصدى لتوضيحها وشرحها ويرسم لهم الطريق لتحقيق تلك الميول[1].

على أننا نجد أن الرأى العام والقائد كلٌ يؤثر فى الآخر ويتأثر به، فهو يؤثر فى الجماهير بأفكاره ويعرف فى الوقت نفسه ميول هذه الجماهير حتى يتسنى له تحديد المؤشرات التى تحدد سياساته. فالتغيرات الهامة التى يحدثها القادة والزعماء فى مجتمعاتهم فى كل الأحوال يعتمدون فيها على الرأى العام سواء أكان المستتر أم الكامن، فهؤلاء الزعماء ذوو نظرة بعيدة وثاقبة ويعرفون مقدمًا أن هذه التغيرات الكبيرة ستلقى بعض المعارضة هنا أو هناك من بعض العناصر أو الطبقات، إلا أنه يمكن التغلب عليها بواسطة الدعاية[2] والإعلان والشرح والتوضيح بمدى أهميتها.

لا أحد يستطيع أن يقلل من أهمية وسائل الاتصال المختلفة المتمثلة فى: الراديو والتلفاز والبث المرئى عبر الأقمار الصناعية. باعتبارها من الوسائل الهامة فى تكوين الرأى العام، على أن هذه الوسائل باستطاعتها أن تصل إلى عدد كبير من الناس على مختلف مستوياتها الثقافية والمعيشية.

العوامل المؤثرة فى تكوين الرأى العام:

هناك مجموعة من العوامل التى اتفق الباحثون على أنها تؤثر فى تكوين الرأى العام وتسهم فيه.

1- المصدر نفسه، ص 275.

2- حسن عبد القادر، الرأى العام والدعاية وحرية الصحافة، القاهرة، الدار الدولية، 1991، ص 31.

يعدّ الجمهور الذى يكوّن المجتمع أحد العوامل فى تكوين الرأى العام، لأن هذا الأخير يتكون وينتشر وسط الجماهير بتلويناتها المختلفة. ثم التراث الثقافى فهذا التراث يسهم فى تكوين الرأى العام ووفقاً لما يحتويه من مواقف وعادات واتجاهات مشتركة بين أفراد المجتمع، تأتى بعد ذلك التنشئة الاجتماعية فهذه تؤدى إلى إحداث تأثيرات على شخصية النشء الجديد باعتبارهم ناقلين للرأى العام. كذلك الأحداث المختلفة تعدّ من العوامل الهامة فى تكوين الرأى العام على اعتبار أن هذه الأحداث فى نتاج قوى متفاعلة داخل المجتمع. وتسهم المعتقدات والقيم والعادات الأولى فى تكوين الطرق والأساليب، والثانية تمثل الإطار الذى يحتوى الرأى العام. ثم نجد الميول هذه التى ترتبط بالمشاعر التى يحس بها الفرد تجاه موضوع معين، وبالتالى فهى تؤثر على رأيه. ثم نجد المعرفة وهى حصيلة المعارف والخبرات التى يتحصل عليها الفرد أو الجماعة نتيجة التعليم أو الاطلاع. المؤسسات التعليمية كذلك تسهم فى تشكيل وتكوين الرأى العام من حيث المحتوى المعرفى والاتجاه ومدى قوته فهى التى تعد أفرادها تربويًا ونفسيًا وتعليميًا. الشعور الوطنى الذى يعدّ أيضًا أحد الركائز الأساسية للرأى العام بما يحتويه من تعاليم وقيم وأسس أخلاقية إضافة إلى الأوامر والنواهى المختلفة التى تصقل الفرد، وبالتالى تحدد اتجاهه. القادة وقادة الرأى فالقادة هم أحد العناصر المكونة للرأى العام كما أوضحت سابقًا سواء فى المجال السياسى أو الاقتصادى أو حتى المهنى. أما فيما يخص قادة الرأى العام فهم أولئك الأشخاص ذوو التأثير الكبير على آراء الآخرين فى مجتمع ما. فيلعب قادة الرأى دورًا هامًا فى تشكيل الرأى العام وتوجيهه والتأثير إزاء قضايا وموضوعات مختلفة متصلة بمجال تأثيرهم(1).

وظيفة الرأى العام:

فى بعض الأحيان يعدّ الرأى العام هو جهة المصادقة التى تعد وتوافق على قرارات السلطة فى الأنظمة التقليدية، كما أنه قد يعدّ فى أحيان أخرى مجرد أداة. إلا أنه لاتفوتنا هنا الإشارة إلى أنه (أى الرأى العام) قد يعدّ قوة لها تأثير مباشر على توجيه العملية السياسية. كما أن للرأى العام وظائف يقوم بها فى كل المجتمعات

1- غازى إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص 25 - 23 .

بغض النظر عن الاختلافات السياسية لهذه المجتمعات والتى من أهمها:

1- الرأى العام يحافظ ويدعم مايخص القيم العليا والمثل الإنسانية السامية إلى جانب المعايير والمبادئ الأخلاقية التى تسود المجتمع. فالرأى العام حسب تعبير «ماكروجال» يعدّ أحد العوامل الكبرى التى تصنع المثل الاجتماعية.

2- يسهم الرأى العام فى الرفع من الروح المعنوية، خصوصًا عند تعرض الدولة لخطر الغزو الخارجى أو التهديد باستخدام القوة ضدها من أى دولة أخرى.

3- يؤثر الرأى العام على حياة الأفراد باعتبارهم أعضاء فى جماعات، فهو يعوّد الأفراد على الطاعة الاجتماعية وتقبل ماهو سائد فى المجتمع من قيم ومعايير، إلى جانب التزام الفرد بأوامر ونواهى المجتمع. ثم نجد أن الرأى العام يهذب الروح العدوانية ويضبطها لدى الأفراد. فالرأى العام يشجع المؤسسات التى تقوم بعملية الإصلاح والتأهيل لمن يخرج على نواميس المجتمع ويرتكب فعلاً يعاقب عليه القانون.

قياس الرأى العام:

إن الدراسات الخاصة باستطلاع الرأى العام فى الدول الصناعية إذا ما قارناها بتلك فى المجتمعات النامية، نجد أن هناك إلمامًا بسيطًا بمسوح الرأى العام فى الفئة الثانية، فى حين هى مزدهرة فى الأولى. على أن كل المفكرين لم يصلوا بعد إلى اليقين حول مقاييس الرأى العام، هل الرأى العام يمثل موافقة المحكومين على السلطة المفروضة عليهم أو هو يمثل إرادة الشعب التى ينتظر من الحكومة أن تحققها له. على العموم إن أجهزة قياس الرأى العام قد تصدق وقد لاتكون نتائجها دقيقة لأن ذلك يتوقف على مدى دقة وموضوعية الأجهزة المتخصصة فى قياس الرأى العام.

القياس الكمى للرأى العام كما حدده العلماء المشتغلون ببحوث الرأى العام، يتناول ردة فعل الجمهور حول مجموعة من الأقوال المنسقة بشكل محدد وثابت، أو طرح مجموعة من الاستفهامات بحيث تكون الإجابة عليها بمثابة استفتاء للرأى العام. على أن تنظيم الرأى العام قد بات معروفًا من خلال تطور وسائل قياس الآراء.

الرأى العام بشكل عام له مقومات لاتكتفى بمجموع الآراء الفردية، ولكنها تأتى عن طريق تنظيم واتصالات بين أولئك الأفراد الواقعين تحت تأثيرات متبادلة. وطبقًا لهذا الحكم والمقياس تتركز طموحات وأمل الباحثين على عملية تحليل مواقف المجموعات، وعلى علاقاتهم تلك التى تنشأ فى ظلها تلك الآراء. والموضوع المهم الذى نال اهتمام الباحثين هو ذلك المتعلق بالعلاقات التى تنشأ بين صانعى الرأى وتابعيه، ثم العلاقة بين رجل السياسة وعامة الناس.

علماً بأن الرأى العام فى الحياة السياسية، قد حظى باهتمام علماء السياسة والتاريخ حيث نجد أنهم تناولوا بالبحث العلاقة بين الرأى العام وأولئك الذين يمتلكون النفوذ السياسى، باعتبار أن الرأى العام يمثل أحد أشكال الرابطة التى تقلل من هوة الخلاف بين الحاكم والمحكوم فى الأنظمة السياسية التقليدية، لأجل ذلك نجد أن الرأى العام ذا علاقة أولية مع القرارات السياسية المتخذة.

كما أوضحت سابقاً فإن استطلاع الرأى العام واستقصاءه يكون بطرق كمية وأخرى كيفية، وهذه الطرق تختلف من حيث الدقة والسهولة والتكاليف. والطرق الكمية هى مايعبر عنه احياناً بمناهج الاستفتاء، أما فيما يخص الطرق الكيفية فلها منهجان: المسح العام وتحليل المضمون. ويدخل فى إطار المسح العام طرق المقابلة والملاحظة، وغيرها من الطرق التى تختلف أشكالها ودرجة شدتها وعمقها فى قياس الرأى العام.

قياسات الرأى العام تعدّ أداة من أدوات البحث فى العلوم الاجتماعية. وفيما يخص الأهمية العملية لقياس الرأى العام كما يرى مجموعة من الباحثين لم تسهم إلا إسهاماً قليلاً فى النظرية العلمية للرأى العام. على اعتبار أن هذه القياسات هى مجرد أداة لخدمة أهداف عملية ومفيدة، كما أن العلوم السياسية فى الغالب تستقى من هذه القياسات كثيراً من البيانات والمعلومات ذات الأهمية فى تحقيق وتحديد الحقائق عن الجمهور، إلى جانب قياس اتجاهاتهم المتبلورة عن رأى محدد فى أحد المسائل:

وسائل الإعلام والاتصال المختلفة تلجأ إلى استخدام الوسائل الفنية لقياس الرأى العام وذلك لتحديد رغبات الناس وتحديد اتجاهاتهم.

فحوى القول: هو أن دراسة الرأى العام تتم عادة فى كل الأحوال بطرق كثيرة منها:

1- الاستقصاء: هذه الطريقة تعتمد على توجيه مجموعة من الأسئلة المكتوبة إلى مجموعات مختلفة تنتمى إلى فئات مختلفة، وبعدها يؤخذ نموذج من آراء كل فئة بعد دراستها. . عندها يتسنى لصاحب الاستقصاء توجيه الرأى العام تجاه المسألة المتنازع عليها.

2- طريقة مقاييس وجهات النظر: تعدّ هذه الطريقة أدق من الاستفتاء ولكنها قريبة منه، فالأسئلة الموجهة بهذه الطريقة تعنى بالدرجة الأولى مدى اقتناع الناس بالرأى الذى يبدونه.

3- طريقة المناقشات والمناظرات العلنية: أى أنها تلك التى تقام بين الجمهور وأولئك الذى لهم دراية ومسئولين عن القضايا العامة.

4- طريقة المقابلة الشخصية: وتعنى الاتصال المباشر بالناس، وهى تلك التى تعتمد على جمع الحقائق التاريخية ودراستها، واستخلاص الاتجاهات العامة التى تساعد على التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

هناك الكثير من الباحثين الذين توجهوا بالنقد لهذه القياسات ومن هذه الانتقادات أن معظم البيانات التى تقدمها هذه القياسات محددة القيمة. وذلك لأنها تمثل التقييم الكمى لا الكيفى لآراء الأفراد. ولاتدلنا هذه البيانات على درجة تأثيرها على السياسة العامة الرسمية.

عند اختيار العينات تبذل كل الجهود لأن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة تمثيلاً صحيحاً. ولكن هناك احتمال ألا تكون هذه الآراء التى يتم قياسها عن طريق العينة ممثلة لوجهات نظر أولئك الذين لهم تأثير فعلى على مجريات الأمور.

وإن المقابلات العابرة التى تسجل بها آراء الأشخاص فى العادة تكشف عن معلومات قليلة جدّا، فلا ينبغى الاعتماد عليها فى تحليل واكتشاف اتجاهات الرأى العام.

والثقة التى يوليها القائمون بعملية القياس تبقى دائماً موضع شك، وذلك لأن

الاختلافات فى استجابة الناس للأسئلة يمكن أن يكون بسبب أخطاء الأداة المستعملة، على أن عملية قياسات الرأى العام يجب أن تكون فى أحوال وظروف أقرب ماتكون إلى حقائق الحياة نفسها.

العلاقة بين الرأى العام والسياسة:

أثبتت الدراسات المختلفة أن الرأى العام يؤثر ويتأثر بالسياسة، على أن هذه العلاقة تختلف حسب النظام السياسى القائم ووفقاً لعوامل أخرى، مثل: درجة تماسك الجماهير ووجود مؤسسات تتيح تدفق رأى عام حر يؤثر فى السياسة العامة.

يوجد اتجاه يؤثر على أهمية الرأى العام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى رسم وتحديد ملامح السياسة العامة. وفى المقابل نجد اتجاهاً آخر يعتريه الشك فى منح الرأى العام دوراً فى تقدير ورسم السياسة العامة. وهناك العديد من الدراسات التى تناولت العلاقة بين الرأى العام والسياسة العامة، حيث انتهت هذه الدراسات إلى أن:

أولاً: العلاقة بين الرأى العام والسياسة تختلف من قضية إلى أخرى. فالرأى العام قد يؤثر على السياسة العامة تأثيرًا ضعيفاً، ويمكن أيضًا أن يكون كبيراً. كذلك قد يكون هذا التأثير سريعاً أو بطيئاً.

ثانيًا: درجة تأثير الرأى العام على السياسة يعتمد على عوامل كثيرة مختلفة منها: درجة اتقان الجماهير وشدة اعتناقها لتلك الأراء.

ثالثًا: الدراسات أظهرت بعض الصعاب فى تحويل الرأى العام إلى سياسة عامة منها صعوبة التعرف على حقيقة الرأى العام بالنسبة إلى مسألة محددة.

إن لقدرات الرأى العام وكفاءته حدودًا، فمن الناس من يتصف بالحكمة ومنهم من يتصف بالبلاهة، وردود أفعال الناس تعتمد فى جل الأحيان على خبراتهم الشخصية. فالخبراء يمكن أن يقدمون تقييماً أفضل بالنسبة لبعض جوانب المشاكل والقضايا السياسية. ولكن الحقيقة هى أن الشعب هو وحده الذى يجب أن يقرر مصيره، وهو الذى يتحمل مسئولية تقرير هذا المصير.

* * *

□ الفصل العاشر □

الديمقراطية

لمصطلح الديمقراطية تاريخ هو غاية فى القدم، وقد ارتبط هذا المصطلح ارتباطًا شديدًا بالدولة والنظريات السياسية. مفهوم الديمقراطية هذا له معايير متعددة اختلفت على مدى تاريخها التطورى، وذلك بحسب المجتمعات التى سادت بها. فالديمقراطية اليونانية التى ظهرت فى القرن الخامس قبل الميلاد نجد أنها تختلف اختلافاً كبيراً فى معناها عما يسمى بالديمقراطية فى العصر الحديث، هذا من جانب ومن جانب آخر، نجد أن لها قاسماً مشتركاً مع مفهوم الديمقراطية فى النظرية العالمية الثالثة. وقد ارتبطت الديمقراطية بالحكومة الدستورية، والذى على نقيضها ارتبط بالدكتاتورية.

وعلى الرغم من معانيها المختلفة، فإننا نلاحظ أن مفهوم أو مصطلح الديمقراطية له من الرنين بحيث نجد كل الدول مهما كانت طبيعة حكمها، تحاول أن تستعيره وأن تصف نفسها به. فالدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة ذات الحزبين، والدول المتعددة الأحزاب تدعى الديمقراطية، والدول الأخرى ذات الحزب الواحد تدعى الديمقراطية كذلك. زد على ذلك نجد أن «هوبز وأفلاطون ورسو» قد قللوا من شأن الديمقراطية لاعتبارات عديدة سنوردها فى حينها.

إن مفهوم الديمقراطية له دلالة سياسية على الرغم من الاختلافات الخاصة بمعانى وتطبيقات الديمقراطية على مختلف العصور والأحقاب الزمنية. وتكون الديمقراطية صحيحة عندما يحكم الشعب نفسه بنفسه، أى أن يكون الشعب سيد نفسه فى عملية صنع القرار وتنفيذه، وعلى ذلك يكون الربط بين الديمقراطية وقضايا الجماهير واحترام حقوقها وواجباتها داخل المجتمع الواحد، وألا يقتصر الأمر على حماية حقوق أفراد معينين أو فئة محدودة. ومادام الأمر كذلك فلابد من قيام ووجود الحكم المباشر، هذا الذى تتأتى عن طريقه المشاركة السياسية لجميع أفراد الشعب، والشعب لايستطيع أن يحكم نفسه بنفسه إلا عن طريق قيام سلطة الشعب، وهو ماتطرحه النظرية العالمية الثالثة.

وقد ينظر كذلك إلى الديمقراطية على أنها حكم الأغلبية ومنح الأقلية حقوقها. ولكن أن يقتصر معنى الديمقراطية على حكم الأغلبية بما فيه حماية حقوق الأفراد فى المجتمع الواحد، فإن ذلك يناقض لب مبدأ الديمقراطية الذى يتخذ من مبدأ السيادة المطلقة للشعب قاعدة له فى الحكم، لأنه فى انعدام هذا الشرط لن تكون هناك ديمقراطية حقيقية. واستعارة المفهوم لن تكون له إلا دلالة واحدة هى ممارسة التدليس على الجماهير.

على أية حال فإن التعريفات المتعددة للديمقراطية، والتطبيقات العملية المختلفة لها تلتقى فى فكر القوة السياسية ومن يملكها، هل تكون للأقلية أو الأغلبية؟ والصحيح هى أن تكون كاملة للشعب وغير مجزأة، لأن فى تجزئتها كما أشرت سابقاً لن تكون ديمقراطية.

فإذا ما اعتبرنا أن مبدأ الديمقراطية يتخذ من الكثرة قاعدة له، تلك التى تمتلك القوة السياسية ومقاليد الأمور، فكيف سيكون هذا التجميع، هل يكون فى أيدى المواطنين أو لدى مجموعة كبيرة، ربما تكون فوضوية؟.. ففى النظام الديمقراطى الصحيح يمتلك الشعب حق إصدار القرار دونما وسيط ووصى، فالكثرة تعنى عدداً يزيد على النصف بقليل، وهذه الكثرة تصدر قانوناً قد يأتى عليه زمن آخر ليصبح غير ديمقراطى، وقد ينال قبول الأقلية غداً، بعد أن نال قبول الأكثرية اليوم، ومرد ذلك إلى أسباب قد تكون اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية معينة أو عارضة. ولأجل ذلك فإن مفهوم الديمقراطية يصعب تحقيقه فى العالم الفعلى والواقعى، ويحتاج إلى تضحيات جمة تتعلق بهدم مجتمعات الاستغلال، والأنظمة الاستبدادية والحزبية، هذه الأنظمة التى تجهض الديمقراطية.

على أية حال سأتعرض فى هذه المناقشة لمفهوم الديمقراطية وتطوره فى مختلف العصور، وسأعرض بشىء من التفصيل للديمقراطية كما صورتها النظرية العالمية الثالثة باعتبار أن الديمقراطية من المواضيع المهمة التى يتناولها علم الاجتماع السياسى بالدراسة والتحليل.

فى القرن الخامس قبل الميلاد نمت وتطورت الديمقراطية فى أثينا، وتطورها هذا يعنى التغيير الجذرى فى قواعد المجتمع. فأهداف الديمقراطية هى العدل والمساواة، العدل فى توزيع الثروة والمساواة أمام القانون، وكان من نتائج هذه الديمقراطية أى الأثينية، أن أتت على الطبقات الغنية وحطمتها، الأمر الذى قاد أفلاطون لمهاجمتها لأنه أرستقراطى الانتماء. فديمقراطية أثينا كان لها دور فعال فى إحداث تغييرات جوهرية فى الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى كان قائماً.

وفى الوقت الذى شهدت فيه أتيكا وهى عاصمة أثينا فى ذلك الوقت ازدهاراً اقتصاديًا وتقدمًا سياسيًا، كان هذا الازدهار مصدراً للنزاع مع أسبرطة نتج عنه مايعرف بحرب طروادة التى هزمت فيها أثينا هزيمة ساحقة. على أية حال تجدر الإشارة هنا إلى أن الديمقرطية الأثنية كانت قد تأثرت تأثراً شديدًا بالقواعد والتشريعات التى صاغها وسنها «صولون» فى أوائل القرن السادس قبل الميلاد، فالعلاقات بين مواطنى أثينا فى تلك الفترة امتازت بالصراع بين الأغنياء والفقراء، ونظر الفقراء إلى الأغنياء نظرة شك وريبة، واتهم الفقراء الأغنياء بممارستهم للرذيلة، وهذه هى التى جعلتهم أغنياء، وذهبوا إلى أبعد من ذلك، أى الفقراء، حيث نصبوا أنفسهم حماة ومدافعين عن العقائد والتقاليد القديمة.

على أية حال فإنه على الرغم من أن طبيعة الديمقراطية الأثنية، التى ظهرت فى عدم وضوح وسائلها وأدواتها فى استمرار النظام الديمقراطى، ليحقق الحرية والعدالة والمساواة لأفراد المجتمع جميعاً متجاوزًا أوضاعهم الاجتماعية والطبقية، إلا أنها فى الواقع كانت ديمقراطية بمعنى حكم المواطنين لأنفسهم. ديمقراطية أثينا هذه هى التى أجبرت سقراط على تجرع السم، وربما يكون هذا من الأسباب التى حدت بأفلاطون تلميذ سقراط، وأرسطو تلميذ أفلاطون، للانتصار لدكتاتورية أسبرطة وكرههم لديمقراطية أثينا.

لقد تطورت الديمقراطية فى روما حسب تطور الدولة، ففى البداية كانت روما مدينة صغيرة كغيرها من المدن اليونانية، اتصف ملوكها بالأرستقراطية، وتبوأوا سدة الحكم عن طريق الاختيار الديمقراطى. وهناك عدة عوامل أخرى أثرت وأفرزت نظام حكم فى المدن الرومانية، حتى بدأ وكأنه خليط من الملكية والأرستقراطية

والديمقراطية. وعمل مجلس الشيوخ الروماني على إشباع مصالحهم الخاصة والذى بدأ على حساب الدولة والمواطنين. والذى أدى بدوره إلى قيام حركة إصلاح ديمقراطى فى القرن الثامن قبل الميلاد، إلا أنه لم ينتج عنها إلا الحروب الأهلية التى بدورها أنتجت حكاماً طغاة، بدلاً من حكام ديمقراطيين.

فى العصور الوسطى، من القرن الخامس حتى القرن الخامس عشر، نجد أن الكنيسة قد سيطرت على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من وجود تعارض واضح بين سلطة الكنيسة، التى ترى فى نفسها أنها سلطة اللّه فى الأرض، وسلطة الملوك التى عدّت نفسها السلطة الدنيوية. الكنيسة على أية حال استطاعت أن تبنى نفسها كمؤسسة اجتماعية وسياسية واقتصادية مستمدة قواعدها من كتب العهد القديم والتعاليم الدينية.

وقد عرفت الفترة من القرن السادس حتى القرن الحادى عشر بعصور الظلام. أما الفترة المتأخرة من القرن الحادى عشر وحتى الخامس عشر، والتى ظهرت فيها أفكار أفلاطون ثم أرسطو والقديس توما الإكوينى بعصور التنوير، إلا أن كل الفلاسفة كانوا يؤيدون الكنيسة. ولم يكن لأية ديمقراطية سواء كانت الأثنية أو غيرها أى وجود.

وفيما يخص العصور الحديثة، التى بدأت منذ القرن السادس عشر، فقد كان لها صفات تختلف عن تلك التى كانت سائدة فى العصور الوسطى، هذه السمات تمثلت في ضعف سلطة الكنيسة وقوة السلطة العلمية، هذا التغير نتج عنه تغير فى الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فعلى المستوى الاجتماعى بدأ ظهور الفردية بدلاً من ظهور الجماعية، وعلى المستوى السياسى حلت قوة الدولة محل قوة الكنيسة وتمثلت قوة الدولة فى قوة ملوكها. أما على المستوى الاقتصادى فقد تحولت القوة الاقتصادية من أيدى الأرستقراطية إلى أيدى التجار. ومنذ قيام الثورة الفرنسية ظهر مايسمى بالديمقراطية الغربية، وبالمقابل ظهرت الاشتراكية كضد لما أسلفت وبرزت كقوة لها مكانتها بعد الثورة البلشفية عام 1917 إفرنجى.

هنا سأتعرض لأسس وفلسفة الديمقراطية فى ظل فكر معمر القذافى.. فكر النظرية العالمية الثالثة، وقبل ذلك سأمر باختصار على مفهوم الديمقراطية فى الفكر الليبرالى والفكر الماركسى.

فالمفهوم الليبرالى يعتمد على المذهب الفردى ويتخذه أساسًا لفلسفته الاجتماعية للديمقراطية، فالدولة ليست غاية فى ذاتها، وإنما هى وسيلة لتحقيق الرفاهية للفرد، لأن سبب وجودها، أى الدولة، هو تمكين الأفراد من اختيار الحياة المثالية لهم. ولتحقيق هذا الهدف يحتاج إلى التعرض أو التقليل من حريتهم لأجل حماية أنفسهم، وهنا يبرز السؤال الذى يقول من يملك هذا التعرض؟ وماهى حدوده؟ وماهى الأدوات التى تكفل تحقيق التوازن بين مصلحة الأفراد ومصلحة المجتمع؟

هنا يفترض أن تقوم الدولة بهذه المهمة عن طريق أداة الحكم فأداة الحكم هذه وماهيتها والذى يصنعها، هى التى تحدد طبيعة النظام، إذا ما كان ديمقراطى أم لا، بمعرفتنا لذلك نستطيع أن نحدد أبعاد وسلوك الفرد فى المجتمع ونسق الحقوق والواجبات.

ويدعو المذهب الماركسى، إلى إقامة المبادئ المثالية التى تنادى بها الديمقراطية، ولكننا نجدها تتدخل فى نشاط الفرد الاقتصادى عند سعيه لكسب الثروة، فالتحرر السياسى عند المذهب الماركسى ليس غاية فى ذاته، بل هو مركب من مركبات التحرر الاجتماعى. ومن هنا نجدهم يبررون دكتاتورية الطبقة العاملة. فهى وإن كانت ضد الحريات البرجوازية، إلا أنها ديمقراطية بالنسبة للطبقة العاملة. لأنها تقضى على العلاقات الرأسمالية فى الإنتاج. فالصراع الطبقى ينتهى بانتهاء الاستغلال وإزالة الفوارق بين الطبقات.

من هنا نجد أن كلا المذهبين ينادى بالحرية والديمقراطية، ولكن أدى إلى نسق القيم اختلاف مفهوم الديمقراطية، فالماركسيون ينعتون الديمقراطية الغربية التقليدية بالديمقراطية البرجوازية والديمقراطية عندهم هى ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، تلك التى تحقق تنظيم حياة الشعوب وإشباع حاجتهم.

ومهما كان أمر هذا الاختلاف حول الديمقراطية فى أى مذهب، فإنها فى الأصل تعنى أسلوب حياة الشعب وطريقته فى الحكم، والتى تهدف إلى تحقيق الرفاهية والسعادة له.

وسنعرض هنا اللأسس والمعايير التى اعتمدت عليها النظرية العالمية الثالثة فى الديمقراطية المباشرة.

أولاً: الأساس العقلى: تعدّ الحقيقة وليدة البحث، والدليل العقلى هو الذى يكشف صحة التجربة. فيعدّ الطريق المعتمد على العقل للوصول إلى الحقيقة منهجاً وأسلوباً صحيحاً. والمفكر معمر القذافى خلال متابعته وبحثه للديمقراطية التقليدية مستخدماً الوسائل العقلية، وجد أنه لايعقل أبداً أن تكون الديمقراطية الحقيقية هى تمثيل مجموعة من النواب للجماهير.

فالمفهوم الفلسفى للديمقراطية فى فكر معمر القذافى يقوم على أساس عقلى معتمداً فى استدلاله على المنطق والتجربة، فمن خلال البحث والاستقصاء خلص إلى أن المحاولات القديمة للديمقراطية كانت مفتقرة إلى إمكانية التطبيق على أرض الواقع، وفى ملاحظته للديمقراطية الحديثة السائدة خلص إلى بطلان النظريات السياسية الموجودة فى العالم والتى كانت عليها هذه الديمقراطية، لأنه يرى أن الحقيقة لاتقر بالظن والترجيح.

ثانيًا: ذاتية الإرادة: تعتمد النظرية العالمية الثالثة على الذاتية فى تناولها للديمقراطية الحقيقية، باعتبارها الأساس الصحيح لممارسة الحقوق. فالإرادة الذاتية هى مركز ومحور السلطة الشعبية، هذه السلطة التى لا تتحقق إلا بممارسة الجماهير لها بإرادتها الذاتية، لاعن طريق ممثلين لها، فالإرادة الذاتية فى فكر معمر القذافى، قائمة فى الفرد ذاته، وغير قابلة للانتقال بالنيابة أو التمثيل عنه، فأصبح من حق الشعوب اليوم أن تكافح من خلال الثورة الشعبية من أجل تحطيم أدوات احتكار الديمقراطية، والسيادة السالبة لإرادة الجماهير المسمّاة المجالس النيابية، وأن تعلن صرختها المدوية المتمثلة فى المبدأ الجديد (لانيابة عن الشعب، والتمثيل تدجيل)[1].

ثالثًا: الشمولية الشعبية: الديمقراطية فى النظرية العالمية الثالثة هى ديمقراطية شعبية حقيقية، وتعدّ كل شىء للشعب، وبالشعب ومن أجل الشعب. ومن هنا أضحت السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة المجمعة، القاهرة، مطابع الشروق، ص 40.

رابعًا: التنوع والتعدد للفئات الاجتماعية، فالديمقراطية فى النظرية العالمية الثالثة تهدف إلى سيادة الشعب وتحقيق سلطته الكاملة، لاسلطة الطبقة أو الحزب أو الطائفة، إذ إنه ليس من المنطقى أن تجزأ سلطة الشعب، ولو تعددت طبقات الشعب وطوائفه.

إن النظرية العالمية الثالثة تجد أنه «لامبرر لحزب أن يسحق بقية الأحزاب لمصلحته، ولا مبرر لقبيلة أن تسحق بقية القبائل لمصلحتها، ولا مبرر لطائفة أن تسحق بقية الطوائف لمصلحتها»[1]. ومن الثابت عدم قيام طبقة واحدة، لأن حتمية التطور تؤدى إلى ظهور فئات متعددة، فبمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التى صفيت من داخل طبقة العمال ذاتها، ويتجه أصحاب تلك الصفات اتجاهات متباينة وفقاً للصفة.

خامساً: القانون الطبيعى: فى النظرية العالمية الثالثة يعدّ هذا القانون هو الأساس فى الحياة السياسية، وأساسًا ثابتاً تقوم عليه الديمقراطية المباشرة، ومعه تنتظم كافة المعطيات الخاصة بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والقواعد الطبيعية هى المقياس والمرجع والمصدر الوحيد فى العلاقات الإنسانية. هذا إلى جانب أن النظرية العالمية الثالثة تؤكد على أن سنة أدوات الحكم الدكتاتورية هى التى حلت محل سنة الطبيعة، والقانون الوضعى حل محل القانون الطبيعى ففقدت المقاييس[2]. فالقانون الطبيعى يخول الشعب حق ممارسته لسلطته الشعبية باعتباره هو أداة الحكم، وتأسيساً على ذلك يكون الشعب هو الرقيب على نفسه، لأنه من غير الطبيعى أن تكون سلطة الشعب خاضعة للرقابة القانونية، فالقانون الطبيعى هو التطبيق العادل الذى يتفق مع المبادئ الموجودة فى الطبيعة الإنسانية.

سادسًا: المساواة: هى أساس الديمقراطية المباشرة فى النظرية العالمية الثالثة، وهى بكل تأكيد تحقق العدالة الاجتماعية، وتتجسد هذه المساواة فى الحقوق والواجبات على

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 31.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 33.

اختلاف أنواعها، ومادام الناس متساوين فى الطبيعة فيجب أن يتساووا فى حقهم فى العيش وحقهم فى السلطة، هذا يتحقق عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية، حيث المؤتمرات تقرر واللجان تنفذ، وحيث يقسم الشعب على مؤتمرات شعبية أساسية، ويختار كل مؤتمر أمانة له، ومن مجموع أمانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير أساسية، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات لجاناً شعبية تنفيذية لتحل محل الإدارة الحكومية التقليدية، فتصبح كل المرافق فى المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية، وتصير اللجان الشعبية التى تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التى تملى عليها السياسة، وتراقبها فى تنفيذ تلك السياسة، وبهذا تتحقق الرقابة الذاتية للمجتمع[1].

إن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية أو اللجان الشعبية والنقابات والاتحادات يتجسد على وجه المساواة، ويرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام الذى تلتقى فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان، والنقابات والاتحادات المهنية، وهكذا تتبلور الحلول فى مؤتمر الشعب العام بقرارات تعكس الصورة الصادقة لإرادة الجماهير، حيث تطرح هذه القرارات على المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية[2].

سابعًا: الأساس الديمقراطى الشامل: فالديمقراطية الحقيقية تهدف إلى إسعاد البشر، وسعادة البشر هذه يجب أن تشتمل على النواحى المختلفة للحياة، فلا تقتصر على المجال السياسى فحسب، بل يجب أن تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والطرح فى النظرية العالمية الثالثة هو طرح شمولى يتناول كل هذه الجوانب.

فالنظرية العالمية الثالثة تجسد مفهوم الديمقراطية المباشرة، حيث عدّ تغيب الجماهير عن ممارسة سلطتها، أو احتكار سيادتها من قبل نواب، تفريغ يجعل الديمقراطية بدون معنى ومحتوى، ولايبقى لها إلا ذلك المظهر البراق الزائف المتمثل فى

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره. ص 62.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره. ص 50.

الانتخابات. فالوسيلة الفاعلة والصحيحة لتحقيق حكم الشعب هى ممارسة الشعب لسلطته، عن طريق مؤتمراته الشعبية الأساسية، لأنه بهذه الوسيلة فقط تستطيع الجماعات المختلفة القضاء على سيطرة واستبداد الحكام وإنهائها، لتحل محلها سلطة الشعب التى ليس فيها تسلط للحاكم على المحكوم.

* * *

□ الفصل الحادي عشر □

المشاركة السياسية

تعدّ المشاركة السياسية من أهم القضايا التى يتناولها علم الاجتماع السياسى بالدراسة والتحليل، فهى من العمليات الاجتماعية والسياسية، وبعض الباحثين يعرّف المشاركة السياسية بأنها العملية التى يلعب الفرد من خلالها دوراً فى الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمشاركة فى وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وكذلك إيجاد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف[1].

تعرّف المشاركة السياسية كذلك، بأنها تلك الأنشطة السياسية التى يشارك بمقتضاها، أفراد مجتمع ما فى اختيار حكامه، وفى صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أى أنها تعنى اشتراك الفرد فى مختلف مستويات النظام السياسى[2].

فالمشاركة السياسية من وجهة النظر هذه بالنسبة للمواطنين، تشمل النشاطات السياسية المباشرة وغير المباشرة، المثال على النشاطات السياسية المباشرة: هو تقلد منصب سياسى معين. أما غير المباشرة: فهى تلك التى تمثل المعرفة بالمشاكل العامة وبعض أشكال العمل المختلفة.

المنظور الثانى الذى أعطى للمشاركة السياسية والشعبية معنى حقيقيّاً، هو ذلك المنظور الذى ينطلق من أن الديمقراطية هى الحكم الشعبى، وليست التعبير الشعبى فقط، وأن الفرد الراشد فى أى مجتمع يجب أن يسهم فى اتخاذ القرار دون الغفلة على أنه ربما يكون بطريقة أو بأخرى هو المسؤول عن تنفيذه، وهذا ماسأتناوله فى نهاية هذا الفصل.

1- عبد الهادى الجوهرى، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص55.

2- المرجع السابق، ص56.

من أهم المبادئ التى تقوم عليها المشاركة السياسية:

أولاً: المشاركة السياسية الشعبية لاتعنى المشاركة فقط على المستوى الأفقى، أى أنها تكون بين أناس ذى طبيعة واحدة، وإنما تكون المشاركة خليطاً من ذلك، إلى ماقلته آنفاً، فنجد المواطن هنا يقف سلبيّا ولامبالياً، وهذا ربما يرجع إلى مايتوقعه من نتائج مترتبة على مشاركته هذه، فهو قد يشعر أن اشتراكه فى أنشطة مجتمعه بصفة عامة والسياسة على وجه الخصوص، فيه تهديد لحياته الخاصة، وهذا التخوف يسود فى المجتمعات التى لاتمارس فيها ديمقراطية حقيقية، ففى مثل هذه المجتمعات لايحس الكثير بانتمائهم لمجتمعهم، فهم يسيطر عليهم الشعور بأنهم غرباء، مثل هذا السلوك ينمو ويظهر فى مجتمع يفتقر إلى الديمقراطية الحقيقية.

بعضٌ آخر يرى أن المشاركة فى العمل السياسى قد يكون لها تأثير على علاقاته بالأصدقاء والجيران، وربما يؤثر على وضعه ومكانته الاجتماعية.

إن مكانة الفرد من وجهة نظر علماء الاجتماع، فى المجتمعات المتخلفة تتحدد على أساس انتمائه للقبيلة، وفى المجتمعات الثانية تتحدد على أساس الوظيفة أو المنصب الذى يشغله. أما فى مجتمع عصر الجماهير فإن مكانة الفرد تتحدد وفق الدور الذى يؤديه فى خدمة نفسه ومجتمعه، ومدى مشاركته الفاعلة فى النهوض بمجتمعه.

آخرون يرون أن اشتراكهم فى العمل السياسى قد يهدد مركزهم المهنى فقضية انتمائهم إلى أى تجمع قد يؤدى بالتجمعات الأخرى إلى إلحاق نوع من الضرر بهم، كما أنهم يرون أن نتائج العمل السياسى غير مؤكدة وغير ذات فائدة، وأن هناك نوعًا من الهوة بين القول والفعل فى المجتمع، وهذا يدفعهم إلى عدم المشاركة السياسية.

هذه مجموعة من المحاذير التى تعوق المواطن فى ظل الأنظمة التقليدية عن المشاركة فى الحياة السياسية، هذه المحاذير فى النظرية الجماهيرية لا وجود لها، لأنها أعطت الحق كل الحق للمواطن سواء أكان ذكراً أم أنثى فى المشاركة الحقيقية الفعالة فى جميع مايخص المسائل العامة والخاصة. فاللجان الثورية لاتسعى إلى السلطة، لكنها تحرض وتدفع الجماهير لحضور جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية فى حالة

انعقادها والمشاركة فى أعمالها، حتى تتحقق المشاركة السياسية الشعبية الفعالة والخاصة بصنع القرار وتنفيذه. أى أفقيًا ورأسيًا بين مختلف المستويات والهيئات.

ثانيًا: اتخاذ القرار الذى يخدم المصلحة العامة، لايجب أن تقوم به مجموعة فقط تعدّ نفسها نخبة مميزة فى المجتمع، وإنما المشاركة تكون واسعة النطاق بحيث تشمل القاعدة العريضة للبناء الاجتماعى.

ثالثًا: إن القرارات العامة لابد لها من أن تعكس حاجة المواطنين بصفة عامة، والتخطيط التنموى الفاعل هو الذى يشارك فى وضعه ومناقشته مختلف شرائح المجتمع.

رابعًا: عملية المشاركة الشعبية السياسية، لابد لها من أن تشتمل على عمليات الضبط والرقابة والمشاركة فى اتخاذ القرار.

وعندما نتناول بالدراسة والتحليل أشكال المشاركة السياسية، علينا أن نميز بين شكلين من أشكال هذه المشاركة: الشكل الأول وهو المشاركة السياسية الرسمية التى يقوم بها الرسميون، ومتقلدو المناصب، من واقع الحفاظ على مصالحهم الخاصة، وذلك من خلال تحقيق الدوام والاستمرار إلى جانب الاستقرار للنسق الذى يسيطرون عليه. هنا فى هذا الموقف قد يواجهون مصاعب وتضارب مصالحهم مع مصالح الآخرين من أعضاء المجتمع، مما قد يقود إلى حالة من الصراع. أما المشاركة السياسية غير الرسمية فتمثلها جماعات المصلحة والضغط والأقليات، هذا الأمر يقودنا إلى التسليم بأن المعارضة فى أى نسق سياسى هى بمثابة المشاركة السياسية غير الرسمية.

فالمشاركة السياسية من وجهة نظر الأنظمة التقليدية يمثلها من يشغلون المناصب السياسية العليا، الذين يمتلكون عملية صنع القرار السياسى الذى يؤثر فى المجتمع وعلاقاته الخارجية.

ثم يأتى المستوى الثانى من المشاركة الذى يتكون من أولئك الذين هم خارج السلطة والباحثين عنها إلى جانب صغار الموظفين، فهؤلاء قد يستطيعون التأثير فى عملية صنع القرار، وذلك بما يمتلكون من مصادر للقوة التى بدورها قد تؤثر على النسق السياسى.

ثم يأتى بعد ذلك المستوى الثالث، وهو الذى يتكون من أعضاء التنظيمات السياسية، أولئك الذين يدعون الدفاع عن المصلحة العامة بمشاركتهم فى المؤتمرات واللقاءات الرسمية وغير الرسمية، وهذا على أية حال يقل تأثيره فى مجال العمل السياسى.

ثم يلى ذلك من لهم الحق بالإدلاء بأصواتهم فى الانتخابات، هؤلاء فى العادة، مشاركتهم لا تأتى من واقع إحساسهم بالمشاركة السياسية، وإنما من وجهة نظر تختلف من فرد إلى آخر. ثم يأتى بعد ذلك العابثون سياسيًا، وهؤلاء يمثلون قاعدة عريضة فهم على حد تعبيرى، منصرفون عن الساحة السياسية فهم لايأخذون حتى دور المتفرج.

على أية حال تتمثل السلبية السياسية فى اللامبالاة وعدم الاهتمام بالأفراد والظواهر والمواقف فى المجتمع، ثم الشك السياسى فى أحوال وأقوال الآخرين، وبوجه خاص فى قيادات المجتمع، والنظر إلى العمل السياسى على أنه عمل سيء، وأن الثقة معدومة فى رجل السياسية وهذا يعدّ أمرًا غير مقبول.. هذا مايخص السلبية. أما فيما يخص الفردية السياسة، فهى حينما يشعر الفرد بالغربة عن العمل السياسى، بل عن مايدور فى المجتمع من أنشطة مختلفة.

إن أشكال المشاركة الشعبية السياسية ترتبط بمستويات مختلفة، تعتمد فى فعاليتها على النسق السياسى، ومايسوده من أفكار ومايمثله من مصالح. من هنا نجد أن اتجاهات المواطنين فى المشاركة السياسية تقوم على دوافع مختلفة منها: النفسية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يجرنا أو يدعونا إلى القول: إن لكل فعل يقوم به الإنسان لابد أن يكون له هدفٌ يسعى إلى تحقيقه.

وعند البحث فى عملية المشاركة السياسية نجد أن الالتزام السياسى يشكل ركناً هامًا، لأنه يعدّ أحد اتجاهات السياسة الهامة المرتبطة بالمشاركة، وخاصةً عندما يشعر الناس بأن المشاركة فى السياسة هى إحدى الواجبات الوطنية، ومشاركتهم تأتى

انطلاقاً من شعورهم بالانتماء والالتزام نحو وطنهم. هذا الشعور بالانتماء إلى الوطن، يأتى من خلال التنشئة السياسية، كما أشرت فى الفصل السابق.

من هنا نجد أن طبيعة المشاركة السياسية قد تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نسق سياسى إلى آخر، وإذا ما عددّنا أن المشاركة السياسية قد تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نسق سياسى إلى آخر، وإذا ما عددّنا أن المشاركة السياسية هى المقياس الحقيقى للديمقراطية، فما هى إذاً هذه المشاركة؟

إن المشاركة السياسية الشعبية الحقيقية لاتقوم إلا فى ظل الديمقراطية الشعبية المباشرة، المقامة أساساً على الممارسة المباشرة للسلطة من قبل الجماهير على مختلف المستويات، وفى كل المجالات وفى حرية تامة، وذلك من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، فالمشاركة السياسية فى ظل الديمقراطية المباشرة لاتعنى مجرد التعبير الشعبى، وإنما هى الحكم الشعبى الذى يتحقق عن طريق المشاركة الحقيقية. وعند تطبيق الديمقراطية المباشرة يصبح الشعب بأكمله هو الحاكم، وهو الذى يخطط وينفذ.

عند انعقاد المؤتمرات الشعبية يحتدم النقاش، ويشارك فى هذا النقاش كل فئات المجتمع، ولكل المشاركين الحق فى الإدلاء بآرائهم فى الموضوعات المعروضة، ويقدمون مقترحاتهم وقراراتهم بكل حرية وبدون تدخل من أى أحد.

فالمناقشات داخل المؤتمرات الشعبية تدل على مدى وعى الجماهير، بغض النظر عن مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وفى كل الأحيان نجدهم، (أى المشاركين) يضعون مصلحة المجتمع وحرية إرادته واستقلاله فوق أية اعتبارات أخرى.

على أن المشاركة السياسية فى النظم التقليدية تحكمها مصالح الأعضاء الشخصية والاعتبارات الحزبية، وما كثرة الاضطرابات والمظاهرات من جانب فئات المجتمع المختلفة إلا دليل على أن المشاركة الشعبية الصحيحة لاتقوم إلا فى ظل الديمقراطية الصحيحة، وهى الديمقراطية المباشرة.

إن مجرد وجود البرلمان يعنى غياب الشعب، ولكن الديمقراطية المباشرة لاتقوم

إلا من خلال مشاركة الشعب، وليس من خلال نشاطات شكلية. لقد ظلت البرلمانات تمثل الحاجز الشرعى بين الشعوب وممارسة السلطة[1].

وعلى حد قول «جان جاك روسو» فإن الديمقراطيات الحالية هى ديمقراطيات التمثيل حيث يحكم الممثلون بدل الشعب نفسه، فكيف يكون هناك مجال للمشاركة السياسية؟ والحزب فى ظل الأنظمة السياسية الحالية عدّ على قمة أنواع المشاركة السياسية بالنسبة لجموع الشعب، وعدّ أداة من أدوات الحكم التى تتحقق بها المشاركة. ولكن الواقع يختلف تمامًا، فالحزب هو الدكتاتورية العصرية.. هو أداة الحكم الدكتاتورية حتى الآن، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق لأنه يتكون إما من ذوى المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة أو الثقافة الواحدة أو العقيدة الواحدة، وهؤلاء يكوّنون الحزب لتحقيق مصالحهم أو فرض رؤيتهم أو بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل، وهدفهم السلطة[2].

إن الأنظمة الحزبية سواء أكانت متعددة الأحزاب، أم ذات الحزب الواحد لاتضمن، بأية صورة من الصور، مشاركة الشعب فى الحكم، وتظهر شعارات الشعب فقط عندما يدلى الناخبون بأصواتهم خلال الانتخابات العامة لاختيار ممثليهم الذين يقومون فيما بعد باتخاذ القرارات بالنيابة عنهم، وكيفية جعل هذه المشاركة سياسية.

هذا الأسلوب يعدّ ديمقراطية زائفة ومشاركة سياسية غير حقيقية، لأنه لايقيم أى اتصال بالشعب، والسيادة فى الواقع تغتصب وتمارس من قبل ممثلى الشعب وليس بمشاركة الشعب. ففكرة التمثيل بكاملها تدل دلالة تامة على استحالة أن يشارك كل الناس، بكل مافى الكلمة من معنى فى أى وقت، وعلى نحوٍ كافٍ وذى معنى فى طريقة الحكم.

إن أى نظام يقوم بفصل الشعب عن سلطته، أى مشاركته السياسية الحقيقية التى تدعو إليها الديمقراطية الشعبية المباشرة، يكون تزييفاً للديمقراطية الداعية إلى المشاركة.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة الكاملة، مرجع سابق، ص 14.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، النسخة الكاملة، مرجع سابق ذكره، ص23.

من هنا نجد أن النظرية العالمية الثالثة تؤكد بشدة على أن سيادة الأفراد يجب ألا يتنازل عنها لأىٍّ كان مهما كانت صفته، ولكن يجب أن تمارس بمسؤولية لأن التمثيل على حد علمى يعدّ إنكاراً للمشاركة، ولكن الديمقراطية المباشرة تجعل مشاركة الناس مشاركة حقيقية حيث يحكمون أنفسهم بأنفسهم، كما أننا نجد أن النظرية الجماهيرية تسعى إلى تصفية النظام النيابى الذى يفرض على الناس الإذعان والخضوع.. أى علاقة الحاكم ـ والمحكوم. أما الديمقراطية فى النظرية العالمية الثالثة فقد قامت على أساس إيجاد أسلوب سياسى منتظم يكون منسجماً مع مفهوم الحكم الشعبى الذى به وفيه يشرف الناس على شؤونهم وشؤون مجتمعهم.

فالنظرية العالمية الثالثة بمعناها الواسع هى نظام انعتاقى يؤكد على كرامة الإنسان وحريته على المستوى الفردى والجماعى، محققة فى نفس الوقت أسمى أنواع المشاركة الشعبية السياسية الحقيقية، وتصوغ كذلك مفهوماً لنظام سياسى يضمن لكل الناس ممارسة حقوقهم الطبيعية بدون اللجوء إلى أية نيابة.

عند الحديث عن المشاركة السياسية الشعبية لايجد الفرد بدًّا من تناول مبدأ الشورى فى الإسلام، باعتباره من أهم المبادئ التى تقوم عليها الديمقراطية عامة وهى حكم الشعب، فالإسلام فى الواقع يركز على أهمية ارتباط الفرد بالمجتمع وأهمية الجماعة، وقد جعل الإسلام الشورى أساسًا من أسس الدولة ونص على مبدأ الشورى فى القرآن بما لايقبل التأويل، فقد جاء فى سورة الشورى: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾[1].. هذا الأساس نجده لايقتصر على تعامل الأفراد فى علاقاتهم مع بعضهم بعضًا إنما يتعداه إلى العلاقات العامة. ومبدأ الشورى هذا يسرى على كل أوجه الحياة السياسية وكل الأمور ذات الطابع العام فى الدولة، فالشورى جزء لايتجزأ من أسلوب الحكم. وهناك العديد من الأمثلة فى القرآن والسنة التى تؤكد على الشورى كمبدأ، وأساس لممارسة السلطة فى كل جوانبها:

﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ﴾[2].

فالشورى من المفاهيم الأساسية الهامة التى تمثل جوهر مضمون الديمقراطية، بمعنى

1- سورة الشورى ـ الآية 38.

2- سورة آل عمران ـ الآية 159.

المشاركة الشعبية، والرقابة والمتابعة الشعبية على أعمال الحكومة، فالدولة الإسلامية مؤسسة أساساً على الرضا الشعبى والشورى الحقيقية.

فى هذا المجال تجدر الإشارة إلى المشاركة عند «روسو»، فنجده ـ أى «جان جاك روسو» ـ ينادى عموماً بضرورة اشتراك الشعب فى السيادة السياسية مباشرة، ويؤكد على أن السيادة لايمكن أن تمثل، لنفس السبب الذى لايمكن معه أن تباع، وأن السيادة تقوم فى جوهرها على الإرادة العامة، هذه الإرادة التى لاتمثل على الإطلاق[1]. ونجده كذلك لايؤمن بالممثلين السياسيين من الشعب، ويرى أن وجود ممثلين سياسيين يعدّ تقصيراً فى حق الإرادة العامة حيث يمثل تخليهم عن الصالح العام وانشغالهم بمصالحهم الخاصة. فنجده يركز على إهمال المواطنين فى الخدمة العامة والمشاركة السياسية، وهذا ما يعدّ سبباً للاضطرابات، ومؤثراً على هلاك الدولة وإعلاء لمصلحة المواطنين الشخصية على حساب المصلحة العامة، فكلما كان نظام الدولة صالحاً كانت الأولوية للأعمال العامة عن الأعمال الخاصة. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك إلى حد أنه عدّ أن الشعب إذا جعل عنه ممثلين، فإن فى هذا قضاء على حريته، بل على وجوده نفسه، فالشعب إذا جعل لنفسه ممثلين لايكون حرّاً، وطبيعى أن ينكر وجوده[2].

وعندما تناول بالتحليل المشاركة السياسية نجده يتناول الديمقراطية المباشرة حيث أنه يؤكد إمكانية تطبيقها فى الدول الحديثة، على الرغم من تزايد عدد السكان، وذلك عن طريق أن تكون اجتماعات الشعب بالتناوب بين المدن الرئيسية المختلفة من أجل ممارسة السلطة وتحديد ثقته بالحكومة وموظفيها، وبهذا، حسب وجهة نظره يمكن التغلب على صعوبة التقاء كل أفراد الشعب فى الدولة عن طريق الاجتماع، وهو يؤكد على أهمية ذلك بقوله: إذا ما اجتمع الشعب اجتماعًا شرعيًا كهيئة ذات سيادة، انقطع كل قضاء للحكومة[3].

ولكن «روسو» قد قام بتوضيح كيف أن إعطاء الأولوية للمصالح الخاصة على

1- جان جاك روسو، العقد الاجتماعى، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة، دار المعارف، 1954 ،ص 152.

2- المرجع السابق، ص155.

3- المرجع السابق، ص170.

المصلحة العامة أدى بالأفراد إلى استخدام نواب الشعب، فهو يؤكد ذلك في قوله: أدى فتور حب الوطن والمصلحة الخاصة واتساع الدولة وسوء استعمال الحكومة إلى تحليل سبيل نواب الشعب في مجلس الأمة. وهذا ماجرى تسميته في بعض البلدان بالطبقة الثالثة، وهكذا وضعت مصلحة الاكليروس والإشراف في المرتبتين الأولى والثانية، ولم توضع المصلحة العامة في غير المكان الثالث[1].

ونجده يؤكد على أن نواب الشعب ليسوا بممثليه ولكنهم وكلاؤه، وبالتالي لايجب أن يقرروا شيئًا دون الرجوع للشعب. ويؤكد كذلك على أن الإرادة العامة تتضح عند حصر الأصوات، فالأغلبية أي العدد الأكبر على حد تعبيره يلزم جميع الأصوات الأخرى في جل الأوقات إن لم يكن دائماً، حيث إن الإرادة العامة يعبر عنها برأي الأغلبية.

أنواع الحكم عند «روسو» تتناسب عكسيًا مع عدد السكان، فالديمقراطية تلائم الدولة الصغيرة، والأرستوقراطية تلائم الدول المتوسطة، في حين أن الملكية تناسب الدول الكبيرة، أي كبيرة السكان، فضلاً عن إمكانية وجود نظم حكم مركبة. إلا أننا نجده يفضل الديمقراطية بمفهومها المباشر، مؤكداً على المشاركة الشعبية والإرادة العامة.

ونجده يعبر عن الديمقراطية بالآتي: إذا نظرنا إلى الاصطلاح في أوثق معانيه، ربما أنه لم توجد ديمقراطية حقيقية قط، إن لم توجد مطلقاً، فما يخالف النظام الطبيعي أن يحكم العدد الأكبر وأن يحكم العدد الأصغر .. ولو وجد شعب من الآلهة لكانت حكومته ديمقراطية، فحكومة بالغة الكمال كهذه لاتلائم الآدميين[2]. ومن ناحية أخرى نجده قد أشار إلى أن الديمقراطية تتعرض للإضطرابات الداخلية والحروب وإلى تغير نظام الحكم.

إن تأكيد «روسو» على أن استقلال الإرادة افتراض أساسي من افتراضات الديمقراطية، يقتضي أن تكون الموافقة الصادرة عن الشعب موافقة جماعية وليست موافقة الأغلبية، فأي نوع من السيطرة ولو كانت سيطرة الأغلبية على الأقلية، هي نقيض للديمقراطية. فالاستقلال حق للأقلية كما هو للأغلبية، وبالتالي يتعين عدم

1- المرجع السابق، ص 172.

2- المرجع السابق، ص 160.

خضوع الأقلية إلا للقوانين التى وافقت عليها، من هنا يبدو تعريف الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية، أمرٌ يعدّ متناقضاً للحكم الديمقراطى. حيث إن واجب كفالة حماية الأقلية من اضطهاد الأغلبية أمرٌ لاينفصل عن المبدأ الديمقراطى.

على أن قيام سلطة الشعب لايأتى إلا بالديمقراطية المباشرة، وتنازل المواطن عن حقه فى قبول التشريع من عدمه يتوافق مع تصرف المواطن فى إرادته المستقلة، وهذا أمر غير مقبول ديمقراطيّا، لأن الديمقراطية الحقيقية هى ممارسة المواطن لسلطته مباشرة.

كما أننا نجد أن سلطة الشعب على أية حال تتطلب الموافقة الاجتماعية للمواطنين وليس أغلبيتهم، وهذا الشرط يكفل احترام الجميع، لأن كل سيطرة تناقض الديمقراطية ولو كانت سيطرة الأغلبية على الأقلية.. فالديمقراطية تعنى الحرية والمساواة وهى نقيض الإكراه، واحترام شرط الاجتماع هو الذى يحقق الانسجام بين واجب الاستقلال ومقتضيات السلطة.

وقد توقع «روسو» أزمة النظام السياسى، حيث نجده يقول: فى البدء كان الشعب السيد يدير مقدراته بنفسه ويباشر مايريد، ولكنه مالبث أن عهد إلى بعضهم بتنفيذ مشيئته، والغرض أن هؤلاء بعد أن ينفذوا مهامهم، يقدمون حساباً عنها، ثم ينخرطون فى المساواة المشتركة، وتدريجيّا تأخذ اللجان طابع التكرار ثم الاستمرار وبصورة غير محسوسة، تتشكل هيئة تباشر العمل بصفة مستمرة تكتفى بتقديم الحساب على الأمور الخطيرة، وأخيراً لاتقدم أى حساب[1].

أود هنا أن أشير إلى مجموعة من الاستخلاصات والقضايا الهامة المرتبطة بتطبيقات عملية المشاركة السياسية، وذلك اعتماداً على ما أشار إليه كل من «كورفيتاريس» و«دويراتز» فى دراستهم لوضعية علم الاجتماع السياسى[2]. ومن التساؤلات الهامة التى أثارها الباحثان: هل المشاركة فى السياسة مسألة حقيقية؟ وكيف ترتبط المشاركة بعنصر القوة؟ ويجيب الباحثان عن هذين التساؤلين إجابة عامة، إذ لاحظا أن اتجاه الجماعات من ذوى المكانة العليا أكثر مشاركة من غيرهم

1- المرجع السابق ذكره، ص 138.

2- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 166.

فى الشؤون السياسية، الأمر الذى يزيد بالتالى من تأثيرهم فى عملية صنع واتخاذ القرار، من هنا نجد أن المشاركة نحت نحو منحى النخبة.

كما أن الباحثين فى معرض ما خرجا به من المشاركة السياسية، يشيران إلى ما انتهى إليه كل من «فيربا» و«نى»، من أن المشاركة ميكانزم قوى لضبط المواطن[1]. فعلى العموم وكما أشرت سابقاً نجد أن المشاركين النشطين أكثر قدرة على التأثير، ومن ثمّ يتاح لهم الحصول على مايريدون أكثر من هؤلاء غير النشطين، إلا أن المشكلة التى تبرز هنا، هى أن مطالب المشاركين النشطين ليست فى كل الأوقات تعكس نفس المطالب العامة.

وقد خصص هذان الباحثان جزءاً كبيراً من مناقشاتهم لتطبيقات المشاركة السياسية وقضاياها لقضية العلاقة بين السياسة والقوة. ويؤكد الباحثان أن ارتباط السياسة بعنصر القوة غير ضرورى، ولكنه يتضح أكثر عندما تكون المشاركة مشاركة الطبقة المتسلطة فى الأنظمة التقليدية.

فالمشاركة السياسية، على الرغم من أنها مزيفة فى أنظمة الحكم التقليدية، إلا أنها تعانى من عزوف المواطن عن المشاركة هذه، وربما يرجع السبب الرئيسى إلى ماقلته آنفاً.

* * *

1- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره، ص 167.

□ الفصل الثانى عشر □

التنمية والتحديث السياسى

أردت أن أجعل خاتمة هذا الكتاب مناقشة للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتحديث السياسى، فعلم الاجتماع السياسى يتضمن فكراً حساساً للفروقات النوعية بين المجتمعات النامية والمتقدمة، يرتكز فى حركته على التكوين التاريخى لظواهر النمو والتحديث وتطورها، حتى يتسنى لنا إدراك العلاقات القائمة بين تلك المجتمعات، فالتحليل المعاصر للنمو والتحديث قد تخطى فى اعتقادى المستوى الوصفى لمفاهيم التحديث والنمو، ليصل إلى تفسيرها بمفاهيم الاستغلال ونهب الثروات وسرقة الهوية والعولمة إلى جانب التبعية.

فالمقصود بمصطلحى التنمية أو التحديث مجموعة من العمليات والمتغيرات الاقتصادية، على سبيل المثال: استخدام التقنية فى الزراعة وتحقيق قدر عال من الرفاهية لأبناء المجتمع، إلى جانب زيادة الدخل القومى والفردى، والمتغيرات السياسية، مثل: نمو الروح الديمقراطية، وزيادة المشاركة الشعبية، وتوسيع دائرة صنع القرار ليشمل القاعدة الجماهيرية العريضة، والمتغيرات الاجتماعية المتمثلة فى نمو حركة التعليم، وارتفاع مستوى الخدمات الصحية بما يدعم حركة النمو الاقتصادى والسياسى للمجتمع، على أنه يمكن القول: بأن التنمية أو التحديث تعنى المحاولات الجادة والمستمرة التى يقوم بها البشر لتحسين ظروف الحياة الجماعية والفردية بما يتوافق مع الإمكانات المتاحة وفق نسق القيم السائد فى المجتمع.

ماتجدر الملاحظة إليه هنا أن الكثير من الباحثين يستخدمون مصطلحى التنمية والتحديث بمعنى واحد، الأمر الذى حتم علينا أن نوضح الفروق والتمايز بين هذين المصطلحين.

أولاً: التحديث:

ارتبط مفهوم التحديث بالتنمية الاقتصادية نظراً لأهمية الجانب الاقتصادى فى إحداث التغيير الاجتماعى. وظهرت تفسيرات سياسية للتحديث تركز على الطرق والوسائل التى تزيد فيها المجتمعات من قدراتها على قبول التحديث والتكيف، مع التغير من أجل إرساء ووضع سياسة عامة للمجتمع مهتمة بالنسق السياسى عموماً. وقد عرّف التحديث بالعديد من التعريفات، منها: أنه يعنى الأخذ بالأسباب التى تؤدى إلى إحداث تغير فى المجتمع من الحالة التى كان عليها إلى حالة أفضل، وذلك عن طريق الوسائل الحديثة، أى أن التحديث عملية تغير تستند إلى عمليات مخططة ذات منهج مختار تمتاز عملياته بالمراقبة.

كذلك نجد أن التحديث يشير إلى مجمل الظواهر التى هى من الأهمية، بحيث تؤدى إلى التكامل الاجتماعى، وإلى تحقيق التنمية فى مجملها فى هذا المجتمع، أو ذلك إلى جانب النمو المستمر فى تحسين مستوى الإنتاج وإنتاجية الأفراد معتمدة فى ذلك على العلم والتقنية[1].

تجدر الإشارة هنا إلى علاقة التحديث بمفهوم الصياغة الغربية، والذى يعنى هنا إحلال النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الغربية محل النظم القائمة فى المجتمعات التقليدية. فالتحديث بهذا المعنى يعنى إرساء نظام السوق الرأسمالى الحر فى الجانب الاقتصادى والحزبية فى النظام السياسى. إلا أننا نرى أن هذا التعريف يحمل نوعًا من التحيز للغرب، ولم يراع تراكمية الثقافة، وخصوصيات تلك المجتمعات التقليدية.

فالتحديث على أية حال يشير بالدرجة الأولى إلى محاولة القضاء على مختلف جوانب التخلف الاجتماعى والاقتصادى والتقنى والسياسى من خلال استخدام إنتاج العلم والتقنية. فهو يعنى فى مفهومه العام تطبيق الوسائل والطرق المؤدية إلى التجديد فى الأنساق الاجتماعية من أجل تحقيق التقدم فى المجتمع، وإزالة كل العوائق التى تحول دون تقدمه سواء أكانت هذه العوائق اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية.

1- نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، دار النهضة، بيروت، 1981 ، ص 45.

خصائص التحديث:

يتصف التحديث بمجموعة من السمات ذات العلاقة والدلالة الخاصة، والتى منها:

أولاً: الحركية: التى تعنى سهولة تنقل الأشخاص والمعلومات فى المجتمع الواحد إلى جانب السرعة فى التغير دونما حواجز تذكر. فالحركية هذه تعدّ إحدى السمات المميزة للمجتمعات الحديثة، وهى تحدث تغيراً واضحاً فى البناء الاجتماعى والوظيفى السائد فى المجتمع.

ثانيًا: التباين: وهو يعنى الاختلاف فى الوظائف الناتجة عن التخصص وتقسيم العمل، فالاختلاف هذا مرتبط ارتباطاً شديدًا بمؤهلات الأفراد التى تمكنهم من مواجهة المتطلبات وممارسة الأدوار التى تفرضها طبيعة العمل المتغيرة.

فالتحديث يرتبط بالتباين فى أداء الأدوار فى المجتمعات الحديثة، إلا أن هذا لايعنى أن المجتمعات التقليدية لا يوجد فيها هذا التمايز، بل على العكس نجده فى هذه المجتمعات مرتبط بالانتماءات العائلية والمكانة الاجتماعية للأفراد. فهو يعنى ـ أى التباين ـ تفكك الوحدات القديمة، وتفتيت وظائفها، ثم إعادة تشكيلها من جديد عن طريق خلق وحدات وارتباطات بينها من أجل اجتياز هوة التفكك، فالمجتمعات الحديثة تسعى إلى العمل على تماسك أنظمتها المتعددة[1].

ثالثًا: العقلانية: التى تعنى الاختيار الأمثل للوسائل الموصلة إلى الغايات المقررة وتناولها «ماكس فيبر» باعتبارها الفعل العقلى، وهو ذلك الفعل الذى تختار فيه الوسائل اختياراً صحيحاً متفقاً مع مستويات القيمة الواعية.

أما بالنسبة لمعيار التحديث فنجد أن العقلانية تتطابق مع المعرفة العلمية، فهى التطبيق الأمثل لتلك المعرفة عن طريق تحكيم العقل فى التطبيق، والتأكيد على المعرفة الوضعية فى الحكم على الظواهر الاجتماعية.

رابعًا: التصنيع: يعدّ التصنيع إحدى أهم المناهج والعمليات السياسية التى تتبنى الصناعة كوسيلة فاعلة للتنمية. ويشتمل ذلك على التحول من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى إلى جانب تحديث الزراعة وبناء مؤسسات صناعية تعتمد عليها

1- محمد الدقس، التغير الاجتماعى، دار مجدلاوى، عمان، 1987، ص 185.

التنمية.. فالتصنيع يؤدى إلى إحداث تغيرات اجتماعية واقتصادية مختلفة. هذه باختصار أهم السمات المميزة للمجتمعات الحديثة، والتى تميزها عن غيرها من المجتمعات التقليدية، أو التى هى فى طور النمو.

النظريات التحديثية:

ترتكز النظريات الخاصة بالتحديث على مفاهيم وردت فى النظريات التطورية الكلاسيكية، مثل: مفهوم التطور عند «سبنسر»، والتخصص وتقسيم العلم عند «دور كايم». ومن أهم النظريات الخاصة بالتحديث هى نظريات «سملر»، و«ليفى»، و«مور» و«رستو». والتى ترى بوجه عام أن التحديث هو عبارة عن عملية نقل لنماذج المجتمعات الغربية إلى المجتمعات النامية، بما تعنيه من نقل للتقنية والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والذى يصاحبه فى الغالب طمس وتجاهل للاختلافات الأيديولوجية والتجاهل التام لاختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حتى يتسنى لها تكريس مفهوم التبعية.

كما أن النظريات التحديثية توصف بالتغيرات القصيرة المدى إلى جانب ارتباطها بالتحليل الإمبريقى والدراسة المقارنة للمجتمعات المعاصرة، وهى بذلك لاترقى إلى مصاف النظريات الكبرى التى لها صفة العمومية.

الملاحظ أن كل النظريات المتعلقة بالتحديث تتخذ من المجتمعات الغربية نموذجاً للنظرة الثنائية المتعلقة بالتقليدية. والحداثة تتنازعها اتجاهات التباين المستمر فى البناء الاجتماعى والتخصص وتقسيم العمل، إلى جانب الامتثال للقواعد الأخلاقية الذى ينتج عنه تحول كامل للأنساق التقليدية.

إن تلك النظريات انشغلت بالكشف عن الاختلافات بين المجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة بدلاً من الكشف عن أوجه التشابه بينهما، دون إعطاء أية أهمية تذكر لأسباب التخلف التى تعانى منها المجتمعات التقلنيدية، والتى على رأسها الاستعمار.

يعاب على تلك النظريات أيضاً تأكيدها على أن التحديث لايرد إلى صورة واحدة وطريقة واحدة موصلة إليها، وهى صورة المجتمع الغربى وطريق التقنية والتصنيع على النمط الغربى، بما يؤكد الاستغلال والتبعية للمجتمعات النامية.

التحديث السياسى:

التنظيمات السياسية على مختلف أشكالها تتحمل العبء الأكبر فى عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية. فالسلطات السياسية فى ظل عمليات التحول الإنمائى لاتستطيع البقاء محصورة داخل مجالات محددة سواء كانت تلك المتعلقة بالتشريعات أو الحجم المكانى للمناطق. لأن التحديث الحضارى يتطلب برامج فعالة للتحديث السياسى، والتى تأتى فى مقدمة عمليات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتى سأتناولها بشىء من التفصيل فيما بعد.

على أن من أهم جوانب التحديث السياسى هو تحقيق المساواة السياسية الكاملة بين أبناء المجتمع، دونما أى تمييز بينهم من ناحية الدين أو اللغة أو اللون، بالإضافة إلى تحقيق المشاركة السياسية الشعبية الكاملة فيما يتعلق بصنع القرار السياسى سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو القومى. وذلك لما لهذه المشاركة من أهمية كبرى سواء من حيث تربية الجماهير على ممارسة العمل السياسى، أو من حيث شعورهم بالمسئولية، أو من حيث أهميتها فى إنجاح الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. [1]. فالتحديث السياسى لايرتبط بشكل معين من أشكال الدولة أو نظام سياسى بعينه.

فالتحديث على أية حال ليس له نهاية، والاعتماد على عملية التحديث يعنى قبول حقيقة التغير المستمر، ونمو الأشكال المختلفة والأنماط المتخصصة والمتنوعة للتنظيم الاجتماعى، ففى المجال الاقتصادى نجد أن هذا النمو يمتاز بتخصص أكبر فى الأنشطة الاقتصادية ونمو وتعدد أسواق العمل والبضائع والعملات، والتى ينتج عنها فى التنظيم الاجتماعى نمو فى عدد السكان فى المناطق الحضرية، وذلك لوجود الأنماط المتخصصة لمختلف أنواع الأنشطة الاقتصادية والمهنية، والتى تسهم بطريقة أو بأخرى فى تركز وتوسع المشروعات، مما يعطى مجالاً وحركة أوسع للفرد سواء أكان فى مجال صقل القدرات والمواهب أم فى مجال اختيار العمل المناسب لتلك المواهب والقدرات. فالنشاط الاقتصادى الدولى يسير قدماً نحو تحديد أنماط النشاط والإنتاج الاقتصادى القائمة على التخصص والاختيار، حتى يكون بمقدوره أن يكفل

1- إسماعيل سعد، علم الاجتماع السياسى، مرجع سبق ذكره، ص 113.

إنتاجية عالية للأفراد وعلاقات عمل خالية من الاستغلال قائمة على أساس مبدأ الشراكة لا الأجرة.

أما فى المجال السياسى فإن التحديث يمتاز بنمو البناء السياسى والذى يعدّ أكثر تمايزاً، وذلك من خلال النمو المستمر للمشاركة السياسية الفاعلة، والتى تشمل الأنشطة التشريعية والإدارية والسياسية، وبالانتشار العام والمستمر لتوزيع القوة السياسية القائم على مؤتمرات شعبية تقرر ولجان شعبية تنفذ فيما يخص التحديث فى المجال الثقافى، فإنه يمتاز باختلاف له صفة التزايد بين المظاهر الرئيسية لأنساق الثقافة والقيم المتمثلة فى الدين والفلسفة والأيديولوجيات، وارتبطت هذه التطورات ارتباطاً شديداً بالتوسع فى وسائل الاتصال والتدخل المتزايد فى علاقات الجماعات بعضها ببعض، إلى جانب تنامى الوعى الجماهيرى على كل المستويات وفى جميع المجالات.

فالتنمية فى جوهرها عملية تسعى إلى تحقيق التوازن بين مايتطلع إليه الناس، ومايمكن تحقيقه بالفعل فى ظل الإمكانات المتاحة. فهى عملية ليست مقصورة على المجتمعات المتخلفة، بل تمتد لتشمل نواحى كثيرة من حياة المجتمعات المتقدمة، باعتبار أن العديد من علماء الاجتماع والاجتماع السياسى يشيرون إلى عدم ملاحقة الجانب الأخلاقى ونسق القيم السائد إلى التقدم التقنى السائد فى المجتمع، والذى بدوره أدى ويؤدى إلى خلل فى حياة المجتمع.

وهذا يعنى بطبيعة الحال إلى أن هناك حاجة ماسة لتحقيق التوازن بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. فعملية التنمية على أية حال عملية مستمرة تشمل كل المجتمعات مادام هناك تطلعٌ إنسانى، والذى نتج عنه بالضرورة إيجاد برامج للتنمية والتطوير.

مايجب أن نؤكده هنا هو ضرورة أن يتفق مسار ومتطلبات ومنطلقات وأساليب التنمية مع ظروف كل مجتمع، ويجب الحذر التام من نقل النماذج الجاهزة للتنمية.

التنمية:

إنه من الضرورى قبل أن نعرض لنماذج التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية أن نتعرض لمجموعة من الملاحظات المتعلقة بالتنمية، والتى منها:

مفهوم التنمية يتضمن مجموعة من الأحكام المعيارية ومقياساً معينًا للقيم، فالاقتصاديون قد يعدّون الرغبة فى رفع المستوى المعيشى وزيادة الدخل القومى والفردى مسائل بديهية. إلى جانب ذلك نجد أن علماء الاجتماع السياسى يعدّون الرغبة فى إرساء قواعد لحرية الفكر والرأى والمشاركة السياسية من المسائل البديهية أيضًا. وهذا بدوره ينطبق ويسرى على كل المجالات الأخرى.

لكننا فى المقابل نجد أن بعض الدراسات التى أجريت فى مجال علم الاجتماع العام أثبتت عكس ذلك، فوجد أن الكثير من المجتمعات التقليدية قد رفضت أو رفض الأهالى فيها التقنيات الحديثة وأساليب ووسائل الإنتاج الحديثة، إلى جانب أن بعض المجتمعات القروية فى البلدان النامية قد رفضوا الأساليب الديمقراطية التى هى على النمط الغربى فى الحكم وفضّلوا الأساليب التقليدية[1].

هذا يؤكد على أن تنمية وتحديث المجتمع من الوسائل التى لاتتوقف على إمكانات التنمية الاقتصادية فقط، ولكنها تتشعب إلى تصور أعضاء المجتمع وتطلعاتهم ونظام القيم السائد ونوعية القيادة السياسية وطبيعة بناء القوة داخل هذا المجتمع أو ذاك، لأن تحقيق التنمية فى مجالاتها المختلفة مرهون بالتعرف على أوجه القصور، والتغلب عليها فى نسق القيم وبناء القوة ونموذج الشخصية وغيرها من العوامل التى سبق التعرض لها.

التنمية الاقتصادية:

يشير هذا المفهوم إلى توظيف مختلف العوامل والإمكانات الاقتصادية بهدف زيادة الدخل القومى من خلال الإنتاج[2]، وكل المهتمين بعملية التنمية الاقتصادية أرجعوها بشكل متواز مع تحقيق التقدم الصناعى والدخل القومى ومتوسط دخل الفرد المحقق فى الدول المتقدمة، على اعتبار أن التنمية تهدف فى جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وهى بهذا المعنى تعدّ غاية تستهدفها المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. وإذا ما جاز بالمدخل السائد الآن، لقياس التنمية الاقتصادية المحققة

1- حسين أحمد رشوان، التغير الاجتماعى والتنمية السياسية، المكتب الجامعى، الإسكندرية، 1997 ، ص 133.

2- حسن إبراهيم، التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1996 ،ص 95.

والذى سآتى إلى ذكر مساوئه لاحقًا، فإن مسئولية وواجب الدول النامية، هى إيجاد طرق وأساليب فاعلة، تمكنها من اللحاق بالعالم المتقدم صناعيًا على وجه العموم، حتى تتمكن تدريجيًا من تقليص الفجوة بينهم وبينه.

فالدولة التى تكون قد حققت مستوى معتبرًا من النمو، هى تلك الدولة التى استطاعت أن تحقق ألفى دولار، أو أكثر لمتوسط دخل الفرد، على أن هذا المقياس، قد صمم أصلاً لترويج سلعهم الاستهلاكية والكمالية، لأنه فى حالة انخفاض متوسط دخل الفرد عن ذلك فى الدول النامية، لن يتمكن من شراء سلعهم الاستهلاكية، وبذلك يضمنون سوقاً استهلاكية لمنتجاتهم لا أكثر. الأمر الآخر أو المقياس الآخر هو ذلك المتعلق باستطاعة الدولة تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعى إنتاجى قادر على توفير الغذاء الضرورى لمواطنيها، إلى اقتصاد صناعى حضرى بكل ماله من تبعات، سواء أكانت متعلقة بنقل أم استيراد التقنية، أم المشاكل الاجتماعية، والأمراض الناتجة عن الحضرية.

على أية حال، هناك مؤشرات أخرى دالة على تحقيق النمو، كذلك المتعلقة بتحسين وإنجاز مشاريع البنية التحتية، كالطرق والكهرباء والأدوات والآلات الميكانيكية اللازمة للتحول إلى الصناعة، إلى جانب رأس المال اللازم لتحويل هذه المشاريع التى هى بالضرورة، ستكون فاعلة بطريقة أو بأخرى، من أجل تحسين مستوى حياة الأفراد، إلا أننى فى هذا المجال، أعتقد اعتقاداً جازمًا بأن الدول التى هى فى طور النمو لن تحقق أى مستوى معتبر من التنمية الاقتصادية، مالم توظف إمكاناتها الذاتية فى ذلك سواء أكانت بشرية أم مادية، لأن استيراد القوالب الجاهزة يجعل تلك الدول تدور فى فلك التبعية، الأمر الذى يحولها، كما أشرت، إلى سوق استهلاكية لمنتجات العالم الرأسمالى، أو إلى منتج للعمالة الرخيصة الذى قد ينتج عنه فقدانها لسيادتها، فبدلاً من أن تقلل الفارق بينها وبين الدول المتقدمة، تزداد فيها البطالة، وتكتظ مدنها بالسكان الريفيين، الذين تركوا الزراعة بحثًا عن العمل فى المصانع الموجودة فى المدن.

لقد استخدم علماء السياسة والاقتصاد السياسى إلى جانب بعض الاجتماعيين، استخدموا مقياسًا تجريبيًا للتنمية، فتحدثوا عن توضيح المرحلة الانتقالية بين التخلف

والتنمية، وهذه المرحلة التى اصطلح على تسميتها بنقطة الانطلاق، والتى يصلها المجتمع عندما يتم التغلب على معوقات التغير والتحديث، ويتم فيها القضاء على المقاومة التقليدية التى تقف أمام الانطلاق الاقتصادى، تم التأريخ لهذه المرحلة فى البلدان النامية بفترة الستينيات من القرن العشرين، أى تاريخ استقلال جل البلدان والدول التى كانت مستعمرة من قبل الغرب الاستعمارى. فقد حملت هذه الفترة آمال وطموحات كبيرة للتنمية فى كل المحافل الدولية، الأمر الذى جعل الأمم المتحدة اعتبار تلك الفترة فترة للتنمية، وركزت على الدراسات والتوصيات المختلفة حول الوسائل الفعالة لتحقيق التطور والحداثة.

على أن هذا النشاط والهمة قد تحطم على صخرة الواقع، وتدريجيًا بات واضحًا أن الهوة بين مايسمى بالعالم المتقدم والعالم النامى لم يتقلص.. وفى المقابل زاد الفارق مع تقدم الوقت، والأكثر من ذلك نجد أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى أن الفارق بين الدول الغنية والفقيرة لن ينتهى مادامت أنماط التفاوت فى التوزيع العالمى للثروة، والقوة العسكرية إلى جانب الاحتكار التقنى، بقيت مستمرة من قبل الإمبريالية العالمية، بالإضافة إلى المخاطر البيئية والاجتماعية والنفسية فى هذه الفترة، التى اصطلح على تسميتها (مابعد الصناعية)، والمتمثلة فى التلوث البيئى والأقليات والاغتراب وارتفاع معدل الجريمة والتفكك العائلى، الأمر الذى حدا بمجموعة من الباحثين والمهتمين على التنبيه إلى المخاطر الناتجة من تلك المشاكل على الدول المتقدمة والتى صاحبها، فى نفس الوقت، محدودية النمو فى الدول النامية. لأجل ذلك نجد أن مدرسة الاقتصاد السياسى تدعو إلى المضى بخطى واثقة فى النمو الاقتصادى، حتى وإن كان بطيئًا، على أن يوزع ناتجه توزيعًا عادلاً، فى حين مجموعة من علماء الاقتصاد يعبرون على أن الحاصل الكلى للنمو وحده، ليس مؤشراً فاعلاً لأداء أى مجتمع من المجتمعات. وقد كانت وجهة نظرهم، على الرغم من أن السعادة أمرٌ نسبى، إلا أنها يجب أن تطول القاعدة العريضة، وأن توزع الثروة توزيعاً عادلاً، حتى نستطيع بعدها القول: إن هذه الدولة قد حققت نمواً معتبراً، وأن أداتها السياسية فاعلة.

إن نموذج التنمية الاقتصادية الذى على الدول النامية اتباعه، يجب أن يكون

مختلفاً عن النموذج الغربى، فالتنمية الاقتصادية لهذه المجتمعات يجب أن تستند إلى خطط يصنعها المجتمع وفقًا لما يحتاجه بالفعل، وأداتها فى ذلك ملكية تامة لمقدراتها، والمتمثلة فى هذا الجانب فى امتلاكها لثروتها. إن النظرية العالمية الثالثة «فكر معمر القذافى»، فى جزئها الثانى (حل المشكل الاقتصادى) حددت الأسس والمبادئ التى يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادى العالمى لكى تتحقق التنمية الاقتصادية المبتغاة على هذا النحو:

1- النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى الجديد الذى تبشر به النظرية العالمية الثالثة، هو نشاط إنتاجى يهدف بالدرجة الأولى إلى إشباع الحاجات. إن الادخار الزائد عن الحاجة هو حاجة إنسان آخر من ثروة المجتمع[1]. هذا لايعنى بأى حال من الأحوال، أن الادخار غير مسموح به، بل على العكس فإذا ما ادخر أحد الأفراد من حاجاته ومن إنتاجه الذاتى، دون استغلال أو سرقة لحاجات ومجهودات الآخرين، فلا بأس بذلك.

2- إن سعادة وحرية الإنسان تكمن فى تحرير حاجاته، وأن حرية الإنسان ناقصة إذا تحكم آخر فى حاجاته. . ففى الحاجة تكمن الحرية. ووطأة الحاجة تؤدى فى جل الأوقات، إلى استعباد إنسان لآخر، كذلك الاستغلال نجد أن سببه الحاجة، والصراع ينشأ من تحكم جهة ما فى حاجة الإنسان. من هنا نجد أن النظام الاشتراكى الجديد[2] قد أتى ليحرر حاجات الإنسان المادية والمعنوية، الأمر الذى نتج عنه تحقيق حريته.

3- إلغاء نظام الأجرة وقيام نظام الشركاء، فنظام الأجرة يقوم على استغلال أرباب العمل للعمال، إلى جانب أن نظام الأجرة يخلق نوعًا من عدم المساواة الذى يؤدى إلى خضوع العمال إلى أرباب العمل. إن الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد، إن الأجير هو شبه العبد للسيد الذى يستأجره[2]. من هنا نجد أن خلاص الأجراء من الظلم والعبودية، يتمثل فى قيام نظام الشركاء الذى

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 95.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ،ص 90.

3- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص77.

تتحقق فيه آدمية الإنسان، وتنتفى فيه تلك العلاقة الظالمة الموجودة بين العامل ورب العمل، لأن الجميع يصبح شريكًا فى الإنتاج، الأمر الذى ينتج عنه اختفاء كل المشاكل الاقتصادية، كالزيادة فى الأسعار وتخفيض الإنتاج وظاهرة البطالة، إلا أنه فى نظام الشركاء يزداد الإنتاج لتزداد الحصة ليتم الإشباع الأمثل للحاجات.

4- المساواة بين عناصر الإنتاج، ذلك أن عناصر الإنتاج مهما تعددت فهى لاتخرج عن كونها ثلاثة عناصر أساسية، هى مواد إنتاج ووسيلة إنتاج ومنتج، وهى متساوية من حيث أهميتها فى العملية الإنتاجية، لأنها لاتتحقق إلا بوجودها، لأجل ذلك فإنه يجب أن تكون متساوية الحصص، وفقًا للقاعدة الطبيعية للمساواة[1].

5- فى المجتمع الاشتراكى الجديد يتم القضاء على كل مظاهر الاستغلال وعوامله المتمثلة فى الأجرة والاتجار والإيجار.

6- الملكية، فالنظام الاشتراكى الجديد عرض حل مشكلة الملكية على النحو التالى: الحاجات الضرورية كالسكن والمركوب والمعاش.. وجب أن تكون ملكيتها خاصة ومقدسة.. ملكية وسائل الإنتاج يجب أن تتم فى حدود إشباع الحاجات، وفى حدود القدرة والجهد الخاصة لاستعمالها.. ملكية اشتراكية يكون فيها المنتجون شركاء فى الإنتاج لا أجراء، ولما للأرض من أهمية أوضح النظام الاشتراكى الجديد بأن الأرض ليست ملكاً لأحد، ولكن لكل إنسان الحق فى استعمالها، والانتفاع بها فى حدود مقدرته، وإشباع حاجاته دون استغلال للآخرين.

7- النشاط الاقتصادى فى المجتمع الاشتراكى الجديد إما أن يكون إنتاجيًا، ويكون فيه العمال شركاء لا أجراء، كما أوضحت سلفًا.. وإما أن يكون خدمةً عامة يؤديها الفرد إلى المجتمع، ومقابل ذلك يتكفل المجتمع بإشباع حاجات من يقومون بأدائها.. وإما أن يكون منتجاً لصالح نفسه دون استغلال للغير وفى حدود إشباع حاجاته.

فى اتباع وتطبيق هذه المبادئ تتحقق التنمية الاقتصادية الفاعلة، لأنها غاية النشاط الاقتصادى فى المجتمع الجماهيرى.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 82.

التنمية السياسية:

كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن التنمية السياسية، للإشارة إلى مجموعة من العمليات الاجتماعية والحضارية الجارية والمستهدفة داخل الدول النامية، وإتاحة فرصة المشاركة لجميع فئات المجتمع من خلال التنظيمات السياسية الديمقراطية. على أن أساليب المشاركة السياسية تختلف من مجتمع إلى آخر في حين أنه في الواقع لانجد للديمقراطية إلا أسلوباً واحداً ونظرية واحدة. . فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية[1]. على أنني بعد أن أعرض وجهات النظر المختلفة في هذا المجال، سأتناول الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم التي تناولتها النظرية العالمية الثالثة في فصلها الأول.

على أنه مهما كان نوع التنمية السياسية المبتغاة، يجب أن تقوم وتقدم حلولاً لمشاكل الجماهير، فعلى المجتمع المدني والدولة على وجه العموم، القيام بدورها بكفاءة عالية، التي منها: تحقيق الأمن لأفرادها، ورفع مستواهم المعيشي، ومواجهة المشكلات الداخلية، وحل الصراعات المحلية، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة الاقتصادية وتحقيق مستوى معيشي مناسب لأفرادها.

على أية حال، في مجال التنمية السياسية، هناك جدل واختلاف واسع في وجهات النظر التي تناولتها، فهل النظام البرلماني والجمهوري الغربي يعدّ أكثر النظم السياسية تطوراً؟ أو هل النظم الشيوعية، التي تسمى في بعض الأحيان بالاشتراكية، تقدم لنا نموذجًا مثاليًا لشكل الحكومات؟ أو هل النظام الجماهيري الديمقراطي القائم على سلطة الشعب، والمشاركة السياسية التامة للجماهير يقدم لنا الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم؟ هل علينا، نحن شعوب الدول النامية، أن نعدّ النظم السياسية، على مختلف أنواعها، والسائدة في العالم الغربي تمثل نموذجًا عصريًا للدول النامية للاقتداء به؟!. وكما هو متوقع فالغرب والشرق على حد سواء، في دعواهم وكتاباتهم وتراثهم الفكري، يمجدون نماذج وأنظمة الحكم السائدة لديهم، والأكثر من ذلك نجدهم يصنفونها على هرم الحضرية. متناسين أن الآخرين أيضًا، لديهم موروثهم الحضاري الذي يجعلهم يتمسكون باختياراتهم.

«الموند» و«باول» اللذان أسهما إسهاماً جديراً بالملاحظة في إثراء حقل التنمية

1- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 48.

السياسية، عدّاً الوظائف المختلفة والتخصص للوكالات والفروع الحكومية، إحدى المظاهر المهمة فى التحضر، فنجدهما يعتقدان أن المجتمعات الأكثر بدائية هى تلك المجتمعات التى تتعدد فيها الوظائف للقائمين عليها. فهم يقومون بكل شئ[1]. على أننى أتساءل، إن كان مايعتقدانه صحيحاً، لماذا لم يوضحا خصوصيات تلك النظم؟ وماهى الأسباب التى دعت إلى ذلك؟ ولماذا هذا المقياس؟ باعتبار أن الظواهر الاجتماعية، بما فيها الظاهرة السياسية، لاتحتمل هذه الأحكام القيمية المتحيزة. إلى جانب ذلك نجدهما يعتقدان أن المجتمعات المتقدمة هى تلك المجتمعات التى لديها تخصص فى الوظائف الموكلة إلى الأفراد والمؤسسات المتخصصة، لأنهما يعتقدان أن هذا التوزيع يسهم فى عملية صنع القرار الجماعى ويحد القرار الفردى، متجاهلين عن قصد أو غير قصد، أن القرار الحزبى هو فى مجمله فردى حتى وإن كان ليس فرداً، فالحزب ليس أداة ديمقراطية على الإطلاق، لأنه يتكون إما من ذوى المصالح الواحدة.. أو الرؤية الواحدة.. أو الثقافة الواحدة.. أو المكان الواحد.. أو العقيدة الواحدة[2]. على أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن التخصص وتقسيم العمل، حتى فى العالم الذى يعتقدان أنه بدائى، لديه آلية لتوزيع المهام والاختصاصات القائمة على التجربة وتراكمية الخبرة.

فى المقابل نجد الشيوعيين يرفضون الوصف والتوصيف الرأسمالى، ويعدّون أن التنمية السياسية وفقًا لذلك هى ضرب من الخيال، ويعتقدون أن نماذج النظم الاشتراكية للحكم هى تجسيد للعنصرية، فنجدهم يرفضون المذهب الرأسمالى الحر السائد فى الغرب، ويصورونه على أنه تمثيلية يدفع ثمنها العمال. إلى جانب ذلك يشيرون إلى أن اهتمامات العمل الكبيرة فى العالم الغربى، قد أدت إلى فساد النظم السياسية، بما فيها الأحزاب السياسية والنظم والمؤسسات الحكومية الأخرى.

وعلى الرغم من أن الشعوب فى الغرب تواصل انخداعها بوهم الحرية ومحدودية مشاركتها فى النظام السياسى. لكن الحقيقة والكلام مازال للماركسيين، أن هذا الأمر لايمس أصحاب رؤوس المال الكبيرة الذين هم فقط لديهم فرصة للعب أدوار سياسية

1- بوتومور، علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق ذكره ، ص 63.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ،ص 19.

مهمة، بل نجدهم يذهبون إلى أبعد من ذلك، نجدهم يجادلون بأن التشريعات الغربية تعكس اهتمامات الفئات الغنية التى تجنى الفوائد الطائلة من خلال الشركات والمؤسسات المالية الرأسمالية، ويتجاهلون مطالب ورغبات وحاجات العمال الأجراء. لأجل ذلك هم يطرحون بشدة حتمية وضرورة الثورة فى الغرب الرأسمالى، باعتبارها إحدى العوامل المهمة إذا ما أراد العمال والفئات الكادحة إيجاد مجتمعات مقامة على العدل، على أساس من الكل حسب قدرته، إلى الكل حسب حاجته. لأول وهلة تبدو هذه الثورة مقبولة لأنها تحقق العدالـة، ولكن ماهى ضمانة ألا تسيطر فئة قليلة التى فى الغالب تكون الحزب الشيوعى الذى فى ظاهره يمثل إرادة العمال؟ الأمر الذى ينتج عنه إدارته للدولة وجل الشواهد الماضية تشير إلى إدارته للدولة بطريقة ديكتاتورية، هذا سيجعل من الثورة التى أنشأت الدولة غنيمة لتلك الفئة. لأنه من الناحية التطبيقية وكما أشرت، فإن الأحزاب الشيوعية أصبحت مؤسسات حكومية دائمة. فتجاهلت الحقوق المدنية والحريات، إلى جانب تبنيها لنمطية النمو الثابت لبيروقراطية الدولة، إلى جانب أنها جعلت من أولوياتها التقدم الصناعى والمحافظة على نظامها السياسى فى مواجهة تأثير الرأسمالية الغربية الإمبريالية، الأمر الذى صدق معه أن الاشتراكية لم تتحقق بعد لكى نقول إنها انهارت.

ومن أهم الانتقادات التى وجهت إلى المسار الاشتراكى، أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج وضمان أجور العمال والعمل قد أسهمت فى الحد من القوة الاقتصادية فى الإسهام بطريقة فعالة فى نوعية الإنتاج، وتحسين المستوى الاقتصادى بما يحقق عائداً إلى جانب أثره فى محدودية النمو الاقتصادى نفسه، وتدنى مستوى الخدمات والسلع المنتجة.

فى هذا الخضم دول العالم النامى تسعى جاهدة للحفاظ على هويتها، والحد من سيطرة الأيديولوجيات الشرقية والغربية على حد سواء، فى مجاليها الثقافى والسياسى. فهى تأمل أن تطور نظماً وأنواعًا من السلطة التى تتلاءم مع اقتصادياتها الضعيفة بفعل الغرب الإمبريالى ومؤسساته المالية، لأجل ذلك وببعض الإستثناء نجد أنماط الحكم فى الدول النامية تتذبذب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

فالمشكلة الرئيسية فى الدول النامية، هى أنها تخلفت إلى حد ما عن التطور الاقتصادى، بالمقارنة بذلك الذى حدث فى الدول الصناعية، فالازدحام السكانى، وضعف الإنتاجية وضعف التبادل التجارى وتغلغل النفوذ الأجنبى، أصبحت من السمات المرافقة والثابتة للدول النامية. الأمر الذى جعل من تعريف الدول العصرية يختلف باختلاف المعطيات الخاصة بالفكر السياسى السائد والموروث الثقافى إلى جانب الحجم والموقع، على أننى أعتقد جازماً أن الدولة العصرية التى ستسود القرن القادم هى الدولة القومية، التى أسسها المعنوية: اللغة والدين والتاريخ، وأسسها المادية: المصالح الاقتصادية الواحدة والأصل والعرق.

فالثقافات الوطنية فى كل المجتمعات تنهج فى تعريفها للعصرية السياسية وفقا لنسقها القيمى السائد. فاختيار النموذج المثالى للنظام السياسى من وجهة نظر علماء السياسة والتنمية السياسية، يعتمد على الفلسفات المحلية والقيم المنظمة، فبعض الدول وأعنى هنا الدولة النامية، تفضل النموذج الغربى الرأسمالى، فى حين الأخرى تفضل النموذج الشرقى الشيوعى. إلا أننا هنا نعتقد أن النموذج الذى يعتمد على إرث الإنسانية فى معاناتها وكفاحها من أجل الخلاص من أنظمة الحكم التقليدية، وهو المتمثل فى النظرية العالمية الثالثة الفصل الأول (حل مشكلة أداة الحكم).

فالديمقراطية فى الكتاب الأخضر ترتبط بالشعب، وترفض أى شكل من التدخل بين الشعب والسلطة، لأجل ذلك عدّت هزيمة الديمقراطية هى هزيمة الشعب للشعب نفسه، وأن احتلال أى أداة من أدوات الحكم سواء أكان مجلساً نيابيًا أم حزباً أم طائفة أم طبقة هو بمثابة الوسيطة بين الشعب والسلطة والذى ينجم عنه فى واقع الأمر إسقاط للديمقراطية الحقيقية. فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ولا المجلس النيابى التى يتباهى الغرب بأنها أفضل الأشكال لتحقيق التنمية السياسية للمجتمعات النامية.

إن قيام المجتمع الجماهيرى على أنقاض أدوات الحكم السائدة فى عالم اليوم تشكل اختياراً تاريخيًا على طريق حل مشكلة أداة الحكم، والتى تعدّ من المشكلات السياسية الجوهرية التى تواجه البشرية. إن هذا المجتمع ـ أى المجتمع الجماهيرى ـ والذى يمثل حلم البشرية لتحقيق التنمية السياسية القائمة على المشاركة السياسية

الكاملة، ويتم فيه تدمير كافة أشكال الاحتكار حتى يتسنى للإنسان أن يكون حر الإرادة متحرراً من كافة أدوات القهر السياسى، ويمارس سيادته وسلطته من خلال المؤتمرات الشعبية التى تعدّ الأسلوب العلمى والصحيح لممارسة الديمقراطية المباشرة.

فالديمقراطية المباشرة سلطة الشعب ليست أسلوب حكم فقط، ولكنها أسلوب بنائى متكامل، فالمؤتمرات الشعبية هى الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية.

إن أى نظام للحكم خلافاً لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطى. إن كل أنظمة الحكم السائدة فى العالم الآن ليست ديمقراطية مالم تهتد إلى هذا الإسلوب. المؤتمرات الشعبية هى آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية.

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هى الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية[1].

إن الحل الذى تقدمه النظرية العالمية الثالثة للمشكل السياسى ولتحقيق تنمية سياسية فاعلة يشعر فيها الإنسان بآدميته ويحافظ فيها على كرامته ويمتلك فيها مقدراته المتمثلة فى السلطة والثروة والسلاح، ليس حلاً (يوتوبيا) خياليًا بل إنه نتاج الفكر الإنسانى الذى استوعب كل التجارب الإنسانية من أجل الوصول إلى الديمقراطية، وهى الثمرة النهائية للكفاح من أجل الديمقراطية(*).

التنمية الاجتماعية:

اختلف المفكرون الاجتماعيون فى تحديد مفهوم التنمية الاجتماعية كل وفق تخصصه، فيرى بعضهم أنها عملية توافق اجتماعى، فى حين نجد فريقًا آخر يرى أنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد ممكن، أو باعتبارها عملية تتم فيها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو باعتبارها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع الاحتياجات المختلفة. فعلى سبيل المثال لا الحصر.. نجد أن المهتمين بالعلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه الخصوص تعنى التنمية الاجتماعية لديهم بأنها عملية يتم فيها تحقيق التوافق الاجتماعى لدى أفراد المجتمع.

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ،ص 45.

(*) انظر الفصل الخاص بالنظم السياسية فى هذا الكتاب.

كما أنها تعنى لدى المختصين بالعلوم السياسية والاقتصادية بأنها الوصول بالإنسان إلى حد المعيشة أو مستوى لاينبغى أن يقل عنه باعتباره حقًا لكل مواطن تلتزم الدولة والمجتمع بتوفيره، تتكاثف فيه كل الجهود والإمكانات المتاحة للمحافظة عليه.

على أنها لدى المصلحين الاجتماعيين تعنى توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب والدخل الناتج عن ذلك العمل، إلى جانب الأمن والأمان الاجتماعيين والتمتع بكل الخدمات الاجتماعية المعنوية.

نخلص من هذا إلى أن التنمية الاجتماعية، هى عبارة عن عمليات تغير اجتماعى تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه، هادفة إلى إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد[1].

فالتنمية الاجتماعية ليست مجرد عملية تقديم الخدمات، وإنما تشتمل على العديد من الجوانب، منها أنها عملية تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد لها الكفاءة لمجاراة الحياة العصرية على مختلف مستوياتها، إلى جانب أنها تقيم بناءً اجتماعيًا جديدًا ينبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، وتسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

على أية حال هناك جدل قائم حول مفهوم وأهداف التنمية الاجتماعية هو أعظم بكثير من ذلك الذى نجده يتناول التنمية السياسية والاقتصادية، فكيف يتسنى لنا أن نفرق بين مايسمى بالمجتمعات المتقدمة وتلك غير المتقدمة أو التى هى فى طور النمو؟

الثقافة الغربية الإمبريالية فى جل الأوقات جاهزة لتقديم عروضها الخاصة بالتفرقة. فهم يعتقدون أن المجتمعات التى هى فى طور النمو هى مجتمعات بدائية ومتخلفة، والمجتمعات المتقدمة هى تلك المجتمعات العصرية الصناعية. فالمجتمعات البدائية، والكلام مازال كلامهم، تمتاز بالمؤسسات غير الرسمية وبتمركز القوة فى يد فئة قليلة، وغياب المشاركة السياسية وتفشى ظاهرة الأمية، والعيش فى جماعات محلية مغلقة، وارتفاع نسبة المواليد والوفيات وتدنى وانعدام الحراك الاجتماعى والجغرافى. فى المقابل نجد المجتمعات العصرية المتقدمة تمتاز بالمؤسسات الرسمية

1- محمد أحمد الزغبى، علم الاجتماع والبلدان النامية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1995 ، ص 174.

المتخصصة وارتفاع مستوى المشاركة السياسية، وانخفاض نسبة الأمية إلى جانب تعقد ورسمية العلاقات الاجتماعية.

فى مجال التنمية الاجتماعية استخدم المهتمون مصطلحات ومقاييس، مثل: الحضرية، والحراك الاجتماعى، والتكامل والبناء الاجتماعى كخصائص لأنظمة التنمية الاجتماعية. وعلى أساسها صنفوا المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة ومجتمعات بدائية متخلفة فعدّوا الدول الصناعية هى أقرب إلى المجتمعات المتقدمة، وأن هناك نوعًا من التكامل والاندماج الضرورى للنشاطين الزراعى والصناعى، وأن الخصائص المشار إليها توجد بطريقة أو بأخرى فى كل المجتمعات سواءكانت متقدمة أو نامية أو هى فى طور النمو.

على أية حال هذه التفرقة تقود إلى العديد من الاختلافات، فعلى سبيل المثال: هل المجتمعات آكلة لحوم البشر أكثر تخلفًا فى الخصائص الاجتماعية من تلك المجتمعات التى يموت فيها البشر بأعداد هائلة بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل[1]؟

هل الوحدة والأنانية والاغتراب الناتج عن الأسرة الزواجية أفضل من الأسرة الممتدة حيث نجد الأجداد يعملون كمربين للأحفاد إلى جانب ما يمثلونه من أوجه التسلية والترفيه لهم؟ الأكثر من ذلك ما الذى يجعل الفرد يفضل التلوث والاغتراب فى الأحياء الفقيرة الملحقة بالمدن الصناعية عن الحقول المفتوحة والجو النظيف فى قرية زراعية حتى وإن حسب تصنيفهم متخلفة؟!

هنا لا أرغب فى أن أترك انطباعاً بأن الدول الصناعية هى دول متخلفة اجتماعيًا، وأن المجتمعات ذات الاقتصاديات غير الصناعية هى مجتمعات متقدمة اجتماعيًا. إلا أنه فى الحقيقة لابد من الإشارة إلى أن المجتمعات الإنسانية تدفع ثمناً باهظاً ومعاناة جمة فى تحقيقها لبرامج التنمية فيها، وعلى وجه الخصوص التنمية الاجتماعية.

1- هارلد نبوبيرت، النظام الجديد ومشاكل العالم الثالث، ترجمة محمد الزغبى وآخرين ، دار الطليعة، بيروت، 1996، ص 27.

على أن هذه المعاناة لاتخلو منها المجتمعات التقليدية. لأجل ذلك لايجب بأى حال من الأحوال أن نقارن النمو بالصناعة فقط ونتجاهل مجموعة أخرى من العوامل الأساسية مثل: المشاركة السياسية الفعالة، والمستوى الصحى والتعليمى، إلى جانب كوكبة أخرى من الحقوق الإنسانية التى يتم تجاهلها عن طريق القصد فى جل المجتمعات الصناعية التى عدّت متقدمة، فلكى تؤتى التنمية الاجتماعية ثمارها لابد من إيجاد نظام سياسى أساسه الاحترام التام للعلاقات الاجتماعية المكونة للأنساق الاجتماعية.

إن النظرية العالمية الثالثة فى فصلها الثالث الركن الاجتماعى تتناول التاريخ الإنسانى على أساس أنه حركة جماعية، أى حركة أقوام يرتبط بعضهم بعلاقات اجتماعية بدءًا بالعلاقات الأسرية، ثم القبيلة، ثم الأمة وعلاقاتها القومية.. فالرابطة الاجتماعية لها أهمية ودور فى تحريك التاريخ الإنسانى باعتبارها هى الرابطة الوحيدة التى تتوفر لها النشأة بين بنى البشر، وهى القائمة والدائمة بالوجود نفسه، فالبناء الطبيعى للمجتمعات البشرية يتكون من الأسرة والقبيلة والأمة، وكلٌ منها نسق اجتماعى يقدم للفرد الحماية والأمان. إن تجاهل الرابطة القومية للجماعات البشرية وبناء نظام سياسى متعارض مع الوضع الاجتماعى هو بناء مؤقت سيتهدم بحركة العامل الاجتماعى لتلك الجماعات، أى الحركة القومية لكل أمة.

فالدولة القومية هى الشكل السياسى الوحيد المنسجم مع التكوين الاجتماعى الطبيعى، وهى التى يدوم بقاؤها مالم تتعرض لطغيان قومية أخرى أقوى منها أو أن يتأثر تكوينها السياسى كدولة بتكوينها الاجتماعى كقبائل وعشائر وأسر[1]. إن فى تحقق ذلك تجد التنمية الاجتماعية البيئة المناسبة لتحقيقها، فالتنمية الاجتماعية ليست عملية سطحية تتضمن تغيراً شاملاً من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها فى خلق مجتمع متجانس.

أما فيما يخص النظام التعليمى، فإن أساليب التعليم السائدة الآن وبدعم من الأنظمة الإمبريالية الغربية تعمل على احتكار العلوم والمعارف وحجبها عن الغير إلا بالقدر الذى يخدم مصالحها، وهذا بدوره يمثل عائقاً أساسيًا لتحقيق التنمية

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ، ص 140.

الاجتماعية فى البلدان النامية. إن المجتمعات التى تمنع المعرفة والتى تحتكرها هى مجتمعات رجعية متعصبة معادية للحرية[1].

فالنّظرية الجماهيرية تؤكد أن المعرفة حق من حقوق الإنسان، وأن مبدأ الحق فى الحصول على التعليم يجب أن يكون مكفولاً للجميع وترك الحرية للأفراد فى الاختيار كلٌ حسب قدراته وميوله.

فالمعرفة حق طبيعى لكل إنسان وليس لأحد الحق أن يحرمه منها بأى مبرر، إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك[2].

من هنا نجد أن الخطط التعليمية المقامة على أسس النظرية الجماهيرية لابد لها من أن تحتل الأولوية، فلكى يكون التعليم، فعالاً يجب أن يضع المجتمع الخطط والبرامج الكفيلة بتوفير كل أنواع التعليم، فتمحى الأمية ويرتفع المستوى الصحى وتتمكن من مواجهة التحديات التى تواجهها فى مسيرتها نحو التقدم ونحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعاتها.

على أن السؤال المثير للجدل فى مجال التنمية الاجتماعية، هو ذلك المتعلق بالثقافة والدين واللغة، بمعنى آخر الاختلافات العريقة، فهل المجتمعات المتقدمة، عرقيّا نجدها منسجمة أم لا؟ وهل الثقافة الجمعية مؤشر على التماسك الاجتماعى أو التفكك الاجتماعى؟ كيف تنظر الدول إلى الاختلافات المتعلقة باللهجات المحلية وهل هى تشجع على اللغة الرسمية. كيف تتعامل المجتمعات المتقدمة اجتماعيّا مع المجموعات العريقة التى تسعى وتناضل من أجل نيل استقلالها. من الواضح أنه ليس هناك نقطة تسهم فى تكوين الاختيارات بين التجانس الثقافى وعدمه. على أننى أوردت هذه النقاط ليس للتفاضل، ولكنها حالات نجدها شاخصة فى بعض الدول وغائبة فى أخرى، على أنه سواء أكانت الدول عرقيّا متجانسة أم لا فهى تعدّ متقدمة إذا ما كانت تحافظ على حقوق وحريات سكانها، وتتيح لهم فرصة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن الدين يعدّ ركناً أساسيّا من أركان الشخصية للأمة وعامل من أحد العوامل

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 183..

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 135.

المهمة فى خلق التجانس داخل المجتمعات المختلفة، فالقاعدة السليمة هى أن لكل قوم ديناً. والشذوذ خلاف ذلك، على اعتبار أن انطباق العامل الاجتماعى مع العامل الدينى يحصل معه الانسجام وتستقر حياة الجماعات وتنمو نمواً سليماً[1].

هذا بطبيعة الحال لايعنى عدم إمكان اشتراك أكثر من قوم فى دين واحد. إلا أن وجود أكثر من دين داخل الجماعة الواحدة قد يعرضها إلى الانقسام، وبالتالى يؤثر سلباً على تحقيق التنمية الاجتماعية المبتغاة.

كذلك نجد أن اللغة الواحدة تعدّ من العوامل المهمة فى صنع التقدم لأى مجتمع من المجتمعات، كما أنها وسيلة فاعلة لخلق التجانس.. فاللغة تعدّ جزءًا من التراث الثقافى ومعبرة عنه فى نفسه الوقت، فهى نتاج اجتماعى يمثل التجارب المتراكمة والراهنة والعواطف والمعانى التى يمكن نقلها، بالإضافة إلى أهميتها فى الإدراك الاجتماعى، والتفكير ومعرفة الذات والآخرين، وهى لأجل ذلك ضرورية للوجود الاجتماعى. فى هذا نجد أن البشرية مازالت حقًا متأخرة مادام الإنسان لايتكلم مع أخيه الإنسان لغة واحدة موروثة وليست متصلة، ومع هذا فإن بلوغ البشرية تلك الغاية تبقى مسألة وقت مالم تنتكس الحضارة[2].

فيما يتعلق بمسألة الأقليات فقد ظلت هذه المسألة منذ أقدم العصور تنتظر حلاً عادلاً وسليمًا، ولم تتمكن الأنظمة السياسية التقليدية من إيجاد حلول عادلة لمشكلة الأقليات، وهذا ناتج عن تجاهل الرابطة الاجتماعية للجماعات البشرية وقيام هذه الأنظمة السياسية على أساس متعارض مع الوضع الاجتماعى. فالنظرية العالمية الثالثة التى تدعو إلى قيام الدولة القومية على أسس سياسية واجتماعية متينة تحل فيها مشكلة الأقليات بحيث يتمتع الفرد بكامل حقوقه وحريته فى إطار المجتمع الجماهيرى من الناحية السياسية والاقتصادية. أما من الناحية الاجتماعية فالأقلية لها صفة اجتماعية ذاتية وليست قابلة للمنح أو الخلع[3].

1- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره ، ص 124.

2- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره، ص 194..

3- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مرجع سابق ذكره. ص 173.

هذا بالنسبة للأقلية التى لاقومية لها، أما الأقلية التى تنتمى إلى أمة فإطارها الاجتماعى هو أمتها، ولها الحق فى إنشاء دولتها القومية والشواهد كثيرة على انتصار العامل القومى فى يوغسلافيا السابقة الاتحاد السوفيتى السابق.

ونحن نتحدث عن موضوع التنمية الاجتماعية يجدر بنا أن نقدم توضيحاً مهمّاً، وهو ذلك المتعلق بتقسيم العالم إلى متقدم ومتخلف، والذى ربما يقود إلى نوع من سوء الفهم بطريقة أو بأخرى. لنفرض أن كل الأقاليم وسكان المجتمعات الفقيرة وامكاناتهم الاقتصادية والمتعلقة بالثروة نادرة، الأمر الذى رتب مجموعة من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية هذا على وجه العموم، على أنه فى المقابل نجد أن هناك مناطق جغرافية وسكانية فقيرة جداً فى المجتمعات المتقدمة، ومناطق غنية جداً فى المجتمعات الفقيرة. لأجل ذلك فإن مشكلة التنمية نجدها ليست مقتصورة على التفاوت بين المجتمعات الفقيرة والغنية فى المجتمع الواحد.

باختصار هنا يجب علينا أن نقدم مقياس ومعيار التنمية الاجتماعية الذى يجب أن يكون كمياً ونوعياً، حتى يتسنى لنا أن ننظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها حالة رضاء عقلى ومعنوى أكثر منها حالة مادية يمكن ملاحظتها وقياسها. لأجل ذلك فإننا نعتقد أن أولئك الناس الذين بالإمكان اعتبارهم متطورين اجتماعياً هم أولئك الناس الذين يشعرون بالسعادة. آخذين فى الاعتبار أن السعادة نسبية جداً عندما يتعلق الأمر بقياسها وتقييمها. على أنه بالإمكان اعتبار المجتمعات المتقدمة هى تلك المجتمعات التى تتوازن فيها القيم المادية والروحية.

لأجل ذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نجد تعريفًا واسعًا وفعالاً يميز بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة.

فالتنمية على أية حال فى معناها الحقيقى هى نشاط متصل ومتدفق يهدف إلى إنتاج تراكمات متزايدة من الإنجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامى عند استخدامها أن يتخلص من قيود ومعوقات التخلف، وينطلق إلى مراحل النمو والتقدم الذى ينشده.

مايجب أن نؤكده فى نهاية هذا الكتاب هو أن العالم، كل العالم بحاجة ماسة إلى آلية تقدمية جديدة، لاتقوم على أساس النمو الاقتصادى غير المتكافئ، وازدياد

ثراء أقلية مقابل ازدياد فقر الأكثرية الساحقة من البشرية، والتقدم فى جانب واحد من الحياة على حساب الجوانب الأخرى، بل عن طريق الإضرار بنوعية فى جانب واحد من الحياة على حساب الجوانب الأخرى من الحياة بصورة عامة. إن التقدم المطلوب يجب أن يكون تقدماً تكاملياً لكافة جوانب الحياة بحيث يتوجه فى المقام الأول إلى تأمين حياة كريمة للناس والشعوب كافة فى الحاضر والمستقبل. إن مثل هذا التقدم التكاملى لايصبح ممكناً إلا بعد إزاحة ومن ثمّ إزالة أسباب وآثار المشكلات العامة، واللامساواة فى النمو وفى الحياة وهى أمور غير قابلة للتحقيق فى ظل اقتصاد السوق غير الخاضع لأى محددات.

إن الرافعة الأساسية لتنفيذ هذه الآلية المطلوبة فى التقدم، وكما أشرت سابقًا، توجد فى المنهج التكاملى الذى تقدمه النظرية العالمية الثالثة، وبهذا يمكن للبلدان التى لاتمتلك المستوى التقنى الإنتاجى وفق معايير الإمبريالية الغربية، أو تلك التى لاترغب فى أن تسلك طريقها، أن تغتنم الفرصة لكى تنهض وحدها بمسئولية تأمين حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية.

* * *

ثبت المصطلحات:

الاغتراب	Alienation
اللامبالاة	Apathy
السلطة	Authority
التسلطية	Authoritarianism
شخصية تسلطية	Authoritarian Personality
أوتوقراطى (حكم الفرد)	Autocracy
البيروقراطية	Bureaucracy
سلطة كارزمية	Charismatic Authority
مواطنة	Citizenship
حضارة	Civilization
الإجبار	Coercion
تنمية المجتمع	Community Development
المنهج المقارن	Comparative Method
منافسة	Competition
مجتمع مركب	Complex Society
تسوية	Compromise
إكراه	Compulsion
صراع	Conflict
الإجماع	Consensus
التحكم	Control

Demand	مطلب
Democracy	الديمقراطية
Development	التنمية
Devietion	انحراف
Economic Development	التنمية الاقتصادية
Economic Growth	النمو الاقتصادى
Economic syatem	النظام الاقتصادى
Elections	الانتخابات
Elite	الصفوة
Evolution	التطور
...executuie Autlhosity	سلطة تنفيذية
Falsification	تدجيل
Formal Structure	بناء رسمى
Functions	وظائف
General National Congress	مؤتمر الشعب العام
Government	حكومة
Hiearchy	التسلسل
Historical Method	المنهج التاريخى
Historicism	المذهب التاريخى
Ideology	الأيديولوجية
Imperialism	الإمبريالية
Informal Structure	بناء غير رسمى
Interest Groups	جماعات المصلحة
Judiciaries	السلطات القضائية
Legal Authority	سلطات قانونية

Legislatures	السلطات التشريعية
Lidralism	الليبرالية
Majority	الأغلبية
Minorities	الأقليات
Peoples Committees	اللجان الشعبية
Pluralist Theories	النظريات التعددية
Plurelity	التعددية
Politics	السياسة
Political Behaviour	السلوك السياسى
Political Changes	التغيرات السياسية
Political Culture	الثقافة السياسية
Political Development	التنمية السياسية
Political Integration	التكامل السياسى
Political Movements	الحركات السياسية
public Opinion	الرأى العام
Political Parties	الأحزاب السياسية
Political Participation	المشاركة السياسية
Political Phenomenon	الظاهرة السياسية
Political Philosophy	الفلسفة السياسية
Political Protest	الاحتجاج السياسى
Political Science	علم السياسة
Political Socialization	التنشئة السياسية
Political Sociology	علم الاجتماع السياسى
Political System	النسق السياسى
Political Theory	النظرية السياسية

Popular Congresses	المؤتمرات الشعبية
Preasure Groups	الجماعات الضاغطة
Ratiomalism	العقلانية
Reform	الإصلاح
Revolution	الثورة
Ruling Elete	الصفوة الحاكمة
Simple Society	مجتمع بسيط
Socialism	الاشتراكية
Socialization	التنشئة الاجتماعية
Social Action Theory	نظرية الفعل الاجتماعى
Social Cohesion	تماسك اجتماعى
Social Contract	عقد اجتماعى
Social Control	ضبط اجتماعى
Social Disorganization	تفكك اجتماعى
Social Interaction	تفاعل اجتماعى
Social Order	النظام الاجتماعى العام
Social System	النسق الاجتماعى
Sociology Of Organization	علم اجتماع التنظيم
Solidarity	تضامن
Sovereignty	السيادة
Specialization	التخصص
Stability	الاستقرار
State	الدولة
State Rule	دور المكانة
Support	الدعم

The Authority Of People	سلطة الشعب
The Law Of Society	شريعة المجتمع
The Regime Regime	نظام الحكم
The Third Universal Theory	النظرية العالمية
Totalitarian	النظام الشمولى
Traditional Authority	سلطة تقليدية
Unemployment	البطالة
Urbanization	تحضر
Utopia	يوتوبيا (خيالى)
Values	القيم
Values System	نسق القيم
Vote	تصويت
Voting Behaviour	سلوك انتخابى
Wealth	الثروة

* * *

المراجع

أولاً: العربية:

1- إبراهيم الغار، علم الاجتماع السياسى، دار المعارف، القاهرة، 1985.

2- أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1976.

3- أحمد بدر، صوت الشعب، الكويت، 1973.

4- أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، دار قطرى، الدوحة، 1988.

5- أحمد ظاهر، أبجديات علم السياسة، دار الكندى، الأردن، 1994.

6- أحمد ظاهر، دراسات فى الفلسفة السياسية، دار الكندى، الأردن، 1987.

7- إسماعيل على سعد، قضايا علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1981.

8- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

9- إسماعيل على سعد، دراسات فى المجتمع والسياسة، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.

10- السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مطابع مجد العرب، القاهرة، 1981.

11- السيد الحسينى، علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

12- انيونى جينز، دراسات فى النظرية الاجتماعية والسياسية، ترجمة أدهم عظمة، وزارة الثقافة، دمشق، 1986.

13- توم بوتومور، علم الاجتماع السياسى، ترجمة وميض شرارة، دار الطليعة، بيروت، 1986.

14- توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين، دار الجيل، القاهرة، 1972.

15- حسن إبراهيم، التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

16- حسن الساعاتى، علم الاجتماع الخلدونى، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

17- حسن عبد القادر، الرأى العام والرعاية وحرية الصحافة، الدار الدولية، القاهرة، 1991.

18- حسين أحمد رشوان، التغير الاجتماعى والتنمية السياسية، الكتاب الجامعى، الإسكندرية، 1997.

19- ريتشارد ادارسن، التنشئة السياسية، ترجمة مصطفى خشيم وآخرين، جامعة قار يونس، بنغازى، 1990.

20 - زيدان عبد الباقى، وسائل وأساليب الاتصال، دار المعارف، القاهرة، 1974.

21- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

22- عبد الله العروى، مفهوم الأيديولوجيا، المركز العربى، بيروت، 1993.

23 - عبد الهادى الجوهرى، أصول علم الاجتماع السياسى، دار الطليعة، أسيوط، 1996.

24- عبد الهادى الجوهرى، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، دار الطليعة، أسيوط، 1979.

25- غازى إسماعيل، الرأى العام، دار البشير، الأردن، 1987.

غاستون بوتول، علم الاجتماع السياسى، ترجمة خليل الحر، المنشورات العربية، بيروت، ب .د.

27- مختار التهامى، الرأى العام والحرب النفسية، دار المعارف، القاهرة، 1991.

28- محمد الدقس، التغير الاجتماعى، دار مجدلاوى، الأردن، 1987.

29- محمد السويدى، علم الاجتماع السياسى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

30- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

31- محمد عبد المعز نصر، النظريات السياسية، دار النهضة، بيروت، 1981.
32- محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.
33- محمد على محمد وآخرون، السياسية، دار النهضة العربية، بيروت، 1995.
34- محمود خيرى، النظم السياسية المقارنة، مكتبة الأنجلو، القاهرة، 1985.
35- معمر القذافى، الكتاب الأخضر، مطابع الشروق، القاهرة، ب. د.
36- موريس ديفرجيه، سوسيولوجيا السياسة، ترجمة هشام دياب، وزارة الثقافة، دمشق، 1980.
37- موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة على مقلد وآخرين، دار النهار، بيروت، 1972.
38- موريس ديفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1991.
39- نبيل السمالوطى، علم اجتماع التنمية، دار النهضة، بيروت، 1981.
40- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرين، دار المعارف، القاهرة، 1970.
41- نيقولا ميكافيللى، الأمير، ترجمة خيرى حماد، ط دار أقواس، المغرب، 1994.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Almond G and S. Verba, the Civic Culture. Political Attitudes and Democracy in Five Nations, Princeton, P. U. Press 1963.

2 - Anthony M Introdrction to Political Sociology, (3rd ed) Englewood, P. Hall, 1988.

3 - Bienen H. the Politics of Participation and Control, Princeton, p. u. press 1974.

4 - Brian J. and Joseph A.lsociology,. Micro, Macro and Mega structure, Florida, Harcourt B. C 1995.

5 - Dahl, Robert, political Analysis, Englewood, P. Hall, 1990.

6 - David Kendall, Sociology, New york, B, white, 1992

7 - Diana Kendall, sociology in our Times, Califoenia, W. P. C. 1995.

8 - Edware s, and Page l. the Struggle for Democracy, New york, H .collins 1993.

9 - Hein W. and Stenzelw. (ed), Politics and State in the Thierd world, London, 1979.

10 - Jean B, Democracy on Trial, New york, B. Books, 1994.

11 - Lews A. Coser. (ed) Political Sociology. London, 1977.

12 - Lipset Martin, Political Man: the Social Bases of Politics, London, Heinemann, 1983.

13 - Michael Rushand Philip A, An Introduction to Political Sociology, London, 1971.

14 - Milson Menahem (ed) Society and Political Structure in the Arab World, New york, H .press, 1973.

15 - Poulan lzas, Social Class and Political Power Red wood, London, 1979.

16 - Robert K. Social Theory and Social Structure, London C. M. publisher, 1968.

17 - William Domhoff, the Power Elite and the State, New york, 1990.

* * *

علم الاجتماع السياسي

السياسة من الظواهر الاجتماعية التي تشترك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى في الخصائص العامة مع احتفاظها بخصائص وسمات خاصة بها، والظاهرة السياسية منتشرة على المستوى الشعبي، فضلا عن انتشارها على المستوى الرسمي، لذا فهي تتطلب التحليل الاجتماعي بوصفها ظاهرة اجتماعية، وقد انشغل الفكر البشري، على مر العصور، بتناول قضية السياسة لارتباطها ارتباطا وثيقا بمختلف جوانب الحياة الإنسانية، فهي مرتبطة بنظام الحكم والسلطة وكيفية ممارستها، وحقوق وواجبات الأفراد تجاه الحكومة والدولة والمجتمع. فالسياسة على أية حال ملازمة للمجتمع الإنساني تلازما يؤثر ويتأثر بحياة أعضاء هذا المجتمع. والمجتمعات البشرية بكل أشكالها تحتاج إلى سلطة، تنظم حياة أفرادها، وتتحكم في العلاقات فيما بينهم، وتقف في وجه أي عدوان خارجي.

د. شعبان الطاهر الأسود

الدار المصرية اللبنانية

تصميم: محمد حجي

